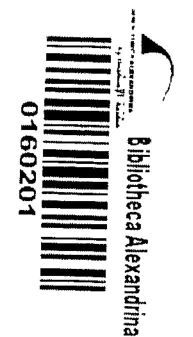
تأويل الشعر

قراءة أدبية فى فكرنا النحوى

دكتور مصطفى السعدنى

جامعة بنها وجامعة أم القرى

١٩٩٢



توزيع منشأة المعارف بالإسكندرية
جلال حزى وشركاه



تأويل الشعر

قراءة أدبية فى فكرنا النحوى



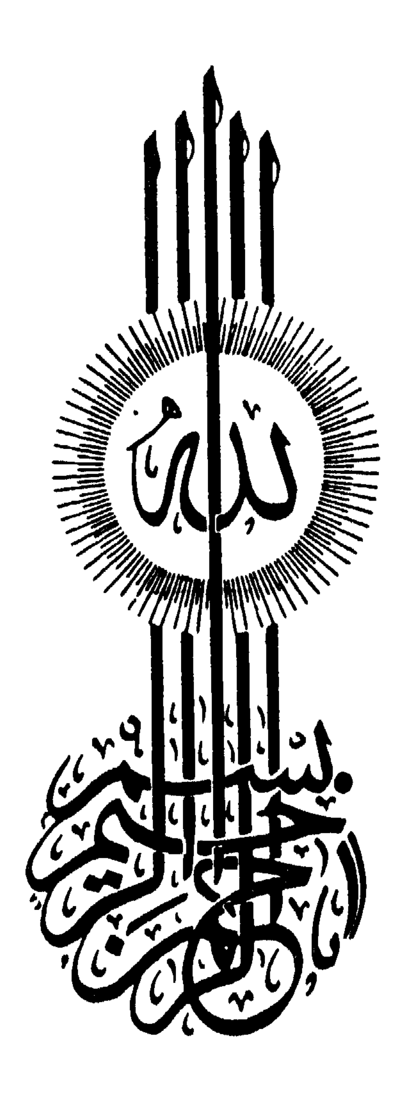
دكتور مصطفى السعدنى

جامعة بنها وجامعة أم القرى

١٩٩٢

توزيع منشأة المعارف بالاسكندرية
جلال حزى وشركاه




الله
بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة عرفان

تحية ود إلى صديقـــــى وزميلى
الباحث الجاد والشـاعر الرقيق
الأستاذ الدكتور /شعبان صلاح

مقــدمة :

« التأويل » نمطان ، الأول ، خاص بالمبدع حينما يعمل الخيال الخلّاق فى ذهنه على فك العناصر الخام التى تشرع فى تكوين تجربته الإبداعية لتحويلها إلى عناصر بنائية فعّالة فى الصورة الجديدة . و « التأويل » الثانى ، ملكة ذهنية خاصة بالمتلقى ، يتحقق أثرها المادى عن طريق الحدس الذى يسعى لإدراك مغزى العمل الأدبى فى شكل طروحات فكرية . وهذا النمط من التأويل ، نشاط حدسى إبداعى مشترك بين كل من المؤلف والقارىء ، يستند فيه الحدس دائماً إلى رصيد المتلقى من الثقافات وتنوعها ، وإلى درجة تيقظه الروحى وأصالة إنفعالاته ، ويساعده فى تكون هذه الإستجابة ، حدة النشاط الإبداعى فى العملية الفنية وقدرتها على الإشعاع المكانى والزمانى معاً .

و « التأويلية » (Hermeneuitis) منهج نقدى غربى يتباين مع التفكيكية (Deconstruction) والتناصية (Intertexuality) والبنائية التحليلية (Construction Aanlytical) فى إرتباطه بحرية القراءة ، والإعتداد الملحوظ بتعدد التفسيرات الأدبية حتى ليحقق هذا التأويل إبداعات أخرى غير العمل المقروء . ومن ثم ساغ للبعض أن يمنهج هذه الطروحات فيما يمكن أن ندخل فيه « علم النفس اللغوى » الذى يهتم بدراسة كيف تطفو نوايا المتكلم وقصده على سطح الرسالة الأدبية ، كما يدرس طريقة المتقبل فى تأويل هذه الإشارات اللغوية ، و « علم النفس الأدبى » الذى يعتبر النص الأدبى وثيقة نفسيّة يؤدى دور المطهر من المكبوت المتسلط على ذات المبدع ليكون بذلك متنفساً يتخلص به الأديب من عقده ، أو رغباته المكبوتة .

وهكذا يتنوع « التأويل » حسب تنوع المعارف الإنسانية ، ويبقى الهدف الأساسى لهذا النشاط الذهنى واحداً ، هو التوصل إلى فهم معادل للإبداع بإعتباره رمزاً فنياً موازياً لعالم من المشاعر الخاصة ذات الثقافات الفريدة .

و « التأويل » النحوى للشعر واحد من هذه النشاطات ، يتسم بالموضوعية ، لأنه يختار المسافة ، فيما بين القاعدة الأصل وما يتفرع عنها ، أو يخرج عليها ، ويتصف بالذاتية لأنه يرتبط بنوايا كل من المبدع والقارىء ، فى إطار التنوع الثقافى ، والتغيرات العاطفية .

و « التأويل » رغم أنه خاصّة التفكير البشرى ، ليس طارئاً على فكرنا ، ولا وافداً على تراثنا ، بل هو خاصة ذاتية نمت فى أحضان العلوم العربية ، وأخذ أبعاده كمصطلح فى الإستعمال اللغوى .

ولعل إحتفال علمائنا القدامى بقصد المتكلم ونواياه شأنهم فى ذلك شأن المعنيين بعلم النفس اللغوى ، كان الدافع الأول الذى أكسب هذا المصطلح ثراءه على مستوى كل من التفسير القرآنى ، وعلم الأصول ، والتفكير النحوى ، والعلة فى ذلك « أن الحقيقة تابعة لقصد المتكلم وإرادته ، وهذه الدلالة لا تختلف ، والإضافة تابعة لفهم السامع وإدراكه ، وجودة فكره وقريحته ، وصفاء ذهنه ، ومعرفته بالألفاظ ومراتبها ، وهذه الدلالة تختلف إختلافاً متبايناً بحسب تباين السامعين فى ذلك »[(١)] ولعل فى كلام ابن القيم ما تحمله عبارة الجاحظ فى إقتصاد « وإنما الدلالة فى بنية الكلام نفسه ، مصورة الكلام هو الإرادة وهو القصد »[(٢)] ولقد فطن ابن الأثير إلى أن النشاط التأويلى لا يتجلى فى البنية السطحية . يقول : « فالمعنى المحمول على ظاهره لا يقع فى

(١) ابن القيم — إعلام الموقعين — إدارة الطباعة المنيرية بالقاهرة ط /٣٠٥ .

(٢) الجاحظ — الحيوان — تحقيق عبد السلام هارون جـ ١ الحلبى — القاهرة ١ /١٨٠

تفسيره خلاف ، والمعنى المعدول عن ظاهره إلى التأويل يقع فيه خلاف ، إذ باب التأويل غير محصور ، والعلماء متفاوتون فى هذا ، فإنه يأخذ بعضهم وجها ضعيفاً من التأويل فيكسوه بعبارته قوة تميزه عن غيره من الوجوه القوية فإن السيف بضاربه »[1] .

وفى هذا العمل ، سنتناول بمشيئة الله ـــ التأويل النحوى فى الشعر ، والشعر بالذات ، لما تتميز به لغته من المرونة فى تشكلها حسب الشعور واللاشعور والمعنى المصاحب لهما . والمعنى فى الشعر منوط دائماً بقصد الشاعر الذى لا تبثه الإشارات اللغوية للقراءة المباشرة ، ولا يسلم قيادة للقارىء إلا بعد ضرب من الصبر والتأويل .

ولقد تأطرت هذه المحاولة بقسمين :

الأول ، لتحديد مفهوم المصطلح ومعناه فى بيئات اللغويين والأصوليين والمفسرين والنحاة ، والتماس العلاقة بين القصد والتأويل للتوصل إلى أن التأويل النحوى سمة الشعر الخاصة .

والقسم الثانى ، خاص بالإجراء النحوى للتأويل من خلال الحمل على المعنى ، للوصول إلى إستخلاص السمات الفلسفية لهذا النشاط فى ضوء الخيال الأدبى .

هذا وبالله التوفيق .

مصطفى يس السعدنى
مكة المكرمة

---

(١) ابن الأثير ـــ المثل السائر ـــ تحقيق د . الحوف و د . طبانة ـــ نهضة مصر ـــ القاهرة ١٩٥٩ ـــ ١ /٧٤



القسم الأول

المفهـــوم والمعـــنى



سئل الخليل بن أحمد رحمه الله عن العلل التى يَعتلّ بها فى النحو فقيل له : عن العرب أخذتَها أم اخترعتَها من نفسك ؟ فقال : إنَّ العرب نطقت على سجيتها وطباعها ، وعرفت مواقع كلامها ، وقام فى عقولها عِللهُ ، وإن لم يُنْقَل ذلك عنها ، واعتللتُ أنا بما عندى أنه علة فما علّلتُه منه . فإن أكن أصبت العلة فهو الذى التمست ، وإن تكن هناك علة له فَمَثَلِى فى ذلك مثلُ رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة ، فكلما وقف هذا الرجلُ فى الدار على شىء منها قال : إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا ولسبب كذا كذا سنحت له وحضرت بباله محتملة لذلك ، فجائز أن يكون الحكيم البانى للدار فعل ذلك للعلة التى ذكرها هذا الذى دخل الدار ، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك .

فإن سُمِحَ لغيرى علّة لِما علّلتُه من النحو هى أليقُ مما ذكرتُه بالمعلول فليأت بها . (الإيضاح للزجاجى ص ٦٩) .

— ١ —

المعنى اللغوى للتأويل

« التأويل » يطلق أساساً على نوع من النبات . قال الفيروزا بادى : « التأويل بقلة طيبة الريح »(١) وفى اللغة يطلق « التأويل » على المآل والرجوع ، والعاقبة ، والتفسير والوضوح والتدبير والتقدير . قال الأزهرى : « إن الأول بمعنى الرجوع ، من آل يَؤُولُ أَوْلاً ... ويقال : طبخت النبيذ حتى آل إلى الثلث أو الربع أى رجع »(٢) وذكر الزبيدى أن معناه « أوّله إليه ، تأويلاً : أرجعه ، وأوّل الله عليك ضالَّتك ردّ ورجع »(٣) وقال ابن منظور : « أوّلَ إليهِ الشيء : رجعه »(٤) وقال الزمخشرى :

« لا تعوّل على الحسب تعويلاً ، فتقوى الله أحسن تأويلاً ، أى عاقبة »(٥) وفى اللسان أيضاً « يُقال أُلت الشيءَ أؤُولُهُ : إذا جمعته وأصلحته ... وقال بعض : أول الله عليك أمرك إذا جمعه ، وإذا دعوا عليه قالوا : لا أوّل الله عليك شملك »(٦) كما يعنى التأويل فيه أيضاً التحرى والطلب « تأولت فى فلان الأجْرَ إذا تحرّيته وطلبته »(٧) وقال الزمخشرى : « تأملته فتأوّلت فيه الخير ، أى توسمته وتحريته »(٨) وذكر

---

(١) الفيروز آبادى — القاموس المحيط — دار الفكر — بيروت — ٣ /٣٣١ .

(٢) الأزهرى — تهذيب اللغة — تحقيق إبراهيم الابيارى — دار الكاتب العربى ١٩٦٧ — ١٥ /٤٣٧ — ٤٣٨ .

(٣) الزبيدى — تاج العروس — منشورات دار مكتبة الحياة بيروت الطبعة الأولى ١٣٠٦ هـ — ٧ /٢١٥ .

(٤) ابن منظور — لسان العرب — دار صادر بيروت ١٩٥٦ — ١١ /٣٢ .

(٥) الزمخشرى — أساس البلاغة — كتاب الشعب ، ١٩٦٠ — ١ /٢٥ .

(٦) اللسان ١١ /٣٣ .

(٧) اللسان ١١ /٣٣ .

(٨) أساس البلاغة ١ /٥٢ .

الأزهرى « قال الليث : التأويل تفسير الكلام الذى تختلف معانيه »[1] وقال ابن منظور : « أوّله وتأويله : فسّره »[2] وفى الصحاح « التأويل تفسير ما يؤول إليه الشيء »[3] وفى اللسان « أوّل الكلام وتأوله : دبره وقدره »[4] .

و « التأويل » من حيث الإشتقاق فيه قولان :

الأول : أنه مِنْ : آل يئول أَوْلاً ومَآلا ، أى : عاد ورجع ويقال . أوّل الكلام تأويلاً ، وتأوّلهُ : دبّره وقدّره وفسَّره . وقيل إن أصله من المآل ، وهو العاقبة والمصير .

الثانى : أنه مشتق من الإيالة ، وهى السياسة ، فكأن المؤوِّل للكلام يسوسه ويضعه موضعه ، وتقول العرب : قد أُلْنا وإيلَ علينا أى : سُسْنا وسيس علينا أى : ساسنا غيرنا[5] .

(١) تهذيب اللغة ١٥ /٤٥٨ .

(٢) لسان العرب ١١ /٣٢ .

(٣) الجوهرى ــ الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ــ تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ــ دار العلم للملايين ــ الطبعة الثالثة ١٩٧٩ ــ ٤ /١٦٢٣ .

(٤) اللسان ١١ /٣٣ وراجع تاج العروس ٧ /٢١٥ .

(٥) انظر · لسان العرب ، تاج العروس ، تهذيب اللغة (أول) ودائرة المعارف الاسلامية ــ الترجمة العربية · ٤ /٥٢٣

— ٢ —

التأويل عند الأصوليين

الأصوليون هم المشتغلون بالأحكام الشرعية أو القواعد التى يتوصل بها إلى تقرير الحكم الشرعى من الأدلة[١] . ويعرف الآمدى التأويل بأنه « حمل للفظ على غير مدلوله الظاهر منه ، مع إحتمال له بدليل يعضده »[٢] والتأويل فى الشرع عند الجرجانى هو صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى يحتمله موافقاً للكتاب والسنة[٣] . فالتعريفان يتضمنان أن للألفاظ ظاهراً وباطناً . روى عن رسول الله ﷺ « يقرأون القرآن لا يجاوز حناجرهم »[٤] .

وبينما يعمل أصحاب الظاهر بمقتضى اللفظ دونما إيغال فى جوانياته ، يغوص الأصوليون من غير أصحاب الظاهر وراء المقاصد ، فالنظر فى اللفظة المفردة لا يفيد إنما لا يريد أن يوضع فى الإعتبار التطور الدلالى للألفاظ فى سياقاتها المتعددة مع مراعاة قصد المشرع لتحقيق أهداف الشريعة ، وهذا هو المدخل التأويلى الأصولى « وكانت مهمة التأويل فى بادىء الأمر هى التوفيق بين النصوص التى تجمع فى ظاهرها بين الاختلاف والتعارض مما أشار الإمام الشافعى إلى شىء منه فى رسالته عن الكلام عن الحديث »[٥] . قال الإمام الشافعى : « أصل

---

(١) انظر : دائرة المعارف الإسلامية . إعداد ابراهيم خورشيد وآخرين — طبعة الشعب ، القاهرة ١٩٣٣ — ٣ /٤٨٢ مادة (أصول) .

(٢) الآمدى — الإحكام فى أصول الأحكام — المعارف بمصر ١٩١٤ — ٢ /١٩٩ .

(٣) الجرجانى — التعريفات — ٣٤ .

(٤) الإمام الرازى — التفسير الكبير — العامرية الشرفية بالقاهرة ١٣٠٨ هـ ٦ /٢٤٤ .

(٥) د . أحمد السيد — التصور اللغوى عند الأصوليين — دار المعرفة بالجامعية الاسكندرية ١١٧

ما نبنى نحن وأنتم عليه ، أن الأحاديث إذا اختلفت لم تذهب إلى واحد منها دون غيره إلا بسبب يدل على أن الذى ذهبنا إليه أقوى من الذى تركناه (قال) وما ذلك السبب ؟ قلت : أن يكون أحد الحديثين أشبه بكتاب الله تعالى فإذا (كان) أشبه بكتاب الله كانت فيه الحجة .. فإن لم يكن فيه نص كتاب كان أولاهما بنا الأثبت منهما ، وذلك أن يكون من رواه أعرف إسناداً ، وأشهر بالعلم وأحفظ ، أو يكون رُوى الحديث الذى ذهبنا إليه من وجهين أو أكثر ، والذى تركناه من وجه فيكون الأكثر أولى بالحفظ من الأقل أو يكون الذى ذهبنا إليه أشبه بمعنى كتاب الله عز وجلّ أو أشبه بما سواهما من سنن رسول الله ، وأولى مما يعرف أهل العلم ، أو أوضح فى القياس والذى عليه الأكثر من الصحابة »[1] .

ولكن التأويل ليس مباحاً للأصولى إلا لمقتضى وبأدلة تؤهله للقبول ، قال الإمام الغزالى : « ... وليس كل تأويل مقبولاً بوسيلة كل دليل ، بل ذلك يختلف ولا يدخل تحت ضبط »[2] . وقد أشار الشافعى إلى الشروط التى تتوفر فيمن يقيس ويؤول توخيا للضبط ، يقول : « ولا يقيس إلا من جمع الآلة التى له القياس بها ، وهى العلم بأحكام كتاب الله ، فرضه ، وأدبه ، وناسخه ، ومنسوخة ، وعامة ، وخاصة ، وإرشاده . ويستدل على ما احتمل التأويل منه بسنن رسول الله ، فإذا لم يجد سنة فبإجماع المسلمين ، فإن لم يكن إجماع فبالقياس ، ولا يكون لأحد أن يقيس حتى يكون عالماً بما نص قبله من السنن وأقاويل السلف وإجماع الناس وإختلافهم ، ولسان العرب ، ولا يكون له أن يقيس حتى يكون صحيح العقل وحتى يفرق بين

---

(١) الشافعى ــ الرسالة ــ تحقيق أحمد شاكر ــ الحلبى بالقاهرة ١٩٤٠ ــ ٤١

(٢) الغزالى ــ المستصفى من علوم أصول الدين ــ الأميرية بالقاهرة ١٣٢٢ ــ ١ /٣٨٦

المشتبه ولا يعمل بالقول به دون تثبت »[1] . فالقياس فى نص الشافعى قرين الاجتهاد الذى هو مرادف التأويل أو أحد مظاهره التى يتوصل بها الأصولى إلى المضامين الشرعية إذا ما كانت غير ظاهرة فى اللفظ .

وقد استقر الأصوليون على شروط فى قبول التأويل هى :

- أن يكون التأويل موافقاً لوضع اللغة أو عرف الاستعمال ، ومقصد الشارع .
- أن يقوم دليل على أن ما انصرف إليه اللفظ هو المعنى المراد مما يمكن حمله عليه .
- إذا كان التأويل بالقياس فلا بد أن يكون القياس جلياً لا خفياً[2] .

ويذهب الراغب الأصفهانى إلى أن التأويل الأصولى نوعان : « مستكره ومنقاد، فالمستكره ما يستبشع إذا سُبر (محض) بالحجة .. ، والمنقاد من التأويل ما لا يعرض فيه للبشاعة .. وقد يقع الخلاف فيه بين الراسخين فى العلم »[3] وفى هذا الإطار جاءت تقسيمات الأصوليين للتأويل فى ثلاثة :

- تأويل قريب : وهو ما يمكن الوصول إليه بأقل مرجح .
- تأويل بعيد : وهو ما يحتاج إلى مرجح قوى حتى يمكن التوازن بين بعد الاحتمال وقوة الدليل .
- تأويل متعذر : وهو ما لا يحتمله اللفظ ويتعذر ترجيحه ، وهذا غير مقبول .

---

(١) الرسالة ٥٠٩ .

(٢) راجع : الإحكام للآمدى ٢ /١٩٩ والتصور اللغوى ١٢٠ .

(٣) الراغب الأصفهانى ــ مقدمة التفسير (ملحقة بكتاب تنزيه القرآن عن المطاعن) : مطبعة الجمالية بالقاهرة الطبعة الأولى ١٣٢٩ هـ ــ ٤٠٣ .

ـ ٣ ـ

التأويل عند المفسرين

فى القرآن الكريم نصوص لا يصح أن تحمل على الظاهر وإلا فسد المعنى ، ولهذا فلا بد من التأويل كما فى قوله تعالى : « ثم استوى على العرش تعلمُ ما يَلِجُ فى الأرض وما يخرج منها وما ينزل من السماء وما يعرج فيها وهو معكم أينما كنتم »(١) والتفسير عند القرطبى : « ... وقد جمع فى هذه الآية بين (استوى على العرش) وبين (وهو معكم) والأخذ بالظاهرين تناقض فدل على أنه لا بد من التأويل ، والإعراض عن التأويل إعتراف بالتناقض »(٢) ، والآية محمولة على حذف مضاف (وعمله معكم) « قال الثورى : المعنى علمه معكم ، وهذه آية أجمعت الأمة على هذا التأويل فيها وأنها لا تحمل على ظاهرها من المعية بالذات ، وهى حجة على من منع التأويل فى غيرها ومما يجرى مجراها من إستحالة الحمل على الظاهر ... »(٣) .

ولقد وردت كلمة (التأويل) فى القرآن عدة مرات ، حصرها الإمام بن تيمية فى سبع سور ، واستعملت فى بعض السور أكثر من مرة ، وقد فُسِّر فى كل تلك الآيات : بأنه الأمر العلمى الذى يقع فى المآل ـ فمثلاً قوله تعالى (بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه ولما يأتهم تأويله) معناه : ولما يأتهم ما يترتب على تكذيبهم من جزاء(٤) .

---

(١) الحديد ٤ .

(٢) القرطبى ـ تفسير القرطبى (الجامع لأحكام القرآن) عن طبعة دار الكتاب المصرية ، الطبعة الثالثة ، دار الكاتب العربى ١٣٨٧ هـ ـ ١٩٦٧ م ـ ١٧ /٢٣٧

(٣) أبو حيان النحوى ـ البحر المحيط ـ مطابع ومكتبة النصر الحديثة بالرياض ٨ /٢١٧ .

(٤) د محمد عيد ـ أصول النحو العربى ـ عالم الكتاب بالقاهرة ١٩٧٣ م ـ ١٨٦

كما ورد بمعنى العاقبة فى قوله تعالى : « فإن تنازعتم فى شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً »[1] ومعنى أحسن تأويلاً أى أحسن عاقبة ومآلا[2] ، كما ذكر ابن تيمية فى (صريح المعقول لصحيح المنقول) أن لفظ التأويل فى القرآن يُرادُ به ما يئول الأمرُ إليه وإن كان موافقاً لمدلول اللفظ ومفهومه فى الظاهر ، ويراد به تفسير الكلام وبيان معناه وإنْ كان موافقاً له ، وذكر أن هذا هو اصطلاح المفسرين المتقدمين كمجاهد وغيره . وذكر أنه يراد به أيضاً صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدليل يقترن بذلك ، وتخصيص لفظ التأويل بهذا المعنى يوجد فى كلام بعض المتأخرين ، أما الصحابة والتابعون لهم وسائر أئمة المسلمين كالأئمة الأربعة فلا يخصون لفظ التأويل بهذا المعنى ، ونجده أحياناً يسمّى من يلجأ إلى التأويل بالمعنى الثانى لتأييد ما يذهب إليه من/راء بأهل التأويل[3] .

وورد لفظ (التأويل) بمعنى التفسير والبيان فى قوله تعالى : « وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون فى العلم »[4] وروى عن ابن عمر أن النبى ﷺ دعا ابن عباس ، فمسح رأسه وتفل فى فيه ، وقال اللهم فقهه فى الدين ، وعلمه التأويل ، وكان ابن عباس يقول وهو يقرأ هذه الآية : « أنا ممن يعلم تفسيره وبيانه »[5] .

والتأويل الذى ينسبه عبد الله بن عباس لنفسه بمعنى التفسير وقد

---

(١) سورة النساء ٥٩ .
(٢) ابن كثير ــ تفسير القرآن العظيم ــ دار المعرفة ــ بيروت ١٣٨٨ ــ ١٩٦٩ ــ ١ /٥١٨
(٣) راجع ابن تيمية ــ منهاج السنة النبوية فى نقض كلام الشيعة والقدرية ــ المطبعة الأميرية ببولاق ١٣٢١ هـ ١ /٥ .
(٤) سورة آل عمران ٧ .
(٥) د . محمود خفاجى ــ فى العقيدة الإسلامية والاعتزال ١٣٣٩ ــ ١٩٧٩ م ــ ١ /٧٢ .

استعمل بهذا المعنى فى طبقة الصحابة والتابعين وطبقة بعدهما حتى سمى به ابن جرير الطبرى كتابه (جامع البيان فى تفسير القرآن) كما تضمنت موضوعات بعض كتب التفاسير هذا المعنى منها (تفسير مشكل إعراب القرآن لا بن قرار) (أنوار التنزل وأسرار التأويل) (المعروف بتفسير البيضاوى) (تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة) (جامع البيان عن تأويل آى القرآن للطبرى) ، يقول القرطبى : « والتأويل بمعنى التفسير كقولك تأويل هذه الكلمة على كذا ، ويكون بمعنى ما يئول الأمر إليه ، وإشتقاقه من آل الأمر إلى كذا يئول إليه ، أى : صار وأوّلْتُه تأويلاً ، أى صيّرتُهُ ، وقد حدّه بعض الفقهاء فقالوا : هو إبداء احتمال فى اللفظ مقصود بدليل خارج عنه ، فالتفسير بيان اللفظ كقوله : « لا ريب فيه »[1] أى : لا شكّ ، وأصله من (الفَسْر) وهو البيان ، يقال : فَسَرْتُ الشيء (مخففاً) أفْسرُ ، (بالكسر) فَسْراً ، والتأويل بيان المعنى كقوله : لا شَكّ فيه عند المؤمنين »[2] ولكنه ثمة فرق بين التأويل والتفسير كمصطلحين تنبه إليه بعض علماء التفسير ، فلقد رأى الراغب الأصفهانى فى كتابه (المفردات فى غريب القرآن) أن التفسير قد يقال فيما يختص بمفردات الألفاظ وعريبها وفيما يختص بالتأويل ولهذا يقال تفسير الرؤيا وتأويلها غير أن إطلاق التفسير على المعنيين لا ينفى أن أكثر استعمال التفسير يكون فى الألفاظ وأكثر استعمال التأويل فى المعانى ، وأن أكثر استعمال التأويل فى الكتب الإلهية ، أما التفسير ففى غيرها[3] . غير أن المؤول يعلم ذهنه بالتفكير والاستنباط ، والمفسر يركن إلى النقل

---

(١) سورة البقرة ٢ .

(٢) تفسير القرطبى : ٤ /١٥ ــ ١٦ .

(٣) انظر : الزركشى ــ البرهان فى علوم القرآن تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ــ عيسى البالى الحلبى وشركاه ــ ٢ /١٤٩ ــ والأصفهانى ــ المفردات فى عزيب القرآن ــ تحقيق سيد كيلانى ــ الحلبى وأولاده ١٩٦١ مادة (فسر) .

والتسليم بكلام السابقين يقول الزركشي : « والرابع ما يرجع إلى اجتهاد العلماء ، وهو الذى يغلب عليه إطلاق التأويل : وهو صرف اللفظ إلى ما يئول إليه ، فالمفسر ناقل والمؤول مستنبط ... »[1] ولأن التأويل يعنى بالباطن فهو قرين المجاز أو مرادفه فى الإخبار عن القصد وبيان المعنى المراد فى حين يقتصر التفسير على بيان الحقيقة اللفظية أو بلغة أبى طالب التغلبى إخبار عن دليل المراد.[2] وعند الماتريدى أن التفسير هو القطع بأن أمر الله تعالى كذا ، والتأويل ترجيح أحد الاحتمالات بدون قطع ، وقيل إن التفسير ما يتعلق بالرواية ، والتأويل ما يتعلق بالدراية[3]. أو أن التفسير — كما هو عند أبى نصر[4] القشيرى — مقصور على السماع والتأويل على الاستنباط . وخلاصة الأمر فى تحديد المفهوم ووظيفته هو ما يطالعنا به كل من البغوى والكواشى فى كونه يصرف الآية إلى معنى موافق لما قبلها وبعدها مخالف للكتاب والسنة[5]. ولقد أدى التسامح فى التأويل إلى أن وجدت كل فرقة من الفرق الإسلامية مبتغاها فى تحريف النصوص التى تؤيد مذهبها وإعتقادها ، وعلى سبيل المثال فإن فرقة « الباطنية » من الشيعة التى تنتسب إلى « اسماعيل ابن جعفر الصادق » قد ظهرت فى القرن الثانى من الهجرة ، وقد سموا بذلك — فى أحد الأقول — « لقولهم : إن لكل ظاهر باطنا ، ولكل تنزيل تأويلا » وقد أولوا كثيراً من آيات القرآن الكريم بما يوافق مذهبهم فى الإمامة ومبادئهم فى الرجعة والتقية

---

(١) البرهان فى علوم القرآن — ٢ /١٦٦ .

(٢) راجع : احمد بن مصطفى — مفتاح السعادة تحقيق كامل كامل بكرى وآخر دار الكتب الحديثة — ٢ /٥٧٣ .

(٣) راجع : الماتريدى — تأويلات أهل السنة — تحقيق ابراهيم عوضين وآخر ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة ١٩٧١ — ١ /٢٤ .

(٤) انظر : البحر المحيط — ٢ /٣٨٤ .

(٥) انظر : مفتاح السعادة — ٢ /٥٧٣ .

وغيرهما ، وقد استعملوا التأويل بمعناه الذى حدث بعد ابن جرير الطبرى ، وكان ذلك فى وقت متقدم نسبيا ، لأنهم قالوا : إن أحداً لم يفهم القرآن فى وقت التنزيل ولا بعده وإن الله وعد بتأويله ، فلا بد من انتظار من يبعثه الله تعالى بهذا التأويل !! لكنهم لم ينتظروا ، بل أولوا وحملوا الكلام ما لا يطيق[1] . كما اتجهت بعض الفرق الإسلامية الأخرى إلى تأويل بعض الآيات القرآنية التى لا تتفق ومعتقداتهم منه قوله تعالى : « مَنْ يهدِ اللهُ فهو المهتدى ومن يُضْلِلْ فأولئك هم الخاسرون »[2] . والآية فى ظاهرها تعنى أن الله خالق الهداية والضلال وإلى هذا يذهب أهل السنة ، فى حين يأخذ المعتزلة بالتأويل على تقدير حذف (من يهد الله فيقْبَلْ ويَهْتدِ فهو المهتدى ، ومن يضلل بأن لم يقبل فهو الخاسر[3] .

---

(١) أصول النحو العربى ١٨٤

(٢) سورة الأعراف ١٧٨ .

(٣) راجع : البحر المحيط ٤ /٤٢٦ .

— ٤ —

التأويل عند النحاة

ذكر المشتغلون بالنحو أن « التأويل »كمبحث نظرى لم يرد فى كتب النحاة ، وإن كانت نتائجه المادية ، قد ملأت صفحاتها كأسلوب يعالج به ما خرج عن القاعدة من مسائل فرعية قال أبو حيان فى دخول ربما على الفعل المضارع : « ولما كانت (رب) عند الأكثرية لا تدخل على مستقبل تأولوا « يود » فى معنى « ودّ » وذكر ابن هشام فى تقدم معمول اسم الفعل عليه « لا يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه خلافا للكسائى وأما « كتاب الله عليكم » وقوله « أيها المائح دلوى دونكما فمؤولان »(٢) ويقول الأشمونى عند حذف الفاعل : « كونه عمدة لا يجوز حذفه ، لأن الفاعل وفعله كجز أى كلمة لا يستغنى بأحدهما عن الآخر ، وأجاز الكسائى حذفه نحو قوله :

فإن كان لا يرضيك حتى تردنى إلى قطرى لا إخالك راضياً

وأوله الجمهور على التقدير فيه « فإن كان هو »(٣) . وقال السيوطى بصدد حديثه عن عطف الإنشاء على الخبر « منعه البيانيون وابن مالك ، وجوّزه الصفار وجماعة ، واستدعوا بقوله تعالى : « وبشر الذين آمنوا وبشر المؤمنين » والمانعون أوّلوا ذلك »(٤) وجعل أبو البركات بن الأنبارى التأويل وجها رابعا من أوجه الاعتراض على المتن قال :

---

(١) البحر المحيط ٣ /٤٧٦ .

(٢) ابن هشام — شرح شذور الذهب فى معرفة كلام العرب — المكتبة التجارية الكبرى بمصر — ٦٢ .

(٣) الأشمونى — شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك — دار الفكر للطباعة والنشر ١٩٧٤ — ١٣٩٤ — الطبعة الثالثة ٢ /١٠٢ — ١٠٤ .

(٤) السيوطى — همع الهوامع — تحقيق عبد السلام هارون دار البحوث العلمية ، بيروت ١ /١١ .

« والرابع التأويل ، مثل أن يقول الكوفى : الدليل على جواز ترك صرف ما ينصرف فى ضرورة الشعر قول الشاعر :

وَمِمَّن ولدُوا عـــامِ رُذو الطول وذو العَرْضِ

فترك صرف (عامر) وهو منصرف ، فدّل على جوازه . فَيقول البصرى : إنما لم يصرفه لأنه ذهب به إلى القبيلة ، والحمل على المعنى كثير فى كلامهم ... »[1] .

فالتأويل كتطبيق عملى فاعله هو الملكة الذهنية الوقادة وهو ا لما صدق الذى ينطبق على الموضوع نفسه وهو ناتج وعى النحو بالمفارق التى تباعد بين المتفق عليه أصلاً أو وضعاً والخارج على الأصول نفسها ، ولقد روى السيوطى عن أبى حيان فى شرح التسهيل : قال أبو حيان : « التأويل إنما يسوغ إذا كانت الجادة على شىء ثم جاء شىء يخالف الجادة فيتأول »[2] والجادة ـــ فيما أرى ـــ هى قوانين النحو وأحكامه أو قواعده . بهذا يكون التأويل هو « صرف الكلام عن ظاهره إلى وجوه خفية تحتاج لتقدير وتذير وأن النحاة قد أولوا الكلام وصرفوه عن ظاهره لكى يوافق قوانين النحو وأحكامه »[3] ولهذا غدا « يطلق على الأساليب المختلفة التى تهدف إلى صفة الاتساق على العلاقة بين النصوص والقواعد »[4] .

إذن ، التأويل ـــ كما ورد عند النحاة ـــ تقنية يلجأ إليها للتوفيق بين القاعدة والمثال ، وحينما يستعصى التأويل يدرك النحاة أنه لا مناص من

---

(١) ابن الانبارى ـــ الإنصاف فى مسائل الخلاف ، مطبعة السعادة بمصر ١٩٦١ ـــ ١٣٨٠ ـــ ٢ / ١ ـــ ٥ .

(٢) السيوطى ـــ الافتراح فى علم أصول النحو ـــ مطبعة السعادة بمصر ١٣٩٦ ـــ ١٩٧٦ بتحقيق أحمد قاسم ٧٥ .

(٣) أصول النحو العربى ١٨٥ .

(٤) د . على أبو المكارم ـــ أصول التفكير النحوى ـــ منشورات الجامعة الليبية ١٩٧٣ ـــ ٢٦٢ .

تلحين القارىء والحكم على القراءة بالشذوذ ومن ذلك قراءة أبي الحسن وأبي حيوة الشاذة : « قالوا سحران تظاهرا »[١] بالتاء وتشديد الظاء ، ولما كان الفعل ماضيا والتشديد فى المضارع اعتبرها ابن خالويه لحنا ، فى حين ذكر أبو الفضل الرازى أنه لا يعرف وَجْهَهُ بينما هى عند أبي حيان محمولة على حذف نون المضارع والأصل : تتظاهران ، فأدغمت الظاء[٢] . ويخيَّل لمن يتابع سيبويه أن ليس فى اللغة معمول لا يحذف وحتى الجملة تحذف ... وأكثر سيبويه من تحليله للعبارات حتى تتجه مع ما يراه لألفاظها من إعراب ..[٣] ولقد ترعرع التأويل فى الحقل النحوى ونما فى ضياع المبرد وابن جنى والزمخشرى وحتى أبي حيان النحوى ، يقول المبرد وقد تبع سيبويه فى حمل النص القرآنى على غير ظاهره : « وأعلم أن ههنا حروفا تنصب بعدها الأفعال وليست الناصبة ، وإنما (أنْ) ، وهذه الحروف عوض فيها ودالة عليها . فمن هذه الحروف : الفاء ، والواو ، وأو ، وحتى ، واللام المكسورة »[٤] .

ولقد ارتبط التأويل بالبصريين أكثر من غيرهم ، صرّح السيوطى أن لا بن مالك فى النحو « طريقة سلكها بين طريقى البصريين والكوفيين ، فإن مذهب الكوفيين القياس على الشاذ ومذهب البصريين اتباع التأويلات البعيدة التى خالفها الظاهر .. »[٥] ويردد الدكتور إبراهيم أنيس القول نفسه : « كان البصريون من اللغويين أهل منطق وفلسفة لغوية أو اجتهاد فى اللغة يستنبطون ويؤوِّلون ويخرِّجون

(١) سورة القصص ٤٨ .

(٢) انظر : البحر المحيط : ٧ /١٢٤ وراجع أمثلة أخرى فى المحتسب فى تبين وجوه شواذ القراءات .

(٣) د . شوقى ضيف ــ المدارس النحوية ــ دار المعارف بمصر ــ ٧٥ .

(٤) المبرد ــ المقتضب ــ تحقيق عضمة . القاهرة ٣٨٨ هـ المجلس الأعلى للشون الإسلامية ــ لجنة إحياء التراث الإسلامى ٢ /٦ ــ ٧ .

(٥) الافتراح ٢٠٨ .

ويعللون ويضعون الأحكام على حسب اجتهادهم فى بعض الأحيان .. »[1] وهو ما ردده الدكتور مهدى المخزومى « ولما لم يسعفهم القياس بكل ما كانوا يريدون ، فلا زالت الكثرة الكاثرة من المسائل يستعصى عليهم إندارجها فى أحكامهم العامة لجئوا إلى التأويل ، والتأويل البعيد الذى يخالفه الظاهر مخالفة بعيدة .. »[2] .

وأيا كان الحكم على هذا الأسلوب من قبل النحاة المحدثين فهو سمة البصريين وخاصة منهجية لديهم شاعت فى مؤلفاتهم ، وحلت كثيراً من مشاكلهم ، ولها مُرادفات أخرى تؤدى معناها منها : **التخريج** « فتلخص فى تخريج قوله (لا تُصيبَنَّ)[3] أقوال .. »[4] و « هى تخريجات ضعيفة ينبغى أن يُنزَّه القرآن عنها .. »[5]. **والحمل** : وهى لفظة شائعة فى كتاب سيبويه يقول : « فليس فى هذه الأسماء فى هذا الموضوع وجه سوى أن تكون على حالها قبل أن تلحق (إلا) لأنها بعد (إلاّ) محمولة على ما يجر ويرفع وينصب كما كانت محمولة عليه قبل أن تلحق (إلا) ... »[6]. **والتقدير** . ورد فى البحر المحيط أنه « لا حاجة إلى هذا التقدير إذ الجملة مستقلة فى الإخبار بدونه »[7] . « فإنّ الإعتقادات والتقديرات تفسدها تارة وتصلحها أخرى .. »[8] . **والتوجيه** ورد فى البحر المحيط : « ولا يسوغ إنكار

(١) د . ابراهيم أنيس — من أسرار اللغة — الأنجلو المصرية — ط (٥) — ٢٤ .

(٢) د . مهدى المخزومى — مدرسة الكوفة ومنهجها فى دراسة اللغة والنحو — مصطفى البابى الحلبى — ٤٦ .

(٣) الأنفال ٢٥ .

(٤) البحر المحيط ٤ /٤٣٢ .

(٥) السيوطى — الأشباه والنظائر — تحقيق عبد الرؤوف سعد — مكتبة الكليات الأزهرية ١٣٩٥ —١٩٧٥ م — ٤ /٦٧ .

(٦) سيبويه — الكتاب — طبعة المطبعة الأميرية ببولاق — ١ /٣٦٠ .

(٧) البحر المحيط ٢ /١٩٠ .

(٨) ابن يعيش — شرح المفصل إدارة الطباعة المنيرية — ٢ /١٠١ .

هذه القراءة ولها التوجيه الجيّد فى العربية ، وجهت على أنه مبتدأ محذوف الخبر .. »[1] أو **الوجه** : « زعم عثمان أن الآية تحتمل وجهين غير ما قاله »[2] .

(١) البحر المحيط ٤ /١٩٠ .
(٢) شرح المفصل ٣ /٣٤ ، ٧ /٢٢ .

— ٥ —

كيف انتقل التأويل إلى النحو

ولقد كان لنشأة « التأويل فى النحو مصدران .

ـــ البيئة الفكرية والعقائدية التى قعّد فيها للنحو .

ـــ طبيعة اللغة العربية الذاتية .

المصدر الأول :

لعله أصبح من الواضح الآن أن فكرة التأويل النحوى كان لها جذور فى الواقع الفكرى والعقائدى فى القرنين الثانى والثالث الهجريين .

فبيئة المتكلمين عرفته طريقة للتعامل مع المعتقدات خاصة المعتزلة منهم ، وقد كانت مذاهبهم لا تتمشى مع ظاهر النصوص القرآنية فصرفوها عن ظاهرها ، وأشاعوا بذلك جو التأويل الذى ارتكز عليه علم الكلام ، ونشأت عن ذلك أفكار كثيرة تتعلق باللغة أكثر مما تتعلق بالمسائل الخلافية فى المعتقدات ، وأصبح الاستنتاج البعيد ينطوى على مهارة خاصة يتفوق بها هؤلاء المعتزلة على خصومهم . ولقد تبع ذلك ـــ بفضل مهارة المعتزلة وذكائهم ـــ أن آمنت العقول بمرونة اللغة وأنها أداة تعبر عن التفوق والانتصار بما تملكه من قدرة على التشكل مع الفكر الخاص ، وكان لهذا الجو الجدلى أثره المباشر على استقطاب شريحة من فكر النحاة تنمو فيها فكرة التأويل وتتطور ، وفكر سيبويه إمام نحاة البصرة أحد هذه المفاعلات .

ولقد كان من البديهى بناء على ما شاع من هذه المعانى أن يفترض

د . مصطفى ناصف « ... أن المعانى التى إلتجأ إليها سيبويه لوصف تراكيب العربية متأثرة بوجه من الوجوه بطائفة من مشكلات الثقافة التى تحبط به ، وأخص هذه المشكلات ما يتعلق بالجدل حول المعتقدات »[1] وكان أن وجدنا فى « الكتاب » وسائر مؤلفات نحاة البصرة خاصة ، شيوع تأويل التراكيب والأساليب .

كما تأثر التأويل النحوى بتأويل المفسرين من جهتين هما : الباحثون فى النحو وطريقة التناول فى التأويل .

« فمن نحاة القرن الثانى الهجرى « أبو جعفر الرؤاسى محمد بن الحسن بن أبى سارة » وهو من أعيان الشيعة الباطنية وكان أستاذا للكسائى والفراء ومعاصرا للخليل بن أحمد ، وقد ألف كتابا فى النحو اسمه (الفيصل) وقال : بعث إلى الخليل يطلب كتابى ، فبعثته إليه فقرأه ، ويعلق السيوطى على ذلك بقوله « فكل ما فى كتاب سيبويه (وقال الكوفى كذا) فإنما عنى به الرؤاسى هذا . فهذا أحد أئمة الباطنية ، وقد عرفه وتأثر به أربعة من أئمة النحو « الخليل وسيبويه والكسائى والفراء »[2] .

كذلك من نحاة القرن الثالث وأوائل القرن الرابع محمد بن بحر الأصفهانى (٢٥٤ — ٣٢٢ هـ) وقد ألف فى القرآن (جامع التأويل لمحكم التنزيل) على مذهب المعتز له ، وقد اتخذ التأويل فى عهده صورة الصرف عن الظاهر[3] .

كما انتقل أيضا مفهوم الكلمة (التأويل) من كتب التفسير إلى

---

(١) د . مصطفى ناصف — اللغة بين البلاغة والأسلوبية — النادى الأدبى بجدة ١٤٠٩ هـ — ١٩٨٩ م — ٦٦ .

(٢) أصول النحو العربى ١٨٨ .

(٣) أصول النحو العربى ١٨٨ .

كتب النحويين ويعزز ذلك اعتماد هذا الأسلوب على القرآن الكريم وقراءاته ، ولقد كان هذا الحقل شركة بين النحاة والمفسرين ومما وصلنا منه ، مؤلفات الاحتجاج للقراءات السبعية والشاذة منها : المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات لابن جنى ، والحجة فى علل القراءات السبع لابن خالويه ، والحجة فى القراءات السبع لأبى على الفارسى ، ومشكل إعراب القرآن لمكى ابن أبى طالب ، والبيان فى غريب إعراب القرآن لابن الأنبارى . ولعل كثيرا من تأويلات النحاة والمفسرين فى هذا المجال يدور فى فلك المعنى أو تأييداً لأحد المذاهب وإعلاء من شأن بعض الأفكار فى مواجهة ما يخالفها . كما كانت فكرة « القصد عند المتكلم » معبراً لانتقال التأويل الأصولى إلى فكر النحاة حتى أصبح اتجاه المعرفة إلى القصد ضمن الوعى النحوى ، فسيبويه كما يذكر الشاطبى « ... وإن تكلم فى النحو — فقد نبه فى كلامه على مقاصد العرب ، وأنحاء تصرفاتها فى ألفاظها ومعانيها ، ولم يقتصر على بيان أن الفاعل مرفوع ، والمفعول منصوب ، ونحو ذلك ، بل هو يبين فى كل باب ما يليق به حتى إنه احتوى على علم المعانى والبيان ووجوه تصرفات الألفاظ والمعانى »[1] . وقال ابن جنى أيضا : « إن العرب كما تعنى بألفاظها فتصلحها ، وتهذبها وتراعيها ... فإن المعانى أقوى عندها وأكرم عليها وأفخم قدراً فى نفوسها .. »[2] وكان ابن القيم الجوزية قد ذكر لتوضيح العناية الأصولية بقصد المتكلم أن « .... الألفاظ لم تقصد لنفسها ، وإنما هى مقصودة للمعانى ، والتوصل إلى معرفة مراد المتكلم ، ومراده يظهر من عموم لفظه تاره ، ومن عموم المعنى الذى

---

(١) الشاطبى — الموافقات فى أصول الأحكام — تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد — مطبعة المدنى — القاهرة ١٩٦٩ — ٤ /٧١ .

(٢) ابن جنى — الخصائص — تحقيق محمد على النجار — مطبعة دار الكتاب المصرية بالقاهرة ١٩٥٢ — ١ /٢١٥ .

قصده تارة ، وقد يكون من المعنى أقوى ، وقد يكون من اللفظ أقوى ، وقد يتقاربان »[1] .

ولقد اتفقت هذه البيئات جميعا على أنه لا يلجأ إلى التأويل إلا إذا اصطدم النص بالقاعدة ، أو تخالف المفهوم مع ظاهر النص أو أن النص لا يفيد أصلا شرعيا بظاهر ألفاظه ، قال ابن أبي الإصبع : « وأما الثانى وهو ما يوهم ظاهره ، أنه خارج على قواعد العربية . فقوله تعالى : « وإن يقاتلوكم يُوَلّوكُمُ الأدبار ثم لا ينصرون »[2] وهذه الآية خولف فيها طريق الإعراب فى الظاهر من جهة عطف ماليس بمجزوم على المجزوم ، ليعدل عن الظاهر إلى تأويل يصحح المعنى المرادِ ، فإن المراد ـــ والله أعلم ـــ بشارة المسلمين بخذلان عدوهم فى الحال وأبداً فى الاستقبال ولو عطف الفعل على ما تقدم على قاعدة العربية الظاهرة لما أفاد سوى الإخبار بأن العدو لا ينتصر فى الحال وفى زمن المقاتلة ووقت التولية ، ولا يعطى ذلك خذلانهم على الدوام فى كل حال ، فقد قال النحاة : إن الوجه فى هذا الموضوع أن يقال هو عطف الجملة على الجملة ، فإن التقدير : ثمّ هم لا ينصرون ، والإشكال باقٍ مع ذلك . فإنه يقال : لِمَ عَدَل عن مجيء الكلام على قاعدة العربية المعروفة إلى ما يحتاج إلى التأويل »[3] .

---

(١) ابن القيم الجوزية ـــ إعلام الموقعين ـــ إدارة الطباعة المنيرية القاهرة ـــ ١ /١٨٨ .

(٢) آل عمران ١١١ .

(٣) ابن أبى الإصبع ـــ بديع القرآن ـــ تحقيق د . حفنى محمد شرف الطبعة الثانية ، دار نهضة مصر للطباعة والنشر ، القاهرة ١ /١٣٢ .

المصدر الثانى :

ويتعلق بطبيعة اللغة الذاتية :

أ ـــ العامل

فكرة العامل هى المحور الذى دارت عليه قضايا الدرس النحوى ، وهو محور ذهنى قائم على الجدل ومن ثم له تعلق بالفكر والفلسفة ، وهو لا بد أن يعمل ، ولا بد أن يكون له من أثر ظاهر أو مقدر ، أى أن لكل معمول عاملا ولكل حادث محدثا ، ولكل موجود موجدا ولكل أثر مؤثرا . إذن هو ديدن النحوى ، ووقدة قريحته التى يحكم بمقتضاها على إبداع ذهنه ، ويرى ابن جنى أن « الإعراب هو الإبانة عن المعنى بالألفاظ ، ألا ترى أنك إذا سمعت : أكرم سعيد أباه ، وشكر سعيداً أبوه ، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول ولو كان الكلام شرحا واحداً لا ستبهم أحدهما من صاحبه »[1] والاعراب عند ابن يعيش « هو الإبانة عن المعانى باختلاف أواخر الكلم لتعاقب العوامل فى أولها »[2] ويرى ابن السراج أن الإعراب « أن يتعاقب آخر الكلمة حركات ثلاثَ ضم وفتح وكسر ، أو حركتان منهما فقط أو حركتان وسكون باختلاف العوامل ، فإذا زال العامل زالت الحركة أو السكون »[3] وهو عند السيوطى « أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل فى محل الاعراب »[4] وعند الأشمونى « ...

(١) الخصائص ١ /٣٥ .

(٢) شرح المفصل ١ /٧٢ .

(٣) ابن السراج ـــ الأصول فى النحو ـــ تحقيق عبد المحسن الفتلى ـــ مطبعة النعمان النجف ١٩٧٣ ص ٢٨

(٤) السيوطى ، همع الهوامع ، بيروت دار المعرفة ١ /٤٢ .

هو ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف، أو سكون أو حذف »[1] وحد الشرط الذى لا بد أن يتوفر فى العامل ما يراه ابن الأنبارى من أن « المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل »[2] والعلة فى ذلك هى « أن المعمول تبع للعامل ، فلا يفوقه فى التصرف ، بل أجمل أحواله أن يقع موقعه ، إذ لو قلنا إنه يقع حيث لا يقع العامل لقدمنا التابع على المتبوع »[3] ولقد تفنن النحاة فى أقسام العامل وأنواعه ، وحصروها فى العامل المعنوى والعامل اللفظى . « ولا بد لكل معمول من عامل لفظى أو معنوى » وقد جعلها الجرجانى فى كتابه (العوامل المائة) مائة عامل ، وتنقسم قسمين : المعنوية واللفظية .

والمعنوية فى أمرين :

الأول العامل فى المبتدأ والخبر .

جاء فى الإنصاف « وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن العامل هو الابتداء ، وإن كان الابتداء هو التعدى من العوامل اللفظية ، لأن العوامل فى هذه الصناعة ليست مؤثرة حسية كالإحراق للنار ، والإغراق للماء . والقطع للسيف وإنما هى أمارات ودلالات ، فالأمارة والدلالة ، تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء ، ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان ، وأردت أن تميز أحدهما من الآخر فصبغت أحدهما ، وتركت صبغ الآخر ، لكان ترك صبغ أحدهما فى التمييز بمنزلة الآخر ، فكذلك هاهنا »[4] ووجه التحقيق عند ابن الأنبارى أن

---

(١) الأشمونى ـــ شرح الأشمونى ١ /١٩ .

(٢) ابن الأنبارى ـــ الانصاف فى مسائل الخلاف ـــ تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد ـــ القاهرة ١ /٥٠ .

(٣) السابق ١ /٥٠ .

(٤) الإنصاف ١ /٣٢ ـــ ٣٣

يقال : « ان الابتداء هو العامل فى الخبر بواسطة المبتدأ لا ينفك عنه ، ورتبته أن لا يقع بعده فالابتداء يعمل فى الخبر عند وجود المبتدأ لا به »[1] والعلة فى ذلك أنه « لو كان ذلك موجبا للرفع لوجب أن تكون مرفوعة ، وعدم عمله فى محل لا يقبل العمل لايدل على عدم عمله فى محل يقبل العمل »[2] .

والثانى العامل فى الفعل المضارع الرفع إذا لم يسبقه جازم أو ناصب .

والعوامل اللفظية ، وهى قسمان :

أ ــ عوامل لفظية سماعية : وهى ثلاثة عشر نوعا وواحد وتسعون عاملا وهى الحروف التى تجر الاسم والحروف التى تنصب الاسم وترفع الخبر ، وحرفان يرفعان الاسم وينصبان الخبر وحروف تنصب الاسم المفرد فقط وحروف تنصب الفعل المضارع ، وأسماء تجزم الأفعال على معنى (إن) للشرط والجزاء وأسماء تنصب أسماء نكرة على التمييز .

كلمات تسمى أسماء الأفعال بعضها يرفع وبعضها ينصب ، الأفعال الناقصة التى ترفع الاسم وتنصب الخبر ــ أفعال المقاربة التى ترفع اسما واحداً ، أفعال المدح والذم ، أفعال الشك واليقين .

ب ــ عوامل لفظية قياسية وهى سبعة ــ الفعل ــ اسم الفاعل ــ اسم المفعول ــ الصفة المشبهة ــ المصدر ــ الاسم المضاف ــ الاسم التام[3] .

---

(١) الإنصاف ١ /٣٣ .
(٢) الإنصاف ١ /٣٨
(٣) راجع العرض فى ــ أصول النحو العربى ٢٤٥ .

وثمة عامل ثالث على رأى ابن مضاء القرطبى — هو المتكلم « فرفع الكلمات أو جرها أو نصبها أو جزمها ليس إلا أثرا للمتكلم وحده هو الذى عمله ، واجتلبه وأبقاه أو غيره »[1] .

وابن مضاء يطرح فكرته هذه بإزاء مصادرته لفكرة العوامل اللفظية والمعنوية يقول : « والنحويون يفرِّقون بين الإضمار والحذف ، ويقولون — أعنى حذاقهم — إن الفاعل يضمر ولا يحذف ، فإن كانوا يعنون بالضمير ما لا بدّ منه ، وبالمحذوف ما قد يستغنى عنه فهم يقولون هذا ينتصب بفعل محذوف ولا يجوز إظهاره ، والفعل الذى بهذه الصفة لا بدّ منه ، ولا يتم الكلام إلا به ، وهو الناصب ، فلا يوجد منصوب إلا بناصب وإن كانوا يعنون بالمضمر الأسماء ، ويعنون بالمحذوف الأفعال ، ولا يقع الحذف إلا فى الأفعال ، أو الجمل لا فى الأسماء — فهم يقولون فى قولنا : الذى ضربت زيدٌ ، إنّ المفعول محذوف تقديره : ضربته ، فإن فرّق بينهما بما هو مقطوع بأن المتكلم أرداه ، وبما يُظَنُّ أن المتكلم أراده ويجوز ألا يريده ، فهو فرق ، لكنّ إطلاق النحويين لهذين اللفظين لا يأتى إلا موافقا لهذا الفرق »[2] .

ويرى د . محمد البنا أن ابن مضاء قد أفاد من بان الطراوة فى طرح فكرة « قصد المتكلم » بديلا للعوامل اللفظية[3] يقول ابن مضاء « إن حركات الإعراب لم توجد لتدل على عوامل معينة ، وإنما جاءت لتدل على معان فى نفس المتكلم »[4] ويقول ابن الطراوة فى العامل فى

---

(١) عباس حسن — اللغة والنحو بين القديم والحديث دار المعارف بمصر — الطبعة الثانية — ٢٠١ .

(٢) ابن مضاء — الرد على النحاة — تحقيق د . محمد ابراهيم البنا — دار الإعتصام — الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ — ١٩٧٩ م — ٨٣ — ٨٤ .

(٣) انظر : الرد على النحاة — المقدمة ٢٢ — ٢٣

(٤) الرد على النحاة ٨٧

المنصوبات (الاشتغال ، والمنادى ...) : « إن هذه الأسماء ونحوها منصوبة بالقصد إلى ذكرها خاصة ، من غير حاجة إلى الإخبار عنها وتسليط عامل لفظي عليها »(١) والحق أن مصدر هذه الفكرة النحوية هو الفكر الأصولي كما أوضحنا سابقا ، وعلى الرغم من أن فكرة الجمهور فى أمر العامل هى الأيسر عملاً وتطبيقاً وإفادة فهى ليست الحق فى الواقع « ذلك أن الواقع اليقينى يقطع بأن الذى يجلب الحركات ويغيرها ، ويداور بينها إنما هو المتكلم ؛ ما فى ذلك شك »(٢) .

ومع صحة طرح ابن مضاء لفكرة المتكلم على اعتبارها مكملا لعناصر العامل كما اعتقده الجمهور ، فهو يطالعنا فى مؤلفه « الرد على النحاة » بعدم الالتزام بها حسب مفهومه لها ، والعودة إلى الأخذ بفكرة جمهور النحاة ، يقول : « ف (جرى) لا فاعل له ظاهراً ، فإما أن يكون محذوفا وإما أن يكون مضمراً .. »(٣) وقال : « هذا بناء على أن المرفوع يرتفع بفعل مضمر والمنصوب ينتصب كذلك أيضا »(٤) .

والحقيقة أن العامل (المتكلم) وحده لا يستطيع ضبط أواخر الكلمات إلا إذا كان عربيا ذا سليقة لغوية صحيحة وفطرة تعصمه ، وربما كان هذا هو فحوى كلام ابن جنى فى خصائصه بعد كلامه عن العوامل اللفظية والعوامل المعنوية . يقول : « وأما فى الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم

---

(١) الرد على النحاة ــ المقدمة ٢٢ ــ ٢٣ .

(٢) اللغة والنحو بين القديم والحديث ٢٠١ .

(٣) الرد على النحاة (تحقيق د . محمد البنا) ٨٦ ، وراجع الاضطراب فى الخلط بين كلمتى الحذف والاضمار . أصول النحو ٢٠١ .

(٤) الرد على النحاة (السابق) ٢٠١ .

نفسه ، لا لشيء غيره »[1] فأكد (المتكلم) بـ (لنفسه) ليرفع الاحتمال ، ثم زاد تأكيداً بقوله (لا شيء غيره) ... »[2] .

وجلي أن ابن جني لم يطرح من حسابه فكرة العوامل اللفظية والمعنوية فهي جزء من خبرة المتكلم أو نيته وهي التي تعينه على معرفة مرامي الكلام ، وفهمه للعامل ــ ههنا ــ فهم يستوعب أغلب عناصر الأداء اللغوي على العكس من ابن مضاء القرطبي الفقيه الظاهري المذهب فـ « الظاهرية لا يكادون يعترفون بالاجماع في الفقه ، وابن مضاء لا يعترف بإجماع النحو ومنشأ هذا الموقف في كلا المظهرين ــ الفقه والنحو ــ هو إلتزام النص واحترام النطق »[3] نقول : الالتزام الحرفي بالشكل دون فهم مرامي النص ومقاصد المشرّع .

وفكرة القصد التي برزت في التأويل الأصولي هي جوهر البناء اللغوي كما أدركه علماء اللغة « إن الاسم إنما يصير اسما للمسمى بالقصد ولولا ذلك لم يكن بأن يكون اسما له أولى من غيره ، وهذا معلوم من حال من يريد أن يسميّ الشيء باسم لأنّه إنما يجعله اسما له بضرب من القصد ، يبين ذلك أن حقيقة الحروف لا تتعلق بالمسمى لشيء يرجع إليه كتعلق العلم والقدرة بما يتعلقان به . فلا بد من أمر آخر يوجب تعلقه بالمسمى وليس هناك ما يوجب ذلك فيه سوى القصد والإرادة »[4] والقصد هو عصب التشيؤ في اللغة وروح تعقلنها كما نفهم من كلام عبد القادر « وإذا قد ثبت أن الخبر وسائر معاني

(١) الخصائص ١ /١٠٩ ــ ١١٠ .

(٢) الرد على النحاة (تحقيق د . محمد البنا) ٦٩ .

(٣) أصول النحو العربي ٢٥٥ .

(٤) القاضي أبو الحسن عبد الجبار ــ المغني في أبواب التوحيد والعدل ــ تحقيق محمد مصطفى حلمي وأبو الوفا التفتازاني ــ القاهرة ١٩٥٤ ٥ /١٦٠ .

الكلام معانٍ ينشئها الإنسان فى نفسه ويصرفها فى فكره ويناجى بها قلبه ويرجع فيها إليه فاعلم أن الفائدة فى العلم بها واقعة من المنشى لها . صادرة عن القاصد إليها ، وإذا قلت فى الفعل إنّه موضوع للخبر لم يكن المعنى فيه أنه موضوع لأن يُعلم به الخبر فى نفسه وجنسه ومن أصله وما هو ، ولكنّ المعنى أنه موضوع حتى إذا ضممته إلى اسم عُقل منه ومن الاسم أن الحكم بالمعنى الذى اشتق ذلك الفعل منه عل مسمّى ذلك الاسم واقع منك أيها المتكلم »[1] .

وحضور العقل فى اللغة هو الذى يمنحها فاعليتها ويخلع عليها توجهها « إن الأعلام لا تفيد معنى ألا ترى أنها تقع على الشيء ومخالفه وقوعا واحداً نحو زيد ، فإنه يقع على الأسود كما يقع على الأبيض وعلى القصير كما يقع على الطويل ، وليست أسماء الأجناس كذلك لأنها مفيدة (....) ولذلك قال النحويون العلم يجوز تبديله وتغييره ولا يلزم من ذلك تغيير اللغة . وليس كذلك اسم الجنس ، فإنك لو سميت الرجل فرساً أو الفرس جملاً كان ذلك تغييرا للغة ..»[2] لكن سرعان ما يتحول الدال من التعبير بغيره إلى التعبير بنفسه عن طريق الترابط الذى وسمه عبد القاهر الجرجانى بالتعليق أو النظم . بذلك تكتسب اللغة نشوءها الذاتى ، يقول عبد الجبار بهذا الصدد : « اعلم لا يحسن أن يريد المخاطب بخطابه الذى المقصد به التعريف والبيان ما لا يكون للخطاب به تعلق حتى يفيد بنفسه أو به مع غيره لأنا لو جوزنا ذلك لم يكن ذلك الخطاب بأن يكون بلغة أولى من أخرى . بل كان لا فرق بين أن يكون بكلام مهمل لم تقع عليه المواضعة ، أو بما وقعت عليه المواضعة ، بل كان لا فرق من أن يكون بكلام أو بصوت

---

(١) عبد القاهر الجرجانى ــ دلائل الإعجاز ــ تحقيق محمد رشيد رضا القاهرة ١٩٦١ م ــ ٣٥٥

(٢) شرح المفصل ١ /٢٧

ممتد ، بل كان لا فرق بين أن يكون بما يسمع أو بما يرى أو بما يدرك أصلاً »[1] .

بهذا يتضح أن رواد النظر اللغوى فى تراثنا العربى قد أقروا فى شمول أهمية تضمن المؤسسة اللغوية لتلك العوامل التى تعد ذاتية فيها سواء أكانت لفظية أم معنوية أم خاصة بقصد المتكلم .

وبهذا يمكن القول مع د . عبد الحميد طلب « بأن إنكار نظرية العامل فيه إنكار للنحو كله ، لأن النحو يقوم فى معظم مسائله على العوامل النحوية المختلفة ، ولو جُرِّد النحو من هذه العوامل لضاعت مقاييسه ، واختلت قواعده ، واضطربت مسائله »[2] فعلماء اللغة لم يخلقوا التأويل والتقدير خلقا ، ولا تكلفوا القول فيهما ارتجالا ، ولكنهم اعتمدوا فيهما على مبادىء سليمة ، وأصول مقررة ، فقاسوا النظير على النظير ، واستدلوا بالحاضر على الغائب ، ورأوا المحذوف فى المذكور تهديهم رواية واسعة ، وملاحظة بارعة وتجربة طويلة ، وحس لغوى غير مدخول »[3] هذا فضلا عن كونه ميراثا سبق أن ارتبط وجوده بنزول كتاب الله منذ أن تناوله الناس بالبيان ، أصبح مدار نشاطهم العقلى واللغوى والدينى الواسع وكان النشاط يتميز بالدقة والحرص بغيه فهمه والتوصل إلى معانيه وبلغة الآمدى « إذا عرف معنى التأويل فهو مقبول معمول به ، إذا تحقق بشروطه ، ولم يزل علماء الأمصار فى كل عصر من عهد الصحابة إلى زمننا عاملين به من غير نكير »[4] .

(1) المغنى فى أبواب التوحيد والعدل ١٧ /٤٠ .

(2) د . عبد الحميد طلب ــ تاريخ النحو وأصوله (النحو بين البصرة والكوفة) مكتبة الشباب بالمنيرة القاهرة ــ ١ /٣١٨ .

(3) على النجدى ناصف ــ من قضايا اللغة والنحو ــ مكتبة نهضة مصر بالفجالة ــ ٩١ ــ ٩٢

(4) الإحكام فى أصول الأحكام ٢ /١٩٩

ب ـ العـلّة

يقول عباس حسن : « فلست ترى حكما نحويا ولا قاعدة من قواعد النحاة ـ إلا لها تعليل ، يطول أو يقصر ، ويعتدل أو يلتوى ـ على حسب مقدرة النحوى ، وتمكنه من زمام اللغة والجدل ، ورغبته فى التنوّق ، وإظهار البراعة ، فالفارس غير العربى . والمنتسب إلى إحدى الفرق الكلامية والجماعات الإسلامية غير البعيد منها ، والطالب المقلد غير إمامه . وكل واحد من هؤلاء ـ فى الغالب ـ آخذ بنصيب من الفلسفة والجدل المنطقى الشائع أيام تدوين النحو ، ذلك الجدل الذى نشأ أول ما نشأ ، للدفاع عن الدين ، وما يتصل به من المذاهب والأحزاب ، ثم التزموه حتى غلبهم فى سائر بحوثهم الدينية وغير الدينية ، وصار أمارة الثقافة ، وعنوان المعرفة . وقد جلبه وأذكى شعلته الأجانب ، ولا سيما الفرس ، وغيرهم ممن اعتنقوا الإسلام ، وبلادهم مهد حضارات وثقافات مختلفة المظاهر ، فى مقدمتها : « علم المنطق » بما يحتويه من طرق الاستدلال ، وإقامة البراهين ، وصنوف الجدل »[1] والنص يطرح عدة قضايا :

الأولى : أن العلة أحد أركان القياس ولازمة النحوى . والحق أن هذا المعنى شائع عند جمهور النحاة ، ولقد حصر الزجاجى علل النحو فى ثلاثة أضرب ، علل تعليمية ، وهى العلل التى يتوصل بها إلى معرفة كلام العرب ، وعلل قياسية وأخرى جدلية نظرية[2] .

وذكر السيوطى أن الاعتلال صنفان : علة تطرد على كلام العرب

(١) اللغة والنحو ١٤٣ .

(٢) الزجاجى ـ الإيضاح فى علل النحو تحقيق مازن المبارك ١٩٥٩ ـ ٦٤ ـ ٦٥ .

وتنساق إلى قانون لغتهم ، وعلة تظهر حكمتهم وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم فى موضوعاتهم . ولقد عدد ابن مكتوم فى التذكرة علل النوع الأول وهى علة سماع ، علة استغناء ، علة استثقال ، علة فرق ، علة توكيد ، علة تعويض ، علة نظير ، علة نقيض ، علة حمل على المعنى ، علة مشاكلة ، علة معادلة ، علة مجاورة ، علة وجوب ، علة جواز ، علة تغليب ، علة اختصار ، على تخفيف ، علة أصل ، علة أولى ، علة دلالة حال ، علة إشعار ، علة تضاد وعلة التحليل[1] .

وذكر السيوطى أن ابن السراج قد بين النوع الثانى فى الأصول : بأنه هو المسمى علة العلة ، مثل أن يقولوا لما صار الفاعل مرفوعا والمفعول منصوبا ، وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب وإنما يستخرج منه حكمتها فى الأصول التى وضعتها[2] .

وبمراجعة ما قاله النحاة حول العلة يصنفه د . محمد عيد فى نوعين :

(أ) علل يعرف بها كلام العرب ويعرف بها ضبطه ويدخل فيها ما سماه الزجاجى « العلة التعليمية » وما فصله ابن مكتوم وشرحه عن الدينورى .

(ب) علل لا يعرف بها كلام العرب وإنما تبين الحكمة والمقاصد والأغراض وهى ما أطلق عليها الزجاجى « العلل القياسية » أو « علل الجدل والنظر » وأشار إليها الدينورى، وسماها ابن السراج « علة العلة »[3] ولقد أطلق ابن مضاء على النوع الأول

---

(١) الاقتراح ١١٥ ــ ١١٦ .

(٢) الاقتراح ١١٨ وما بعدها .

(٣) أصول النحو العربى ١٤٠ ــ ١٤١ وراجع الاقتراح من ١١٥ إلى ١٢١

(العلل الأولى) وأباح استخدامها وأطلق على النوع الثانى (العلل الثوانى والثوالث) ودعا إلى إلغائها . يقول : « ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثوانى والثوالث ، وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا (قام زيد) لم رفع ؟ فيقال : لأنه فاعل ، وكل فاعل مرفوع ، فيقول : ولم رفع الفاعل ؟ فالصواب أن يقال له : كذا نطقت به العرب ، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر ، ولا فرق بين ذلك وبين من عرف أن شيئا ما حرام بالنص ولا يحتاج فيه إلى استنباط علة ، لينقل حكمه إلى غيره ، فسأل لِمَ حرم ؟؟ فإن الجواب على ذلك غير واجب على الفقيه ولو أجاب السائل عن سؤاله بأن تقول له : للفرق بين الفاعل والمفعول ، فلم يقنعه ، وقال : فلم تعكس القضية بنصب الفاعل ورفع المفعول ؟ قلنا له : الفاعل قليل لأنه لا يكون للفعل إلا فاعل واحد ، والمفعولات كثرة ، فأعطى الأثقل الذى هو الرفع للفاعل وأعطى الأخف الذى هو النصب للمفعول ، لأن الفاعل واحد والمفعولات كثيرة ليقل فى كلامهم ما يستثقلون ، ويكثر فى كلامهم ما يستخفون !! فلا يزيدنا ذلك علما بأن الفاعل مرفوع !! ولو جهلنا ذلك لم يضرنا جهله ، وإذ قد صح عندنا رفع الفاعل الذى هو مطلوبنا باستقراء المتواتر الذى لم يوقع العلم »[1] .

نقول ، ورغم مجاهدة ابن مضاء فى إقناع النحاة بإسقاط العلل الثوانى والثوالث لعدم الفائدة فإن النحاة لم يأبهوا بهذه المصادرة وظلت الفكرة منداحة فى التفكير النحوى ، والعلة فى ذلك أنها خاصة أصيلة فى لغتنا .

---

(١) الرد على النحاة ١٥١ ــ ١٥٢

وينبغى التنبه إلى أن « ما جاء على أصله فلا يسأل عن علته لأن استصحاب الأصل من الأدلة المعتبرة وإنما يعلل ما خالف الأصل »(١) ذكر السيوطى أن الخلاف يقع « فى شيء من الفروع يسير ، فأما الأصول وما عليه العامة والجمهور ، فلا خلاف فيه »(٢) .

الثانية : أن العلة من نتاج المنطق والجدل الكلامى . وفى هذا تناقض مع نصوص التراث يذكر الزجاجى : « أن العرب قد نطقت على سجيتها وطباعها ، وعرفت مواقع كلامها ، وقامت فى عقولها علله »(٣) وسئل الخليل عن العلة : « عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك ، فقال : إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها وقام فى عقولها علله وإن لم ينقل ذلك عنها ، واعتللت أنا بما عندى »(٤) ومعنى هذا أن العلة موجودة فى العربية ، عرفتها منذ سنيها الأولى وظلت مصاحبة لها ، فاعلة فى أداء المعانى وكانوا « يجعلون الحركات دلائل عليها ليتسعوا فى كلامهم »(٥) وظل النحويون مولعين بكثرة التعليل فكان « من العلل ما يؤدى إلى كلام العرب كقولنا : كل فاعل مرفوع ، وكل مفعول منصوب ... ومنها ضرب يسمى علة العلة مثل أن يقولوا لم صار الفاعل مرفوعا والمفعول منصوبا ... وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب .. »(٦) . هذا فضلا عن أن علل النحاة ليست كعلل المناطقة التى حصرها

---

(١) د . تمام حسان ـــ مقالات فى اللغة والأدب ـــ مطبوعات معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى ١٤٠٥ ـــ ١٩٨٥ ـــ ٤٥٨ .
(٢) الاقتراح ١١٤ .
(٣) الإيضاح فى علل النحو ٦٦ .
(٤) الإيضاح فى علل النحو ٦٩ .
(٥) الخصائص ١ / ١٩٠ .
(٦) الاقتراح ١١٨ .

أرسطو فى أربع (المادة والفاعلية والصورية والغائية) فالفلسفة بجملتها قامت على العلل الغائية المنطقية وبخاصة الفلسفة الأولى أو ما وراء الطبيعة ثم تبع المتكلمون من المسلمين الفلاسفة فى اصطناع هذا النوع من التعليل الغائى للتشابه الذى بين موضوع هؤلاء وأولئك . وقد استخدم الفقهاء نوعا من التعليل يختلف عن التعليل الكلامى والفلسفى من حيث كانت العلة عندهم أمارة للحكم لا تظهر فيها الغايات وتكشف عن المصالح المرسلة وتسبق المعلول فى الوجود فلا تصاحبه كالعلة الفلسفية ، فلما قام التعليل النحوى انتزع النحاة عللهم من علل الفقهاء إلى درجة اتحاد مصطلحات التعليل الفقهى والتعليل النحوى ، وإن كانت نظرة النحاة للتعليل تختلف عن نظرة الفقهاء إليه فالعلة الفقهية طابعها التعبد ومنبعها المصالح المرسلة وتسبق المعلول وهى غائية ضرورية فى أن العلة النحوية قائمة على استقراء كلام العرب فى نطاق المنطق المادى وهى متنوعة وتلحق بالمعلول[1] . قال ابن جنى : « فجميع علل النحو إذاً مواطئة للطباع ، وعلل الفقه لا ينقاد جميعها هذا الانقياد »[2] .

الثالثة : أن العلة ملكة ذهنية ترتبط بالقدرة العقلية والفروق الفردية ، فالعلة قامت فى عقول العرب ونياتهم عند النطق كما أشار الخليل ، وهذا يعنى أن اللغة نظام ألهى علمه الله لآدم وحباه للعرب . وكان على النحاة أن يكتشفوا الأسرار التى تكمن وراء ذلك وبيان حكمة الله فى الصيغ وأوضاع الكلام ، « والحقيقة أن النحويين بنوا بعللهم أو أصولهم عالما شعريا عجيبا ، يكاد يكون حيا : فـ (هل)

---

(١) راجع مقالات فى اللغة والأدب من ٤٥٨ إلى ٤٦٠

(٢) الخصائص ١ : ٥١

تعانق الفعل ، والعامل لا يفصل بينه وبين معموله بأجنبى ، والأفعال تتنازع فاعلا واحداً أو مفعولاً واحداً ... والفلسفة النحوية بناء قائم بذاته فهى غير ضرورية لإتقان اللغة ، ولكنها أولا وأخيرا فكر فلسفي، وعمل فنى فى الوقت ذاته »[1] .

---

(١) د . شكرى محمد عياد ــ اللغة والإبداع طبعة خاصة ١٩٨٨ م ــ ١٢١

— ٦ —

القصد (المعنى) والتأويل

لعله أصبح من الواضح الآن أن نشأة فكرة القصد فى عالم التفكير النحوى معزو ة إلى المناخ الفكرى الذى نشأ فيه تفسير النص القرآنى والكشف عن مرامى الشعر وأغراضه ، أى إلى المقام بشكل عام .

فالبحث عن المعنى الذى لا يفى به ظاهر النص أحيانا فضلا عن التفتيش عن المعنى الذى كان يدعم اتجاها أو يناصر مبدأ كان أحد العوامل التى ربطت بين المعنى والتأويل ، ولقد كان أصحاب الاجتهاد من الأصوليين يرون أن « الشىء فى الوجود له أربع مراتب ، أولها : حقيقة فى نفسه . ثانيها : ثبوت مثال حقيقته فى الذهن ، وهو الذى يعبر عنه بالعلم . ثالثها : تأليف صوت بحروف تدل عليه ، وهو العبارة الدالة على المثال الذى فى النفس . رابعها : تأليف رقوم تدرك بحاسة البصر دالة على اللفظ وهو الكتابة ، فالكتابة تبع للفظ إذ تدل عليه ، واللفظ تبع للعلم إذ يدل عليه ، والعلم تبع للمعلوم ، إذ يطابقه ويوافقه »[1] فالمعنى — كما يفهم من نص الغزالى — هو الحقيقة التى لا يعتريها التغير على العكس من الألفاظ التى تؤثر فيها عوامل شتى . والتأثير بالتفكير الفقهى فى هذا الشأن وغيره كان ديدن النحوى واللغوى ، يذكر ابن جنى أنه سئل عن الألف فى « يال » من قول ابن مسعود الضبى :

---

(١) الغزالى — المستصفى ١ /٢٢

إذ الدّاعى المُثَوِّبُ قالَ : يا لا

فأجاب بما يذهب إليه الفقهاء من أن رجلا لو كان بالبصرة وتزوج امرأة بمصر ولم يلقها ثم جاءت بولد بعد إنقضاء ستة أشهر للحق نسبه به حكما وشرعاً وإن كنا قد أحطنا علماً بأنه لم ير أمه فضلا عن أن يباشرها ، فكذلك ألف (يا) يحكم عليها مع اتصالها باللام أنها منقلبة مع إحاطة علمنا بأنها غير منقلبة عن « يا » لأن حرف النداء هذا كهؤلاء ، قال : فا عرف ذلك من حديثنا وأنه فى معناه كما قدمناه من حديث النسب اللاحق بمن ليس فى الحقيقة بأب »(١) .

كما أسهم تعدد الرواية فى الشعر فى تقليب المقاصد وتعددها حسب تنوع الأغراض ، قال السيوطى: «كثيراً ماتروى الأبيات على أوجه مختلفة وربما يكون الشاهد فى بعض دون بعض ، وقد سئلت عن ذلك قديما فأجبت باحتمال أن يكون الشاعر أنشد مرة هكذا ومرة هكذا ... »(٢) ولقد أورد الشاطبى أنه قد روى عن ابن جنى عن عيسى بن عمر وغيره أيضا قال : سمعت ذا الرمة ينشد :

---

(١) ابن جنى ــ الخاطريات ــ تحقيق على ذو الفقار ــ دار الغرب الإسلامى ــ بيروت ــ لبنان ــ ١٩٨٨ م ــ ١٢٧ .

وقال فى موضع آخر « وسألنى أبو على ــ رحمه الله ــ يوماً عن ألف (يا) فيما أنشده أبو زيد :

فخيرّ نحن عند الناس منكم إذ الداعى المثوّب قال يالا

فقال أمنقلبة هى ؟ قلت لا ، لأنها فى حرف أعنى (يا) فقال : بل هى منقلبة فا ستدللته على ذلك ، فاعتصم بأنها قد خلطت باللام بعدها ووقف عليها ، فصارت اللام كأنها جزء منها ، فصارت (يال) بمنزلة قال ، والألف فى موضع العين وهى مجهولة . فينبغى أن يحكم عليها بالانقلاب عن الواو » الخصائص ١ /٢٧٦ .

(٢) الاقتراح ٦٦ .

وظاهِرْ لها من يابس الشخت واستعن
عليها الصَبا واجعل يديك لها ستراً

فقلت : أنشدتنى (من بائس) : فقال : يابس ، وبائس واحد (فيابس بمعنى جاف ، وبائس بمعنى مسكين وفى كلام المعنيين ضعف) فأنت ترى ذا الرمة لم يعبأ بالاختلاف بين البؤس واليبس لما كان معنى البيت قائماً على الوجهين ، وصوابا على كلتا الطريقتين . وقد قال فى رواية أبى العباس الأحول : البؤس واليبس واحد ، يعنى بحسب قصد الكلام لا بحسب تفسير اللغة[1] . فقصد المتكلم هو الذى يوجه تفسير البيت والكشف عن الغرض .

إذاً فكرة « القصد » هى بنت لغتنا وليست دخيلة عليها وهى تنمو نمواً طبيعياً فى حقول المعرفة المختلفة بداية من القرن الثانى الهجرى حتى أصبحت الفقر العمودى لإبداع الأساليب وإمتلائها بالحياة ، ولازمة التأويل فى الفكر النحوى . وكتاب سيبويه كثير الغناء فى هذا الباب ، ومن مسائله ، فاعلية المعنى فى إعمال ما على لغة أهل الحجاز ، وفيها يشرط سيبويه إعمال ما بألا يتقدم خبرها عن اسمها فإن تقدم بطل إعمالها لحملها على الفعل وليس فيها إضمار فتكون ضعيفة فى العلم وعلى غير الرفع جاء نصب « مثلهم » فى بيت الفرزدق :

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذهم قريش وإذ ما مثلهم بشر[2]

فالرواية بالرفع لتقدم الخبر تمنع العمل على لغة الحجازين وأولى بذلك أن لا يعلمها الفرزدق وهو من تميم ، ولوجوز الرفع على التوهم

(١) الموافقات ٢ /٥٧

(٢) ديوان الفرذدق ـــ نشر الصاوى ١٣٥٤ هـ ـــ ٢٢٣ الكتاب ١ /٦٠ شرح الشواهد للشنتمرى ١ /٢٩ .

طبقا لباب ما مثلك أحد لا نتفت المروءة والإنسانية وفى هذا تعارض مع ما أراده الشاعر والبيت من قصيدته :

وما أعيد لهم حتى أتيتهم أزمان مروان إذ فى وحشها غرر

وهى فى مدح عمر بن عبد العزيز ، ولهذا فإن النصب فى بيت الفرزدق لا يفى إلا بالمدح .

وعلى ضوء فكرة « القصد » ومراعاة « للمعنى » جعل سيبويه (مثلهم) خبرا منصوبا على إجراء ما مجرى ليس ، يقول سيبويه : « وهذا لا يكاد يُعْرَف ، كما أنّ (لاتَ حين مناصٍ) كذلك . وربَّ شىء هكذا ، وهو كقول بعضهم : هذه مِلْحَفَةٌ ، فى القِلّة »[١] ، وعلق النحاس بقوله : « هذا حجة لمن شبَّه (ما) بليس ثم قدم الخبر وتركه منصوبا كما يكون فى باب ليس ولولا ذلك لقال : (مثلهم) بالرفع كما تقول : ما مقيم زيد[٢] . وذكر السيوطى أن ابن مالك قد استدل ببيت الفرزدق فى التسهيل على جواز توسيط خبر ما الحجازية ونصبه[٣] والقول فيما ذكره ابن جنى « وإن شذّ الشىء فى الاستعمال وقوى فى القياس كان استعمال ما كثر استعماله أولى ، وإن لم ينته قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله . من ذلك اللغة التميمية فى (ما) هى أقوى قياساً وإن كانت الحجازية أسْير استعمالا »[٤] . يركز على الأداء وكثرة الاستعمال من ثم كانت (ما) الحجازية عنده أسْير استعمالا ، ولا يخفى أن تسويغ ما كثر استخدامه إنما كان بناء على المعنى الذى سوّغ قبول ما خرج على القياس وتأوله سيبويه على جهة النية ومطالب

(١) الكتاب ١ /٦٠ .

(٢) أبو جعفر النحاس ــ شرح أبيات سيبويه تحقيق د . زهير غازى ــ النهضة العربية ص ٦٧ .

(٣) الاقتراح ٩٠ .

(٤) الخصائص ١ /١٢٤ ــ ١٢٥

(٥) الكتاب ٢ /٥٢ .

السياق ، وبهذا تخلص معنى البيت من الاضطراب والتشابك ليصبح خالصا للمدح لا غير .

وفى باب : إجراء الصفة على الاسم بيت يجلى فيه سيبويه لحوق الإعراب بالمعنى متأثرا به .

أيُّ فتى هَيْجاءَ أنت وجارها
إذا ما رجال بالرجال استَقلَّتِ

فالجارُّ لا يكون فيه أبداً (ههنا) إلاّ الجرُّ ، لأنه لا يريد أن يجعله جارَ شيءٍ آخر فتى هيجاء ، ولكنه جعله فتى هيجاء وجار هيجاء ولم يرد أن يعنى إنسانا بعينه ، لأنه لو قال : أيُّ فتى هيجاءَ أنت وزيدٌ لجعل زيداً شريكه فى المدح . ولو رفع على أنت ، لو قال : أيُّ فتى هيجاءَ أنت وجارُها ، لم يكن فيه معنى أيُّ جارها ، الذى هو فيه معنى التعجّب »[1] فعطف « جارها » على « فتى » والتقدير ، وأى جارها « وهذا حجة فى أية جعل (أيّا) بمعنى (رُبَّ) و « رُبَّ » لا تقع على المعرفة كأنه قال : ربَّ فتى هيجاء ورُبَّ جارٍ لها »[2] و « أيا » إذا أضيفت إلى واحد لم يكن إلا نكرة لأنه فرد الجنس ، وهو وإن كان مضافا إلى ضمير « هيجاء » فإنه نكرة فى المعنى لأن ضمير هيجاء فى الفائدة مثلها[3] . ولا يجوز رفعه لأنه إذا رفع فهو على وجهين إما أن يكون عطفا على أى أو عطفا على أنت فإن كان عطفا على أى وجب أن تكون بإعادة حرف الاستفهام وخرج عن معنى المدح فيصير أى فتى هيجاء وجارها أنت والذى هو جار الهيجاء فكأنه قال أنت ورجل آخر جار هيجاء ولم يقصد الشاعر هذا[4] .

(١) الكتاب ٢ /٥٥ ــ ٥٦ .
(٢) شرح أبيات سيبويه للنحاس ١١٥ .
(٣) الكتاب ٢ /٥٥ .
(٤) شرح الشواهد للشنتمرى ١ /٢٤٤ .

وكتاب سيبويه ملىء بالتراكيب التى يتوجه فيها الإعراب بسبب المعنى وفاعليته ، والإعراب ــ عنده ــ يقبح ما لم يتمش مع قصد المتكلم أو الغرض الذى سيق من أجله الكلام كما فى باب وقوع الأسماء ظرفا وتصحيح اللفظ على المعنى وباب إضمار الفعل بقبح الكلام إذا حمل آخره على أوله وباب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره فى غير الأمر والنهى . ففى قولهم « ما شأنك وعمراً » ــ مثلاً ــ يرى أن حد الكلام هو : ما شأنك وشأن عمر . ولكن اللفظ المنطوق جاء على الصيغة السالفة ، ويقول : « فإن حملت الكلام على الكاف المضمرة فهو قبيح » أى إذا عطفت كلمة « عمرو » على الكاف فى « ما شأنك » التى هى ضمير المخاطب فى محل جر فإن ذلك لا يكون صحيحا بل قبيحا « وإن حملته على (الشأن) لم يجز ، لأن (الشأن) ليس يلتبس بعبد الله ، إنما يلتبس به الرجل المضمر فى الشأن » والرجل المضمر فى الشأن هو كاف المخاطب المضاف إليها الشأن فلا يصح أيضا أن يعطف « عمرو » فى المثال عليه أى على كلمة (شأن) ولا (ضمير المخاطب : الكاف) كان لا بد من تقدير وبلغة سيبويه « فلما كان ذلك قبيحا حملوه على الفعل فقالوا : ما شأنك وما عبد الله ، لم يكن كحُسْن « ما جُرمٌ وما ذاك السويق » لأنك توهم أن الشأن هو الذى يلتبس بزيد ، وإنما يلتبس شأن الرجل بشأن زيد . ومن أراد ذلك فهو ملغز تارك لكلام الناس الذى يسبق إلى أفئدتهم »[1] . فسيبويه ينص صراحة ــ فى هذا الباب ــ على سبق المعنى النفسى المعتمل فى الأفئدة موجها الألفاظ الموجهة التى يتوخاها المقصد الذى جعل حمل الكلام على الكاف المضمرة قبيحا وبذلك يتصف إذا حمل على الشأن لما يوهمه من الالتباس والألغاز ولهذا كان اللجوءُ إلى التأويل حملا على الفعل هو مظهر الصحة والجمال معاً .

(١) الكتاب ١ /٣٠٧ ــ ٣٠٨ .

وهكذا يتبدّى ـــ لنا ـــ من النص ، أن المعنى الذى يتوخاه سيبويه لا يقتصر على تحقيق السلامة فى الأداء ، وإنما يتلازم معه معنى آخر هو فى تحقيق الجمال والحسن بمقتضى اكتمال عناصر الأدبية فى التركيب .

ففى باب « النداء » استقرت الأصول على أن المنادى الشبيه بالمضاف ينصب ويكون معربا[1] ، وعلى غير هذا الأصل يتوجه الإعراب بناء على المعنى والقصد عند سيبويه فى بيت عبد الله يغوث ابن وقاص الحارثى :

ألا يا بيتُ ـــ بالعلياء بَيْتُ ولَوْلاَ حبُّ أهلك ما أتيتُ[2]

ولقد رأى الأعلم الشنتمرى رفع (بيت) لأنه قصده بعينه ولم يصفه بالمجرور بعده فينصبه ، لأنه أراد بالعلياء بيتا ولكنى أو ترك عليه لمجتبى فى أهلك[3] . أو قوله بتعبير آخر : « نادى البيت الأوَّل ثم جعل يخبره أن له بالعلياء بيتا غيره ثمَّ قال : ولولا حُبُّ أهلِك ما أتيتك ولا تركتُ دارى بالعياء لك »[4] فرفع (بيت) لأنه نكرة مقصودة لم توصف بما بعدها هو الوجه عند الشنتمرى موافقا فيه قول سيبويه « فإنه لم يجعل بالعَلْياء وصفاً ، ولكنه قال : بالعلياء لى بيتٌ ، وإنما تركته لك (أيها البيتُ لحبِّ أهله) »[5] والمعنى ـــ عند النحاس ـــ

---

(١) اليمنى ـــ على بن سليمان الحيدرة ٥٩٩ هـ ـــ كشف المشكل تحقيق د . هادى عطية مطر ـــ مطبعة الإرشاد بغداد ١٤٠٤ هـ ـــ ١٩٨٤ م ـــ ٥٢٠ .

(٢) الكتاب ـــ هارون ٢ /٢٠١ وفى نسب البيت ثلاث روايات إحداهما لعبد الله يغوث بن وقاص الحارثى بشرح أبيات سيبويه ١٣٣ والثانية لعمرو بن قنعاس المرادى، الطرائف الأدبية ٧٢ ـــ والثالثة لمالك بن الريب، شرح الأبيات ١٣٣ .

(٣) شرح الشواهد للشنتمرى ١ /٣١٢ على حاشية الكتاب لسيبويه .

(٤) الأعلم الشنتمرى ـــ النكت فى تفسير كتاب سيبويه ـــ تحقيق د . زهير عبد المحسن سلطان ـــ منشورات معهد المخطوطات العربية الكويت ١٤٠٧ هـ ـــ ١٩٨٧ م ـــ ٢ /٥٥٢ .

(٥) الكتاب ـــ هارون ٢ /٢٠٢ .

بالعلياء بيتٌ ولولا حب أهلك ما أتيت ، ألا يا بيت ولولا هذا المعنى لنصب كما تقول : يا رجلا بالمدينة[1] . والرفع ليس هو الوجه الوحيد لـ « بيت » ولكنه الأعلق بالنفس وتحقيق المراد حسب نية المتكلم أو الشعور الذى يعتمل فى فؤاده كما يقول سيبويه أو يذكر ابن جنى فى تعليقه التالى « نادى البيت ثم أقبل على صاحبه فقال له : اعلم أن بالعلياء بيتا ، ثم عاد إلى خطاب البيت فقال : « ولولا حبُّ أهلِك ما أتيت » والقول الأول هو الوجه الذى يستبق معناه إلى النفس »[2] .

معنى هذا أن الحكم النحوى للبيت يستند ــ من المنظور النفسى . إلى إنهاء الكلام عند النداء ، ثم يبدأ كلاما جديداً هو : بالعلياء بيت لى . فكأن الكلام الثانى إجابة عن سؤال السائل (لماذا تنادى) على طريقة القطع والاستئناف حسب الإجراء البلاغى فى « الفصل والوصل » .

وقد عقد ابن جنى ــ فى خصائصه ــ بابا فى التفسير على المعنى دون اللفظ ، ذكر فيه أن هذا موضع قد أتعب الناس كثيراً واستهواهم وأدى إلى فساد الرأى عند بعضهم لتعلقهم بالظواهر دون أن يبحثوا عن سر معانيها ومعاقد أغراضها[3]. وكان سيبويه قد ذكر بيتا للنابغة :

إنا اقتسمنا خُطَّتَيْنا بيننا فَحَمَلْتُ برّة واحتَمَلْتُ فَجار

وكان قد عرض على النابغة وعشيرته وبنيه أن يغدروا ببنى أسد وينقضوا حلفهم ، فأبى . فجعل خطته فى الوفاء « برّة » وخطة زرعة

(١) شرح أبيات سيبويه ١٣٣ .

(٢) ابن جنى ــ الخاطريات ــ ١٢٠ .

(٣) الخصائص ــ بتحقيق النجار ــ ٣ / ٢٦٠ .

لما دعاه إليه من الغدر ونقص الحلف « فجار » . واستشهاد سيبويه لجعله « فجار » معدولا عن الفجرة المؤنثة[1] . وعلق ابن جنى على العدول فى هذا البيت مرتين محتذيا كلام سيبويه على أن فجار معدولة عن فجْرة « وسوّغه ذلك أنه لما أراد تعريف الكلمة المعدول عنها مثّل ذلك (بما تعرّف) باللام،لأنه لفظ معتاد ، وترك لفظ فجْرة ، لأنه لا يعتاد ذلك علَمًا ، وإنما يعتاد نكرة (وجنسا) نحو فجرت فجرة كقولك : تجرت تجرة ، ولو عُدِلت برّة هذه على هذا الحد لوجب أن يقال فيها : بَرار كفجار »[2] . « وقول سيبويه : إنها معدولة عن الفجْرة تفسير على طريق المعنى لا على طريق اللفظ »[3] . كما استشهد بالبيت نفسه فى « باب فى قوة اللفظ لقوة المعنى » وهو — كما يقول — فصل فى العربية حسن وعدّ من تكثير اللفظ لتكثير المعنى العدول عن معتاد حاله . قال : « فإذا كانت الألفاظ أدلة المعانى ، ثم زيد فيها شيء أوجبت القسمة له زيادة المعنى به . وكذلك إنْ تُحرِف به عن سَمْته (وهَدْيته) كان ذلك دليلا على حادث متجدد له . وأكثر ذلك أن يكون ما حدث له زائدا فيه ، لا منتقصا منه »[4] .

وكأنى بسيبويه وابن جنى وقد فطنا إلى أن ثمة معانى نحوية وهى التى تهتم بصحة العبارة بمطابقتها للحكم النحوى وأخرى ثانوية يتحقق بها الجانب الجمالى فى الأداء وليس صحيحا قول د . مصطفى ناصف : « وأكاد أعتقد فى بعض الأحيان أن المقولات النحوية فى مجملها تعطى صورة غير مشرقة تماماً للغة ، وأنها تضفى على تأملنا طابع السكون أو الجمود أو العجز عن الحركة المستمرة »[5] إذا

(١) الكتاب — ت :هارون — ٣ /٢٧٤ .
(٢) الخصائص ٣ /٢٦١ .
(٣) الخصائص ٢ /١٩٩ .
(٤) الخصائص ٣ /٢٦٨ .
(٥) اللغة بين البلاغة والأسلوبية ٨٧ .

وضعناه بإزاء ما ذكرناه وقوله : « وقد أدرك عبد القاهر الجرجانى فى القرن الخامس الهجرى الحاجة إلى تأملات ثانية فى موضوع النحو وأنساق اللغة ، .. وكان دائم التفتيش عن ملاحظات سيبويه بوجه خاص »(١) وتفتيش عبد القاهر عن ملاحظات سيبويه إنما يعنى أن سيبويه كان مهتما بدور النحو وفاعليته فى تشكيل العلاقات بين الكلمات مؤسساً نظرته على عمق باطنى للمقولات وتفاعل مستمر بين حضور القانون النحوى وغيابه ، ولعل محور المعنى (القصد) هو العامل الذى يدحض الدعوى بأهمية التغريب الذى عزا إليه د . طه حسين ميزة النحو فى توفيق « دلائل الاعجاز » بين النحو العربى وأراء أرسطو العامة فى الجملة والأسلوب(٢) . كما يدحض — أيضا — فكرة د . مصطفى ناصف التى تدعو إلى إخصاب النحو بالفكر الأرسطى ليصبح علما لدراسة الأساليب . فنبل المقصد لا يبرر تلك الوسيلة التغريبية خاصة وأنه يعلم « أن طريقة سيبويه لم تجد — على الدوام — عونا لها من الدارسين »(٣) .

ومما لا جدال فيه أن ثمة علاقة من هذا المنظور بين سيبويه وعبد القاهر الذى خبرها من فرط تتبعه واستقرائه لأمثلة الكتاب تارة ، ومن فكر أستاذه ابن جنى تارة أخرى ، هذا فضلا عن كونه شافعى المذهب أشعرى الأصول(٤) أى يؤمن بفكرة القصد التى تسربت إلى النحو عن طريق الفقه ، ويؤمن بما استقر عند أبى الحسن الأشعرى من أن الكلام نوعان : نفسى ولفظى والكلام النفسى بالنسبة إلى الله قديم ، ولهذا أصبح من أصول منطلقاته فى دراسة الأسلوب أن الملفوظ

(١) اللغة بين البلاغة والأسلوبية ٨٤ .

(٢) راجع د . طه حسين — مقدمة النثر ١٩٣٩ م بالقاهرة — ٢٨ .

(٣) اللغة بين البلاغة والأسلوبية ٨٤ .

(٤) راجع : السيوطى — بغية الوعاة ١٣١٥ هـ مصر — ٣١٠ ، ٣١١

القولى ظل للكلام النفسى يقول : « إذ الألفاظ خدم المعانى والمصرفة فى حكمها ، وكانت المعانى هى المالكة سياستها ، المستحقة طاعتها ، فمن نصر اللفظ على المعنى كان كمن أزال الشيء عن جهته ، وأحاله عن طبيعته ، وذلك فطنة الاستكراه وفيه فتح أبواب العيب والتعرض للشين »[1] وهو فى غير موضع من كتابيه « دلائل الإعجاز » و « أسرار البلاغة » ينفى عن الألفاظ مفردة مزيتها ، ويذكر أن المعنى هو أساس التعليق بينها .

---

(١) عبد القادر الجرجانى — أسرار البلاغة — تحقيق خفاجى — الطبعة الثالثة ، مكتبة القاهرة ١٩٧٩ م — ١٠٠ .

ـ ٧ ـ

النحوية الخاصة سمة الشعر

ذكر سيبويه فى باب « ما يحتمل الشعر » « أنه يجوز فى الشعر ما لا يجوز فى الكلام »[١] وغرضه من ذلك كما يذكر الشنتمرى « ليُرى الفرق بين الكلام والشعر »[٢] وذكر سيبويه فى هذا الباب بعض الخصائص النحوية للغة الشعرية كصرف ما لاينصرف وحذف ما لايحذف ، وإجراء الكلمة فى الوصل كحالها فى الوقف ولم يتقصه لكثرته « لأنه لم يكن غرضه القصد إلى ذلك نفسه ، وإنما أراد أن يصل الباب بالأبواب التى تقدمت فى ما يعرض فى كلام العرب ومذهبهم فى الكلام المنظوم والمنثور »[٣] وبلفظ سيبويه « لأن هذا موضع جُمَل »[٤] وأضاف الشنتمرى « أن الشاعر يحذف ما لايجوز حذفه فى الكلام لتقويم الشعر كما يزيد لتقويمه »[٥] « وليس شىء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها »[٦] .

وعلى الرغم من أن سيبويه يطرح فرقاً فى غاية الأهمية يجعل الشعر مباينا للكلام النثرى ، فقد فهم كلامه على تحقق الضرورة : فى الزيادة والنقصان ، والحذف والتقديم ، والتأخير والإبدال وتغيير وجه من الإعراب إلى وجه آخر على طريق التشبيه ، وتأنيث المذكر ، وتذكير

(١) الكتاب ١ /٢٦ .

(٢) النكت فى تفسير كتاب سيبويه ١ /١٣٥ .

(٣) النكت ١ /١٢٥ ، وراجع : كتاب أبى سعيد السيرافى ـ ما يحتمل الشعر من الضرورة ـ تحقيق د . عوض بن حمد القوزى مطابع الفرزدق التجارية ـ الرياض ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٩ م ص ٣٣ .

(٤) الكتاب ١ /٢٢ .

(٥) النكت ١ /١٤٠ .

(٦) الكتاب ١ /٣٢ .

المؤنث وهو ما أخذ طرفا من النزاع بين الكوفيين والبصريين وامتلأت به كتب الخلاف والضرورة .

غير أن ابن جنى قد فطن إلى أن ثمة خاصة للشعر تميزه من النثر لا تحصر على وجه التحقيق فى الضرورة الشعرية ، وقد لفت نظره إلى ذلك أستاذه أبو على الفارسى ، وإنما مجال تجليها فى مشابهة معانى الإعراب معانى الشعر . ولقد جعل من هذه المشابهة عنوانا صريحا لباب قال فيه : « نبه أبو على رحمه الله من هذا الموضع على أغراض حسنة . من ذلك قولهم فى (لا) النافية للنكرة : إنها تبنى معها ، فتصير كجزء من الاسم . نحو لا رجل فى الدار ، ولا بأس عليك ، وأنشدنا فى هذا المعنى قوله : (والبيت للنابغة الجعدى كما فى اللسان « هضم ») :

حِيَط على زَفْرةٍ فتمَّ ولم يرجع إلى دقَّةٍ ولا هَضَمْ

وتأويل ذلك أن هذا الفرس لسعة جوفه وإجفار مَحْزِمه كأنه زَفَر فلما اغترق نَفَسه بُنى على ذلك ، فلزمت تلك الزفرة فصيح عليها لا يفارقها (كما أن الاسم بنى مع لا حتى خلط بها لا تفارقه ولا يفارقها) وهذا موضع متناهٍ فى حسنه ، آخذ بغاية الصنعة من مستخرجه »[1] فاغتراق نَفَس الفرس حتى لا زمته الزفرة حالة كلية لا اجتزاء ، وليس أقدر من النحو فى استيعاب هذه الحالة وحكاية شموليتها فى بناء الاسم مع لا ، وكما أن الزفرة لا تفارق الفرس فكذلك أصبح مخلوطا بلا لا تفارقه ولا يفارقها فى أسلوب بلغ الغاية من الصنعة ، وكأنى بأبى على الفارسى وتلميذه الفذ ابن جنى وقد أدركا ما توصل إليه اليوت فى عصرنا الحديث فى تنظيره للمعادل الموضوع

---

(١) الخصائص ٢ /١٦٨ .

غير أن ما يميز فهمهما عن فهمه أن الأول ينطلق من النحو الذى هو شكل العاطفة فى الشعر ومعادلها الرمزى ، فالشاعر من خلال هذا النحو الشعرى يخلق أشكالا وأنظمة للمعنى المتبلس بالعاطفة .

والنحوية الخاصة بالشعر تتسم بالحركة والتفاعل حسبما تنزع تشكلات المعنى وتفاعلاتها ، ولعل ذلك هو مظهر الأوجه المتعددة للفظ الواحد . فى هذا المضمون عقد أبو على الفارسى فى « كتاب الشعر » بابا « مما يكون الحرف فيه على لفظ واحد ، يحتمل غير معنى » ومما يذكره فى هذا الباب قول النابغة :

فإنك كالليل الذى هو مُدْركى   وإن خِلْتُ أنّ المنتأى عنك واسع

فالمستوى السطحى فى البيت يتولد عن بنيتين عميقتين :

الأولى : « يحتمل أن تكون نافية ، كأنه قال : بما خِلْتُ أن المنتأى عنك واسع لأنك كالليل المدركى أينما كنت » .

الثانية : « ويجوز أن تكون للجزاء ، كأنه قال : إن خلتُ أن المنتأى عنك واسع أدركتنى ، ولم أفتك كما يدركنى الليل » ويرى أبو على الفارسى أن « الأول أشبه »[1] .

وفى بيت أبى ذؤيب الهذلى من قصيدته الشهيرة التى رثى بها أبناءه الخمسة :

فأجبتها أمّا لجسمى أنّهُ   أوْدَى بنىَّ من البلاد فودّعوا

يكشف أبو على عن أكثر من بنية نحوية متولدة عن الدلالة العميقة لهذا البيت .

(١) أبو على الفارسى ـــ كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب ، تحقيق وشرح د . محمود محمد الطناحى ـــ مكتبة الخانجى ـــ القاهرة ـــ الطبعة الأولى ـــ ١٤٠٨ هـ ـــ ١٩٨٨ ـــ ١ / ٨٠ .

الأولى : « يحتمل (أمّا) غير شيءٍ ، منه : أن يكون حَكى الكلمة التى من كلام سائله ، ونظير ذلك ما حكاه سيبويه ، من أن القائل يقول : لِمَ فعلتَ ذا ؟ فيقول المجيبُ : لِمَهْ ؟ لِمَ أنه ظريف ، فقوله لِمَهْ ؟ حكايةٌ لما كان من كلام السائل ، مِن لِمَهْ ؟ فكذلك يحكى هنا ما كان من كلام السائل وهو قوله : (أمّا) وهى أم المنقطعة ، وما التى للاستفهام ، فيكون التأويلُ : لجسمى أنّه أوْدَى بنىّ من البلاد فيكون (أنه) مُرتفعا بالظرف الذى هى (لجسمى) فإن قلت : فما معنى قوله : (لجسمى أنّه أوْدَى) وهل يستقيم على هذا : لجسْمى هلاك بنىٍّ ؟ .

فالقولُ : أنه قد حذف المضاف ، وأقام المضاف إليه مُقامه ، كأنه قال لجسمى أسَفُ هلاك بنىٍّ أو حُزْنُه أو شحوبه ونحو ذلك مما يُلوِّح الأجسام ويغيِّرها ، والمعنى فيه : الأسف الحادث عن هلاكهم »[1] .

والثانى : (ويجوز أن تكون « أمّا » إنما هى « أن » المخففة من الشديدة ، وتكون « ما » موصولة ، فيكون التقدير : فأجبتها بأن الذى لجسمى أنّه أودى بنىّ ، فيكون « ما » فى موضع رفع بالابتداء ، ويكون « أنّه » فى موضع الخبر ، وتكون الجملة فى موضع رفع بأنه خبر الهاء المضمرة فى « أن » المخففة من الشديدة ، ألا ترى أن المعنى : فأجبتها بأنه الذى لجسمى « إيداءُ بنىّ »)[2] .

الثالث : (ويجوز أن تكون « ما » زائدةً فيكون التقدير : فأجبتها بأنه لجسمى « كذا »)[3] .

---

(١) كتاب الشعر ١ /٨١ — ٨٢ .

(٢) السابق ١ /٨٢ .

(٣) السابق ١ /٨٣ .

الرابع : (ويجوز أن تكون « أنْ »زائدةً ، فيكون التقدير فى « فأجبْتُها » : .... كأنه قال : فأجبتها فقلت : الذى بجسمى أنه أودى بنى فيكون (ما) ابتداءً و « أنه » الخبرُ وتكون الجملة فى موضع نصب بالقول المضمر وتكون أن زائدة)[1] .

الخامس : (وتكون « أمّا » إنما هى « أمْ » دخَلتْ على « ما » على قياس ما حكاه أبو زيد من زيادة « أم » فيما حكاه عنه ابن هشام فى تقديره لقوله تعالى : « أفلا تبصرون أم أنا خير » ـــ الزخرف /٥١ : ٥٢ ـــ إن التقدير : أفلا تبصورن أنا خير)[2] .

السادس : (ويجوز أن تكون « أنْ » التى للتفسير ... والتأويل : أى ، وأى هى التى للتفسير ... ومعناه قال ، أوقلت ، فكأن المعنى : فأجبتها أن الذى لجسمي أو أجبتها فقلت : لجسمى ، إذا جعلت « ما » زائدة)[3] .

السابع : (ويجوز أن تكون « أمّا » زيد فمنطلقٌ ، وأما جسمى فشاحب ، وأما جنبى فلا يلائم مضجعاً ، إلا أنه حذف الفاء لأنه فى شعر . والتقدير : مهما يكن من شيء فلجسمى أنّه ، فيرتفع « أنّ » بالظرف ، فإذا فتحت « أنّ » كان الظرف متعلقا بالمحذوف الذى يتعلق به فى نحو : يومَ الجمعة القتالُ .

ولو كسرتَ « إنّ » كما تكسِرُها فى قولك : أما اليومَ فإنى راحلٌ ، وأمّا غداً فإنى مقيم ، لكان الظرف متعلقا بما فى « أما » من معنى الفعل ، ولا يجوز أن يتعلق بما بعد « إنّ » لما ذكر فى موضعه)[4] .

---

(١) السابق ١ /٨٣ .

(٢) كتاب الشعر ١ /٨٣ والمغنى لابن هشام ٤٨ .

(٣) كتاب الشعر ١ /٨٣ .

(٤) كتاب الشعر ١ /٨٤ .

واضح أن ثمة احتمالات سبعة ، كل احتمال منها نظام نحوى يوازى المعنى موازاة رمزية ، بداية بحكاية « لِمَه » وانتهاء بجواز و « أمّا جسمى فشاحب » قياساً على « أمّا زيد فمنطلق » ، وكل احتمال منها يشكّل أسلوبا وكثرة الاحتمالات تحمل فى مضمونها كثرة الأساليب وتعددها . فكل أسلوب قراءة ، وكل قراءة استجابة موحدة تلتقى عندها ذروة الشعر بين كل من المبدع والمتلقى وتتوحد مسارب الخيال أو تتعانق ، فكأنّ أبا على الفارس قد مارس الخيال كملكة مبدعة ونشاط ذهنى ذى معنى سبع مرات يختلف فيها وظيفة كل أسلوب ونشاطه عن الآخر ، ومظهر هذا كله هو النحو الذى أبدع به الشاعر وتعدد الأوجه الإعرابية لـ « أمّا » .

« النحو إذاً جزء أساسى من ذكاء الشاعر وفطنته وروعته ، وليس جانبا خارجيا ولا طلاء بطلى به المعنى ، النحو جزء أساسى مما نسميه نشاط الكلمات فى الشعر »[1] .

إذاً السمة الأولى المميزة للشعر هى النحوية الخاصة التى قد لا تتوفر بالضرورة فيما يسمى « بالضرورة الشعرية » أو ما أسميناه « بالعدول الأسلوبى » ، فالنحوية الخاصة تنبىء عن الأنظمة الخاصة بكل قصيدة ، بل بكل بناء شعرى ، والأنظمة النحوية فى بناء الشعر تتميز بالغنى والتباين ومن ثم فهى مختلفة غالبا عن أن أنظمه يعتمد عليها النثر « ومن هنا يجب أن نلاحظ أنه فى داخل كل لغة يوجد أكثر من نحو ، وكذلك يكمن فى بنية العبارة نفسها احتمالات نحوية ، والاحتمالات النحوية تفتح الباب أمام أساليب متنوعة وفكرة الأساليب من هذه الناحية وثيقة الصلة بالنظام النحوى الذى يمكن افتراضه »[2] .

---

(١) اللغة بين البلاغة والأسلوبية ٢٥٤ .

(٢) اللغة بين البلاغة والأسلوبية ٢٥٠ .

إذاً نمو الدراسة النحوية بكثرة الاحتمالات فرصة الناقد لاكتشاف كثرة الأساليب وتعددها ، ومن خلال التقليبات وتفاعلاتها يكشف النقاب عن اللغة : الخاصة بالشعر ، فبنية المعنى الشعرى لا تحددها العبارات المبهمة فى النقد ، ولا يستطيع القيام بهذا الدور غير تفتيش الاحتمالات النحوية والتأمل فى نشاطاتها « ... من خلال النحو يمكن كشف الصياغة الباطنية وكشف ضرورة نسبية تتعلق بمجال معلوم لعمل فنى على حدة . وقد تتمثل هذه الضرورة فى صيغة محورية . على أن الصيغة المحورية هى فى الغالب بؤرة إنصهار صيغ متعددة متشابهة ومتقابلة »(١) .

ومما لا يدع مجالا للشك الآن أن سيبويه وأبا على الفارسى وابن جنى قد وضعوا أيدينا على الرباط الوثيق بين المعنى (القصد) والنحو فى الشعر ، بل على نشاط خاص للنحو فى مجال الشعر التقطه أبو العلاء المعرى فى « عبث الوليد » وجعله عبد القاهر نشاطه الخاص فى « دلائل الإعجاز » وبهذا عاد د . مصطفى ناصف يسلّم قال : « وقد فطن كبار النحاة أيضا إلى أن الخبرة بتراكيب العربية هى فى الوقت ذاته خبرة بالأغراض التى تعبر عنها اللغة وبعبارة ثانية أدرك النحاة أن هناك التحاما بين ما يسمى تراكيب وما نسميه باسم المعانى أو الخواطر ، فالمقولات العامة لم تكن عائقا يعوق النحاة دون الإحساس الواضح أو المبهم بالصلة المتبادلة بين ما كان يسمى أحيانا باسم المعنى وما يسمى باسم اللفظ . وظل إحساس النحاة بالاختلاف فى إدراك المعانى حافزا يحفزهم إلى التمييز بين التراكيب أو التنويع القائم فى بنية اللغة ، ظل إحساس النحاة قائما بالعلاقة المتينة بين ما يسمى باسم اللغة وما يسمى باسم الأغراض أو المعانى »(٢) .

---

(١) السابق ٢٧٦ .

(٢) اللغة بين البلاغة والأسلوبية ٢٤٢ .

وهكذا يتعانق النحو والمعنى فى الشعر ، يصير الخيال هيكلا للنحو كما يصير النحو هيكلا للمعنى ، وفى تفاعل بين العناصر يتجلى نشاط اللغة الخلاقة ذات الأوجه الإعرابية المتعددة .

وكثرة الاحتمالات النحوية أو تعدد الأوجه الإعرابية يصلح مدخلا ذكيا للكشف عن أساليب الشعر واكتناه عالمه .



القسم الثانى

الإجراء والفلسفة



قال ابن جنى وهو بصدد الحديث عن سيبويه :

« ولما كان النحويون بالعرب لاحقين ، وعلى سمتهم آخذين ، وبألفاظهم متحلين ، ولمعانيهم وقصودهم آمّين ، جاز لصاحب هذا العلم الذى جمع شعاعه ، وشرع أوضاعه ، وسم أشكاله ورسم أغقاله ، وخلج أشطانه ، وبعج أحضانه ، وذمّ شوارده ، وأفاد فوارده ، أن يرى فيه نحواً مما رأوا ، ويحذوه على أمثلتهم التى حذوا ، وأن يعتقد فى هذا الموضع نحواً مما اعتقدوا فى أمثاله لا سيما والقياس مُصْغ ، وله قابل ، وعنه غير متثاقل ، فاعرف إذن ما نحن عليه للعرب مذهبا ، ولمن شرح لغاتها مضطربا وأن سيبويه لا حق بهم وغير بعيد عنهم » (الخصائص ١ /٣٠٨ ــ ٣٠٩) .

وقال ابن خلدون :

« واعلم أن اللغة فى التعارف هى عبارة المتكلم عن مقصوده » (المقدمة ص ٤٨٤) .

— ١ —

الحمل على المعنى

— أ —

عقد سيبويه — في كتابه — بابا « يُحذَفُ منه الفعل لكثرته في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل » قال فيه : « وذلك قولك : « هذا ولازَعَماتِك » . أى : ولا أتَوَهَّمُ زعماتِك » . ومن ذلك قول الشاعر :

دِيارَ مَيَّة إذ مَيٌّ تساعِفنا ولا يُرى مثلُها عُجمٌ ولا عَربُ[1]

---

(١) ديوان ذى الرمة — تصحيح كاريل هنرى — كمبردج ٩١٩ م — ٣ .

استشهد سيبويه بالبيت في موضع آخر على أن الترخيم في غير النداء ضرورة ، وذكر زعم يونس أنه كان يسميها مرة ميّا ومرة ميّه . أى على أحد الوجهين فلا ضرورة ولا ترخيم .

ويرى السيرافى أن فيه قولين :

أحدهم : أنه رخمّ « مية » للضرورة على ما تقدم القول فيه .

والثانى : أن المرأة تسمى بمَيّةَ ومَىٍّ وهما اسمان لها ، فمرة يسمِّيها بهذا ، ومرة يسمِّيها بهذا .

والوجه الثانى من الترخيم أن ترخمَّ الاسم فتُبقى من حروفه ما يدُلّ على جملة الكَلمة من غير مذهب ترخيم الاسم المنادى وهذا أيضا من ضرورة الشعر . ما يحتمل الشعر من الضرورة — ١٠٢ .

وفى الصحاح قال : « مية اسم امرأة ، ومَيٌّ أيضاً » وعلى هذا فلا ترخيم ولا ضرورة . قال ابن الشجرى فى أماليه : ومنع المبّرد من الترخيم فى غير النداء على لغة من قال ياحارِ (بالكسر) ، إلى أن قال : وكذا يقولون فى قول ذى الرمة : (ديار مية إذ مى تساعفنا .....) أنه كان مرة يسميها ميّا ومرة يسمّيها ميّة . قال : ويجوز أن يكون أجراه فى غير النداء على يا حارُ بالضم ثم صرفه لما احتاج إلى صرفه . قال : وهذا الوجه عندى لأن الرواة كلهم ينشدون : (فيا مىُّ ما يدريك أين مُناخنا ....) .

عبد القادر البغدادى — خزانة الأدب — المطبعة السلفية ١٣٤٨ هـ — ٢ /٢٩٧ .

كأنه قال : أذْكُر ديارَ ميَّة . ولكنه لا يذكر أذكرُ لكثرة ذلك فى كلامهم واستعمالهم إيّاه ، ولما كان فيه من ذكر الدّيار قبل ذلك ولم يذكر : ولا أتوهَّمُ زعماتك لكثرة استعمالهم إيّاه ، ولا ستدلاله مما يرى من حاله أنّه ينهاه عن زعمه »[1] . وذكر النحاس « كأنه قال أذكر ديار ميّة ويجوز فيه الرفع على معنى هذه ديار ميّة »[2] . وعند البغدادى : يجوز أن يكون مجروراً على أنه بدلٌ من دار فى بيت قبله بثلاثة أبيات ، وهو :

(لا ، بلْ هو الشوق من دارٍ تخوَّنها
مَرّاً سحابٌ ومرّاً بارحٌ تَرِبُ) .

وهما من قصيدة طويلة جداً فى النسيب بمية ووصفها أثنى عليها جرير وذكر أن شيطان ذى الرمة كان ناضحا[3] : وبقى حكم سيبويه على هذا البيت معللا بأنه مما التزم فيه الإضمار استناداً إلى ما شاع من تقاليد أدبية فى بناء الشعر . والاحتفال بجزء من الذاكرة الشعرية يعنى الوعى بهذا الجزء من السياق . « ولكنه حذف لكثرة الاستعمال » ومما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره قول ابن أبى ربيعة[4] :

فواعِدِيه سَرْحَتَىْ مالِكٍ أو الربا بينهما أسْهَلاَ

يحكى عمر أن صاحبته قالت لأمتها : واعديه الليلة أن يقصد السرحتين أو الربى التى بينهما . ثم لما علم أن ذلك مزعج لها حين تأتى

---

(١) الكتاب ١ /٢٨٠ .

(٢) شرح أبيات سيبويه — ٩١ .

(٣) خزانة الأدب ٢ /٢٩٧ .

(٤) شرح ديوان عمر بن أبى ربيعة — محمد محى الدين عبد الحميد — السعادة ١٩٦٠ — ٢٤٩ وروى البيت كما يأتى :

وواعديه سدرتى مالك أودا الذى بينهما أسهلا

أحدهما ، قال : ليلتمس أسهل الأمرين . وروى هذا البيت وما بعده :

سلمى عِديه سرحتى مالك أو الربا بينهما أسهلا
إن جاء فليأت على بغلة إنى أخاف المهر أن يصهلا

وحمله سيبويه على « انتهُوا خيراً لكم » و « ووراءَك أوْسَعَ لك » يقول : « وإنما نصبتَ خيراً لك وأوسعَ لك ، لأنك حين قلت : « انْته » فأنت تريد أن تخرجه من أمرٍ وتدخله فى آخر »[1] وقريبا من هذا الرأى كان قد ذهب الخليل ، قال : كأنك تحمله على ذلك المعنى ، كأنك قتلت : إنته وادُخلْ فيما هو خير لك ، فنصبته لأنك قد عرفت أنك إذا قلت له : انتهِ ، أنك تحمله على أمر آخر ، فلذلك انتصب ، وحذفوا الفعل لكثرة استخدامهم إياه فى الكلام ، ولعلم المخاطب أنه محمول على أمر حين قال له : انته ، فصار بدلا من قوله : أنت خيراً (لك) وادخل فيما هو خير لك »[2] . وإلى هذا ذهب أبو جعفر النحاس فى قوله : « يريد واعديه يكنْ ذاك الوعد أسهل لك »[3] . ويرى صاحب الخزانة أن قول النحاس « وأت أسهل المواضع » منقول عن المبرد ، وتعليله أنه لمّا قال : فواعديه ، أزعجها ، فكأنه قال : اقصدى أسهل المواضع[4] .

والأقرب إلى الاعتماد — عندى — أن النحاس احتذى كلام الشتنتمرى المفهوم منه : أن الشاعر هو الذى أرسل إليها امرأة ، فإنه قال نصب أسهل بإضمار فعل دل عليه ما قبله ، لأنه لما قال : فواعديه

(١) الكتاب ١ /٢٨٣ .
(٢) الكتاب ١ /٢٨٣ — ٢٨٤ .
(٣) شرح أبيات سيبويه — ٩٢ .
(٤) الخزانة ٢ /١٠٣ .

سرحتى مالك أو الربى بينهما ، علم أنه مزعج لها داع إلى إتيان أحدهما ، فكأنه قال : ائتى أسهل الأمرين عليك[1] .

ذكر سيبويه قول الشاعر :

اعتاد قلبك من سَلْمَى عوائدُهُ   وهاج أهواءك المكنونة الطَّلَلُ
ربع قَواءٌ أذاع المعصراتُ به   وكُلُّ حيرانَ سارٍ ماؤه خَضِلُ[2]

قال سيبويه : « كأنه قال : وذاك رَبْعٌ ، أو هو ربعٌ رفعه على ذا وما أشبهه »[3] . وذكر كل من السيرافى والنحاس والشنتمرى أن رفع الربع على معنى (ذاك ربعٌ) ولولا ذلك لقال : ربعاً قَواءً ، وكان الوجه فيه النصب ، والعلة فى ذلك أنك شغلت الفعل بما هو من سببه وقبله شيء قد عمل فيه الفعل وسببه الهاء التى فى قولك به[4] . وقال ابن جنى فى الخصائص : « والبدل لا يجوز إذا كان الثانى أكثر من الأول ، كما يجوز إذا كان الأول أكثر من الثانى ، ألا ترى أنهم لم يجيزوا أن يكون « رَبع » من قوله (البيتين) بدلا من الطلل ، من حيث كان الربع أكثر من الطلل ، ولهذا ما حمله سيبويه على القطع والابتداء دون البدل والإتباع »[5] .

فانتفاء البدلية راجع إلى أن « ربع » أكثر من الطلل ، فلذلك قطعه

---

(١) راجع : شرح الشواهد للشنتمرى — ١٤٢ — والخزانة ٢ /١٠٣ .

(٢) البيتان لعمر بن أبى ربيعة كما فى الكتاب ١ /٢٠١ وشرح شواهد المغنى للبغدادى فى الشاهد ٨٣٤ والخصائص ١ /٢٩٦ ، ٣ /٢٢٦ وفى شواهد المغنى للسيوطى ٣١٢ بدون نسبة .

(٣) الكتاب ١ /٢٨٢ .

(٤) راجع : شرح الأبيات للنحاسى ص ٩١ — ٩٢ ، وشرح الشواهد للشنتمرى ١ /١٤٢ والكتاب ١ /٢٨١ .

(٥) الخصائص ٣ /٢٢٦ .

سيبويه واستأنفه فكان تقديره ــ عنده ــ : هناك ربعٌ أو نحو ذلك[1] .

وما ذكره ابن جنى ، ذكره تلميذه عبد القادر الجرجانى عن طريق سيبويه واحتذاء كلامه فى باب الحذف ، قال : « ... قال شيخنا رحمه الله : ولم يحمل البيت الأولى على أن الربع بدل من الطلل لأن الربع أكثر من الطلل ، والشيء يبدل مما هو مثله أو أكثر منه ، فأما الشيء من أقل منه ففاسد لا يتصور »[2] . وذكر الجرجانى أيضاً أن مثل هذا كثير إذ يحذف العرب المبتدأ كما يحذفون الفعل وهو فى هذا محتذٍ لقول سيبويه : « ... ومن ذلك قول العرب : (كِلَيْهما وتمْراً) فهذا مثل قد كثر فى كلامهم واستعمل ، وتُرك ذكر الفعل لما كان قبل ذلك من الكلام كأنه قال : أعطنى كليهما وتمْراً . ومن ذلك قولهم : « كل شيء ولا هذا » و « كل شيء ولا شتيمة حُرّ » أى ائت كل شيء ولا ترتكب شتيمة حر ، فحذف لكثرة استعمالهم إياه فأجرى مجرى : ولا زعماتك ... وهكذا »[3] ويعلق عبد القاهر مرة أخرى « وهذه طريقة مستمرة لهم إذا ذكروا الديار والمنازل وكما يضمرون المبتدأ فيرفعون ، فقد يضمرون الفعل فينصبون كبيت الكتاب أيضاً :

« ديار مية إذ مى تساعفنا ...... » .

أنشده بنصب ديار على إضمار فعل كأنه قال أذكر ديار مية ، ومن المواضع التى يطرد فيها حذف المبتدأ القطع والاستئناف .... »[4] .

إذن ــ هناك اعتراف صريح بداية من سيبويه وحتى عبد القاهر

---

(١) الخاطريات ــ ٦٣ .

(٢) دلائل الإعجاز ــ تحقيق محمد رشيد رضا ــ ١١٢ .

(٣) الكتاب ١ /٢٨٠ ــ ٢٨١ ولا يخفى أن فى المثل بعض ما فى الشعر من شعرية .

(٤) دلائل الإعجاز ١١٣ وراجع مرة أخرى الكتاب ١ /٢٨٠ .

باحترام المقام من واقع مفهومهم الواسع للسياق الذى يشتمل على المحذوف والمذكور فى الكلام الذى يفهم من تنظير ابن هشام فى قوله : « إن دليل الحذف نوعان ، أحدهما : غير صناعى ، وينقسم إلى حالى ومقالى ، ... ، والثانى صناعى ، وهذا يختص بمعرفته النحويون ، لأنه إنما عرف من جهة الصناعة »(١) .

وكأنى بابن هشام وقد قسّم السياق إلى نفسى وملفوظ ، وجعل النفسى مما يختص به الحالى والمقالى ، وفى الملفوظ حصرت الصناعة النحوية أو عمل النحوى ، وعلى كل حال فالحذف ـــ بلغة عبد القاهر ـــ « هو باب دقيق المسلك ، لطيف المأخذ عجيب الأمر ، شبيه بالسحر ، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر ، فالصمت عن الإفادة أزيد للإفادة وتجدك ألطف ما تكون إذا لم تنطق ، وأتم ما يكون بيانا إذا لم تبن ، وهذه جملة تنكرها حتى تخبر ، وتدفعها حتى تنظر »(٢) « وترك الذكر أفصح من الذكر » هو بيت القصيد الذى يفرق بمقتضاه عبد القاهر بين مستويين للشعر أحدهما سطحى والآخر عميق . وإذا كان النظر السطحى إلى الشعر ضاراً فإنه لا مناص من اللجوء إلى إكتشاف الأبنية العميقة التى هى أنظمة شعرية فى الأساس . والابتعاد عن البنية السطحية يعنى أيضا بحث الشعر بطريقة تتباين مع تلك التى يُتعامل بها مع النثر ، لأن نظام الشعر قائم على منطق خاص بالشعور واللاشعور ممتزج بضرب واسع من الخيال .

والدخول إلى الشعر من جهة بنيته العميقة يخلصه من التشابك والتساوى مع الأجناس النثرية ، فحينما يقرر الفكر النحوى استحالة

(١) مغنى اللبيب ٢ /٦٠٥ .

(٢) دلائل الإعجاز ١١٢ .

وجود البدل إذا كان الثانى أكثر من الأول فى حين يقرر جوازه إذا كان الأول أكثر من الثانى إنما يكشف عن وعى النحاة بالجزء المحذوف من السياق واعترافهم بالمقام ومكوناته الشعورية واللاشعورية لكل أسلوب شعرى على وجه الخصوص ، وهذا الجزء المحذوف لا يتعلق كغيره من الملفوظات بالواقع الإخبارى ، وإنما يرتبط بعالم السحر والدهشة لأنه خيال فى خيال ، ولهذا كان ذكر الأشياء . كما يقول عبد القاهر ـــ أقل من خفائها . ومنطقة الغياب فى الشعر هى مرتع خصب لتأويل المتلقى « وهكذا كل موضع كان القصد فيه أن يثبت المعنى فى نفسه فعلا للشيء ، وأن يخبر بأن من شأنه أن يكون منه ، أو لا يكون إلا منه ، أو لا يكون منه »(١) .

ومما ذكره سيبويه فى هذا الباب قول النابغة الذبيانى(٢) :

إذا تَغَنّى الحَمامُ الوُرْقُ هيَّجَنى
ولو تغرَّبتُ عنها أُمَّ عَـمّارِ

قال الخليل رحمه الله : لمّا قال هيّجنى عُرف أنه قد كان ثَمَّ تذكُّر لتذكرة الحمام وتهييجه ، فألْقَى ذلك الذى قد عُرف منه على أمّ عمّارِ ، كأنه قال : هيجنى فذكّرنى أمَّ عمّار »(٣) أى نصب أم عمّار على المعنى كأنه قال : وذكّرنى الحمامُ أمّ عمار لأن قوله : هيجنى هو تذكيره إياه ، لأنه إذا هيجه فقد ذكّره(٤) . فـ « هيجنى دل على ذكرنى »(٥) كما تابع أبو على الفارس وابن جنى(٦) . وذكر السيرافى أن

(١) دلائل الإعجاز ١١٩ .
(٢) الكتاب ١ /٢٨٦ ـــ جمهرة أشعار العرب ٢٢٥ ـــ الأضداد لابن الأنبارى ص ٣٤١ .
(٣) الكتاب ١ /٢٨٦ .
(٤) شرح أبيات سيبويه ٩٣ .
(٥) كتاب الشعر ١ /٩٩ .
(٦) الخاطريات ١٣٥ .

نصب « أمَّ عمار » بفعل مضمر كأنه قال : « تذكّرنى أم عمار » « لأن التهيج لا يكون إلا بالذكر »[١] وتفسيره عند ابن جنى أنه « اكتفى بالمسبَّب الذى هو التهيج من السبب الذى هو التذكير »[٢] . وكلام العرب أكثره هكذا حملاً على المعنى ، واكتفاء من السبب بالمسبب وبالمسبب بالسبب[٣] وقد عقد فى خصائصه بابا « فى الاكتفاء بالسبب من المسبَّب وبالمسبَّب من السبب » لأنه « موضع من العربية شريف لطيف وواسع لمتأمله كثير » وقد عنى أبو على الفارسى به قبل ابن جنى « وذكر منه مواضع قليلة » ونحو منه ما أنشده أبو بكر :

قد علمت إن لم أجد معينا لأخلطنّ بالخَلُوق طينا

يعنى امرأته . يقول : إن لم أجد من يعيننى على سقى الإبل قامت فاستقت معى ، فوقع الطين على خَلُوق يديها . فاكتفى بالمسبَّب الذى هو اختلاط الطين بالخلوق من السبب الذى هو الاستقاء معه[٤] .

ومنه قول الأخطل[٥] :

فإن تبخل سَدُوسُ بدرِهَمَيْها فإن الريح طيِّبةٌ قبولُ

وكان الأخطل قد سأل الغضبان بن القبعثرى الشيبانى فى حمالة ، فخيره بين ألفين ودرهمين ، وأغراه بالدرهمين ليحذو حذوه الشيبانيون فيعطيه كل منهم درهمين استكثاراً للألفين ، فقبل الدرهمين فأدت إليه الأحياء جميعا إلا بنى سدوس ، فقال هذا معاتبا لهم . وعنى

(١) ما يحتمل الشعر من الضرورة — ١٠٠ .
(٢) الخصائص ٢ /٢٢٥ .
(٣) الخطريات ٣٠ .
(٤) الخصائص ٣ /١٧٤ .
(٥) ديوانه ١٢٦ .

بقوله : « إن الريح طيبة القبول » أن قد طاب لى ركوب البحر والانصراف عنكم ، مستغنيا عن درهميكم[1] .

ولقد اكتفى بذكر السبب عن المسبب قال ابن جنى : « أى إن بخلت تركناها وانصرفنا عنها ، فاكتفى بذكر طيب الريح المعين على الارتحال عنها »[2] .

ومنه ما أنشده أبو العباس :

ذَرِ الآكلين الماء ظلما ، فما أرى
ينالون خيراً بعد أكلهم الماء

وقال : هؤلاء قوم كانوا يبيعون الماءَ ، فيشترون بثمنه ما يأكلون فقال : الآكلين الماء ، لأن ثمنه سبب أكلهم ما يأكلونه . ومرّ بهذا الموضع بعض مولّدِى البصرة ، فقال :

جُزْتُ بالساباط يوماً فإذا القَيْنَةُ تُلْجَمْ

وهذا إنسان كانت له جارية تغنّى ، فباعها واشترى بثمنها برذونا ، فمر به هذا الشاعر وهو يلجَم ، فسمّاه قينة ، إذ كان شراؤه مسبّبا عن ثمن القينة[3] .

ومنه : (إن تبكيا فالدَّهْرُ قد أبطاكا) .

ألا ترى أن قوله « الدهر قد أبكاكا » قد عُلِمَ منه وقوع البكاء منهما فى معنى الشرط فى الواقع لا محالة ، لكنه محمول على معناه ،

(١) الكتاب ٣ /١٤٨ — والشاهد عند سيبويه على منع سدوس من الصرف حملا على معنى القبيلة وكذلك عند كل من النحاسى والشنتمرى . راجع شرح أبيات سيبويه ١٧٧ ، وشرح الشواهد ٢ /٢٦ .

(٢) الخصائص ٣ /١٧٦ .

(٣) الخصائص ٣ /١٧٦ — ١٧٧

أى : إن تبكيا فيما تستأنفان فإن ما أنتما عليه من جور الدهر عليكم مؤد إلى بكائكما . فأقام سبب البكاء مقام مسببه المتوقّع وهو البكاء على حد مذهب العرب فى إقامة السبب مقام المسبب تارة وإقامة المسبَّب مقام السبب تارة أخرى[1] .

ومنه قول الفرزدق :

قتلتُ قتيلا لم ير الناسُ مثلَه
أقبلـــه ذا تُومـــتين مسوّراً[2]

وإنما قتل حيا يصير بعد قتله قتيلا ، فاكتفى بالمسبَّب من السبب .

قال :

قد سبق الأشقر وهو رابضُ فكيف لا يسبق إذ يراكضُ

يعنى مهراً سبقت أمّه وهو فى جوفها ، فا كتفى بالمسبَّب الذى هو المهر ، من السبب الذى هو الأمّ[3] .

والاكتفاء بالسبب عن المسبب ، وبالمسبب عن السبب لا يعتمد إلا على غير المشابهة ، والمشابهة كثيراً ما تضلل الباحث عن المعنى فى الشعر ، لأنها ترتبط بالتداعى والوهم أحيانا ولكن الاعتماد على غير المشابهة يفتح الباب للمفارقة بين عناصر الأسلوب الشعرى ، والمفارقة لا يظهر تجلّيها فى أسلوب قدرما يظهر فى علاقات الغياب والحضور الذى أسماها ابن جنى : اكتفاء السبب عن المسبب أو اكتفاء المسبب عن السبب وهو بناء يعنى توفر مستويين ، أحدهما سطحى مضلل للمتلقى إذا أخذ به ، ولهذا يشير ابن جنى إلى ضرورة إسقاطه أو

---

(١) الخاطريات ١٢٠ ــ ١٢١ .

(٢) التومة : اللؤلؤ ـــ والمسور : لابس السوار .

(٣) الخصائص ٣ /١٧٧ .

تناسبه لأنه لا يوصل إلى مراد المتكلم ، فقيمته تكمن فى أنه توطئة للكشف الأعمق عن مستوى باطنى يتصف بالشعرية ، إذن المعنى الحرفى فى هذا الأسلوب ، ليس هو المطلوب ، إنما هو سبب أو مدخل للمعنى الشعرى . وشبكة الوصل بين السبب والمسبب فى الشعر هى نوع من الحبال السرية التى تولد عن الدهشة والإحساس بالسحر الذى ألمح إلى شىء منه عبد القاهر الجرجانى فى كلامنا السابق .

والأداة الفاعلة فى كل ذلك هى الحمل على المعنى .

ــ ب ــ

و « الحمل على المعنى » يتضمن من السحر والدهشة ما توحى به كلمات ابن جنى فى توصيفه ، يقول : « هو بحر لا يُنْكَشُ ، ولا يفثج ، ولا يُؤْبى ، ولا يغرَّضُ ، ولا يغضْغَضُ ، ووكلنا الحال إلى قوة النظر وملاطفة التأويل »[1] . وقد عقد له فصلا فى خصائصه ، وعالج بعضا من مسائله فى كتابه « المحتسب » و « الخاطريات » . قال فى الخصائص : « اعلم أن هذا الشرج غور من العربية بعيد ، ومذهب نازح فسيح ، قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثوراً ومنظوماً ، كتأنيث المذكر ، وتذكير المؤنث ، وتصور معنى الواحد فى الجماعة والجماعة فى الواحد ، وفى حمل الثانى على لفظ قد يكون عليه الأول ، أصلا كان ذلك أو فرعا وغير ذلك ... »[2] .

واختيارنا لبعض الظواهر دون سواها يستند إلى الاعتداد بإرادة المتكلم أصلا ، لهذا فإننا سننحى عن بحثنا تلك المسائل التى يُردُّ فيها فرعٌ إلى أصل ، لأنه ثمة فرق بين ما يُرجع فيه إلى مقامات بعضها يعود إلى عوالم شعورية وغير شعورية ، وتلك التى لا يعتد فيها بغير الأصل سواء أكان عرفيا أو وضعيا .

١ ــ تذكير المؤنث :

قال عامر بن جو ين الطائى يصف أرضا مخصبة بكثرة ما نزل بها من الغيث[3] .

فلا مُزْنَةٌ وَدقت وَدْقَهَا ولا أرض أبقـل إبقَـالَها

(١) الخصائص ٢ /٤٣٥ .

(٢) الخصائص ٢ /٤١١ .

(٣) الكتاب ٢ /٤٦ .

وفى شرح أبيات سيبويه : قال أبقل ولم يقل أبقلت[1] وذلك كما يقول ابن جنى لأنه « ذهب بالأرض إلى الموضع والمكان »[2] « حملا على معنى المكان فأعاد الضمير على المعنى »[3] . ومنه أيضا البيت التالى :

إنّ إمرأ غرّه منكن واحدةٌ   بعدى وبعدكِ فى الدنيا لمغرور

يقول ابن جنى : « لمّا فصل بين الفعل وفاعله حذف علامة التأنيث ، وإن كان تأنيثه حقيقيا »[4] وتفصيله عند الشيخ محمد محى الدين عبد الحميد ، أن الاستشهاد بهذا البيت فى قوله « غرّه واحدة » حيث لم يصل تاء التأنيث بالفعل الذى هو « غر » مع أن فاعله — وهو قوله « واحدة » مؤنث حقيقى التأنيث ، فإنه فى الأصل صفة لموصوف محذوف ، وتقدير الكلام غره منكن امرأة واحدة ، والأصل فى الفاعل الحقيقى التأنيث أن تلزم فى فعله التاء[5] . ويرى صاحب الخصائص أن « تذكير المؤنث واسع جداً ، .... لكن تأنيث المذكر أذهب فى التناكر والإغراب »[6] .

ومن تذكير المؤنث ما ذكره ابن منظور فى اللسان (ع م ر) فى الحديث عن امرأة قامت على قبر رجل تبكيه :

قامت تبكّيه على قبره   مَن لى من بعدكَ يا عامرُ
تركتنى فى الدار ذا غربة   فقد ذلّ من ليس له ناصر

---

(1) شرح أبيات سيبويه ١١٤ .
(2) الخصائص ٢ /٤١٢ .
(3) الخزانة ١ /٤٦ .
(4) الخصائص ٢ /٤١٤ .
(5) حاشية الانصاف ١ /١٧٥
(6) الخصائص ٢ /٤١٥ .

وكان الأصل أن يقول « ذات غربة » ولكنه أجرى الكلام على معنى « إنسان » أو « شخص »[1] .

ومنه ماأنشده ابن منظور أيضا فى (ب ك ى) قال : طرفة :

ومازال عنى ما كننت يشوقنى ... وما قلت حتى ارفضت العين باكيا

فإنه ذكر باكيا ـــ وهى خبر عن العين والعين أنثى ، لأنه أراد حتى ارفضت العين ذات بكاء وإن كان أكثر ذلك إنما هو فيما كان معنى فاعل لا معنى مفعول[2] .

ومنه أيضا هذه الشطرات من الرجز :

يا بئر يا بئر بنى عَـدِىّ ... لأ نزحـن قعـرِكِ بالدُّلـىّ

حتى تعودى أقطع الولى

وكان الأصل أن يقول « قطْعَى الولى » لأن البئر مؤنثة إلا أنه ذكره حملا على المعنى[3] .

٢ ـ تأنيث المذكر :

كقول جرير[4] :

لمّا أتى خيرُ الزُّبير تواضعتْ ... سُوُر المدينة والجبالُ الخشَّعُ

فقال : تواضعتْ سور المدينة والسور مذكر ولكن لما كان من المدينة ردّ الفعل على المدينة[5] . قال الأعلم : « إن السور ، وإن كان

(١) الانصاف ٥٠٧ ـــ ٥٠٨ .
(٢) السابق ٥٠٨ .
(٣) السابق ٥٠٩ .
(٤) ديوان جرير ٣٤٥ ، والكتاب ١ /٥٢ .
(٥) شرح أبيات سيبويه ٤٤ .

بعض المدينة لا يسمى مدينة كما يسمّى بعض السنين سنة ، ولكن الاتساع فيه متمكن لأن معنى تواضعت المدينة وتواضع سور المدينة متقارب »[1] قال الأعشى[2] :

لِقَوْمٍ فكانوا هم المُنفدين شرابهم قبـــل إنفـادهـــا

وكان الأصل أن يقول « قبل إنفاده » لأن الشراب مذكر إلا أنه أنثه حملا على المعنى ، لأن الشراب هو الخمر فى المعنى[3] .

ومن تأنيث المذكر ما أنشده سيبويه لجرير[4] :

إذا بعض السنينَ تعرّقتنا كفىَ الأيتام فَقْدَ أبى اليتيم

لما تقدّم قبله ، وهو أنّ (بعضاً) اكتسب التأنيث مما بعده بالإضافة ولهذا قال : (تعرّقتنا) بالتأنيث[5] ومنه ما أنشده ابن جنى :

يا أيها الراكب المزجى مطيته سائل بنى أسد ما هذه الصوتُ

قال : « فقد أنث الصوت لأنه معنى الاستغاثة[6] . وإن كان صاحب الخزانة قد تبنى رأى ابن جنى فى سر الصناعة وهو أن التأنيث فى البيت الأسبق (إذا بعض السنين ....) أسهل من تأنيث الصوت قليلا ، والعلة ـــ فى نظره ـــ أن بعض السنين سنة ، وهى مؤنثة وهى لفظ السنين ، فى حين أن الصوت ليس بعض الاستغاثة ولا من لفظها[7] . ومنه ما نسب إلى ابن برى الهذلى :

(١) شرح الشواهد للشنتمرى ١ /٢٥ والخزانة ٤ /١٦٣ .
(٢) ديوانه ٥٠ .
(٣) الإنصاف ٢ /٥٠٨ .
(٤) الكتاب ١ /٥٢ .
(٥) الخزانة ٤ /١٦٤ .
(٦) الخصائص ٢ /٢١٦ .
(٧) الخزانة ٤ /١٦٥ .

لو كان فى قلبى كقدْر قلامةٍ   حباً لغيركِ قد أتاها أرسلى

قال ابن جنى : « كسّر رسولا وهو مذكر على أرْسُل ، وهو من تكسير المؤنث ... لما كان الرسول هنا إنما يراد به المرأة لأنها فى غالب الأمر مما يستخدم فى هذا الباب »[1] ومنه قول عمر بن أبى ربيعة :

فكأنَ مِجنّى دون من كنت أتقى   ثلاث شخوص : كاعبان ومُعْصِر

أنث الشخص لأنه أراد المرأة[2] .

٣ ــ معنى الواحد فى الجماعة :

قال ذو الرمة من قصيدة فى مدح بلال بن أبى بردة[3] :

ومَيَّةُ أحسن الثَّقَلين وجها   وسالِفةً وأحسنُه قذالا

فأفرد الضمير ، مع قدرته على جمعه . وهذا يدلك على قوة اعتقادهم أحوال المواضع وكيف ما يقع فيها ، ألا ترى أن الموضع موضع جمع ، وقد تقدم فى الأول لفظ الجمع فتُرك اللفظ وموجب الموضع إلى الإفراد ، لأنه مما يؤلف هذا المكان[4] . إذن الإفراد فى موضع الجماعة ــ ههنا ــ قائم على الاختيار وهذه السمة الأسلوبية تنفى عن الأسلوب طابع الرتوب . ومنه ما أنشده أبو زيد من شعر الأسود بن يعفر[5] :

---

(١) الخصائص ٢ /٤١٦ .

(٢) الخصائص ٢ /٤١٧ .

(٣) ديوانه ٤٣٦ ، الخزانة ٤ /١٠٨ ، الكامل ٦ /١٨٠ .
(السالفة : أعلى العنق . القذال : مؤخر الرأس فوق القفا) .

(٤) الخصائص ٢ /٤١٩ .

(٥) أبو زيد الأنصارى ــ النوادر ــ تحقيق د . محمد عبد القادر أحمد ــ دار الشروق بيروت ــ ١٤١٠ هـ ــ ١٩٨١ م ــ ٤٥١ .

فأصبح أخدانى كأن عليهمُ   مُلاءُ العراق والثّغام المُنَزعا
يّنيهُمْ ذو اللُّبِّ حين يراهُمُ   بسيماهُمُ بيضا لحاهُمْ وأصْلَعَا

و (أصلعا) بفتح اللام — موضع الشاهد لأنه وضع المفرد موضع الجمع أى « صُلْعا »[1] . ومنه قول القائل :

فإنكُمُ أعمامُ أمىِّ وخالُها

حسَّن إفراد الخال هنا أنّ الخال مَنْزَعةٌ لابن الأخت ، قال : وقوة مراعاتهم له ، فأخذ طرفا من قوله :

إن نزاراً أصْبحتْ نزارا

أى هم على دعوة واحدة فكأنهم رجلٌ واحدٌ ، أى نفْسٌ واحدة ، وليس للعم فى هذا ما للخال[2] .

ومنه ما قاله قيس بن الملوح فى قصيدته الطويلة المعروفة بالمؤنسة[3] :

فشبَّ بنو ليلى وشبَّ بنُو ابنها   وأعْلاَقُ ليلى فى الفؤاد كما هيا

أراد بنو بنيها ، فأوقع الواحد موقع الجماعة[4] .

ومنه ما أنشده ابن منظور[5] :

ألا هلك الشهابُ المستنير   وَ مِدْ رهُنا الكميُّ إذا نُغيُر
وحمّال المئين إذا ألّمت   بنا الحدثانُ ، والأنف النصُور

---

(1) كتاب الشعر ١ /٢١٢ .
(2) الخاطريات ٥٣ .
(3) ديوانه ٣٠٧ .
(4) الخاطريات ١٢٤ .
(5) لسان العرب بدون نسبة ق (ح د ث) .

إذ راعى الشاعر معنى الحدثان وألحق التاء بناء على هذا المعنى فى قوله (ألمت بنا الحدثان)[1]، وجعله أبو على الفارسى شاهداً فى موضع الواحد فى معنى الجمع قال : « فمن الناس من يذهب إلى أنه ذهب بالحدثان إلى الحوادث ، فأنث على ذلك وكأنه جعله اسماً للجنس وحمل الكلام على المعنى لأنه جمع فأنث على ذلك »[2].

٤ ــ معنى الجماعة فيما دونها :

ومنه قول الفرزدق فى مدح سليمان بن عبد الملك وهو جرير[3] :

فيا ليت دارى بالمدينة أصبحت   بأجفار فلْجٍ أو بسيف الِكواظم

يريد الجفر وكاظمة[4].

ومنه قوله يهجو جريراً :

وإذا ذكرت أباك أو أيامه   أخزاك حيث تقّبل الأحجار

يريد الحجر . ويعلل ابن جنى لذلك بقوله : « فإنه جعل كل ناحية حجراً ، ألا ترى أنك لو مَسِسْتَ كل ناحية منه لجاز أن تقول : مسست الحجر . وعليه شابت مفارقه وهو كثير العثانين وهذا عندى هو سبب إيقاع لفظ الجماعة على معنى الواحد »[5].

---

(١) الإنصاف ٢ /٧٦٦ .

(٢) كتاب الشعر ٢ /٥٣٠ .

(٣) الخصائص ٢ /٤٢٠ ــ والكواظم يعنى كاظمة وما حولها .. فلج واد بين البصرة وحمى ضرية ــ والجفر : البئر لم تطو .

(٤) الخصائص ٢ /٤٢٠ .

(٥) الخصائص ٢ /٤٢٠ .

٥ ــ وضع المفرد على معنى المثنى :

ومن الإفراد على معنى التثنية قول الفرزدق يمدح أسد بن عبد الله القسرى[١] :

يداك يدٌ إحداهما النَّبْلُ كلُّهُ
وراحتُك الأُخْرى طعان تُغامِرُهْ

يقول أبو على الفارسى : « المراد بقوله : « يدٌ » وإن كان قد أفردها التثنيةُ ، كأنه قال : يداك يدانِ إحداهما كذا »[٢] والعلة لِما يقول : « لو كان المراد بقوله « يد » الإفراد ، على ما عليه اللفظ ، لم يجز ، لأنك إن جعلتها خبراً للدين ، لم يستقم أن يكون المبتدأ مثنى ، والخبر مفرداً . وإن جعلتها مبتدأة ، لم يجز أن تقول : يد إحداهما كذا ، كما لا تقول : زيدٌ أحدهما كذا إنما تقول الزيدان أحدهما خارج . فإذا لم يخلُ ــ إذا أفردها ــ من أن تكون خبر ابتداءٍ ، أو مبتدأ ، ولم يَسُغْ حملُها على واحد منهما ، علمت أن المراد بالإفراد التثنية ، كأنه قال : يداك يداك إحداهما كذا والأخرى كذا »[٣] .

ومنه قول امرأء القيس يصف فرساً[٤] :

وعيــنٌ لها حدرة بدرة شقت مآقيها من أخــر

يريد العينين والدليل على ذلك قوله :

وشقت مآقيها من أخر

---

(١) ديوانه ٣٤٢ وفى الديوان الندى بدلا من كله .
(٢) كتاب الشعر ١ /٢٠٩ .
(٣) السابق ١ /٢٠٩ .
(٤) ديوانه ١٦٦ ــ عين حدرة ــ أى مكتنزة صلبة ، والبدرة التى تبدُو بالنظر ، أى تسرح وتعجل ، وشُقَّت من أُخر ــ بضم الألف والخاء : أى أنها مفتوحة كأنها شقت من مؤخرها) .

وقول بشر بن أبي حازم[1] :

له كفَّان كفٌّ كفُ ضُرٍّ ... وكفٌّ فواضِلٍ خضِلٌ نداها

يقول أبو على : « .... ويجوز أن يكون وضع « كف » موضع إحداهما ، فحمل الكلام على المعنى ، ألا ترى أن قوله : « كف » هى إحدى الكفين فى المعنى ، فحمل على ذلك ، فكأنه قال : له كفان (إحداهما كف ضر ، وعلى الوجه الآخر يصير كأنه قال : له كفان) كفان ، وإحداهما مضمرة مرادة كأنه قال : إحداهما كف ضره والآخر كف فواصل فحذف المبتدأين »[2] .

٦ ـــ المثنى على غير معناه :

ومنه قول جرير فى هجو الفرزدق[3] :

بان الخليط برا متين فودّعوا ... أوَ كلمَّا ظعنوا لبين تجزع

قال ابن جنى : « إنمار ام أرضا واحدة معروفة »[4] ومنه ما أورده صاحب النوادر لامرأة من رهط ربيعة بن مالك تهجو سبيعا[5] :

أخو الذئب يعوى والغراب ومن يكن ... شريكيه تطمع نفسه كل مطمع

أودع فيه الشاعر ضمير (مَنْ) فى (يكن) على لفظ الإفراد وهو اسمها وجاء بـ (شريكيه) خبر الـ (يكن) على أنفسها كل مطمع[6] . ويصدر ابن جنى فى هذا التوجيه عما ذكره أبو على عن

(١) ديوانه ٢٢٣ .
(٢) كتاب الشعر ١ /٣٠٨ .
(٣) ديوانه ٣٤٠ .
(٤) الخصائص ٢ /٤٢٠ .
(٥) النوادر ١١٩ .
(٦) الخصائص ٢ /٤٢٣ .

الكسائى فى عودة التثنية على لفظ (من) . فقال تطمع نفسه ولم يقل تطمع أنفسهما وفى هذا معاودة للفظ بعد الحمل على التثنية .

وخطاب الاثنين شائع فى القصيدة العربية القديمة حيث كان الشاعر يقيم وشيجة من نوع ما بين نفسه والمجتمع . والتعبير بالمثنى كان وسيلة للانفلات من الذات للالتحام بالكون .

يقول سويد بن كراع[1] :

فإن تَزْجُرانى يا ابن عفان انذجر
وإن تتركانى أحم عرضا ممنَّعا

قال الفراء : « ونرى أصل ذلك أن الرفقة أدنى ما تكون ثلاثة نفر . فجرى كلام الواحد على صاحبيه . ألا ترى أن الشعراء أكثر شيء قليلاً : يا صاحبى ويا خليلىّ »[2] .

ولدلالة التثنية على معنى الكثرة عقد أبو على فى كتابه بابا ذكر فيه من إنشاد الأصمعى لعلى بن العذير الغَنَوِى :

وإذا رأيت المرءَ يَشْعَبُ أَمْرَهِ
شعْبَ العصا ويَلَجُّ فى العصيان
فا عمِدْ لما تَعْلُو فما لك بالذى
لا تستطيع من الأمور يدان

مبينا أنه لم يرد بقوله : « يدان » التثنية التى هى أنقص من ثلاثة ،

---

(١) طبقات فحول الشعر ١٤٨ .

(٢) تأويل مشكل القرآن ٢٢٥ وفيه باب (مخالفة ظاهر اللفظ معناه) ومنه أن تأمر الواحد والاثنين فما فوق أمرك الاثنين . فتقول : افعلا قال تعالى : « ألقيا فى جهنم كل كفار عنيد » الخطاب لخزنة جهنم وربانيتها ص ٢٢٤ من المصدر نفسه

ولكن بالغ فى نفى القوة عنه وأخبر عن اعتياصه عليه ، وقلة نقياده له[1] .

ومنه قول الفرزدق[2] :

وما قمت حتًّى كادَ من كان مسلماً
ليلبس مُسْودَّىْ ثياب الأعاجم

وذكر أبو على أن التثنية مراد بها الكثرة قال : « ألا ترى أن ثياب الأعاجم ليس لها مُسْودّانِ اثنان إنما يريد به الكثرة والمراد ما يلبسه الرهبان من سود الثياب »[3] .

ومثله قول جرجير[4] :

لو أن عُصْمَ عمايَتَيْن ويْذبُلِ
سمعا حديثك أنزلا الأوعـالا

فالمعنى : عُصْم عمايَتَيْنْ و (عُصْم) يَذْبل ، وقال : « سمعا » وهما كثرة كما قال جمالان وإبلان وفى التنزيل : « أن السموات والأرض كانتا رتقا ففتقناهما »[5] والأرض ليس يراد بها الواحد إنما يراد بها الأرضون[6] وذكر المحقق د . محمود الطناحى أن أبا على قال فى البغداديات : « فإن الكلام محمول على : لو أن عُصْمَ عمايتين وعصم يذبل ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ، وليس بمحمول على (عمايتين) ألا ترى أن عمايتين لا يسمعان »[7] .

---

(1) كتاب الشعر ١ /١٣٢ .
(2) ديوانه ٨٤٥ .
(3) كتاب الشعر ١ /١٣٣ .
(4) ديوانه ٥٠
(5) سورة الأنبياء ٣٠ .
(6) كتاب الشعر ١ /١٣٤ ــ ١٣٥ .
(7) كتاب الشعر هامش ١٣٤ .

٧ ـــ حمل الشرط وجوابه على معناه دون لفظه :

يقول طرفة :

فإن مُتُّ فا نعيني بما أنا أهلُهُ
وشقِّى علىَّ الجيبَ يا ابنة معبد

أى : إن مُتُّ قبلك . لولا ذلك لم يصحّ المعنى ، ألا ترى أنه قد شرط بقوله « فإنْ » والشرط لا يصح فيما يقع لا محالة ، وإنما يصح الشرط فيما يجوز وقوعه وترك وقوعه ، والموت واقع بكل أحدٍ لا محالة . وإنما المشكوك فيه موته قبلها أو بعدها فعلى هذا صح الشرط بالموت[1] .

ومن الحمل على المعنى فى هذا الباب قول رؤبة بن العجاج[2] :

يارَبِّ إنْ أخطأتُ أو نسيتُ   فأنت لا تنْســى ولا تموتُ

ويستأثر هذا البيت عند ابن جنى بتعليقين : الأول « ومعلوم أن الله سبحانه وتعالى شأنه لا ينسى أبداً ولا يموت أخطأ رؤبة أو أصاب ، ومن رؤبة ؟! وما شأنه ؟ حتى يتوهم به أنه يعنى نعمه .. وقوله إن أخطأت فاعف عنى أى تحنن بفضلك على نقصى وبقوتك على ضعفى ففيه إذاً طرف من الاستعطاف كقولك : بنعمة الله إلا أنعمت علىَّ بفضله إلا تفضلت علىَّ »[3] وفى تعليقه الثانى يقول ابن جنى : « وليس كون الله سبحانه غير ناسٍ ولا مخطئاً أمراً مسببا عن خطأ رؤبة ولا عن إصابته ، إنما تلك صفة له ، عز اسمه من صفات نفسه ، لكنه كلام محمول على معناه : أى إن أخطأت أو نسيت فاعف عنى

(١) الخاطريات ٦٨ وراجع الخصائص ٢ /٣٧٢ حيث قال : « أى : إن مت قبلك ، هذا ما يريد لا محالة ، ألا ترى أنه لا يجوز أن يشرط الإنسان موته ، لأنه يعلم أنه مائت لا محالة » .

(٢) ديوانه ٢٥ .   (٣) الخاطريات ١٢١

لنقصى وفضلك . فاكتفى بذكر الكمال والفضل وهو السبب من العفو من العفو وهو المسبَّب »[1] .

ومنه قول عباد من طِفة (شاعر إسلامى) :

من النّفر اللاّئى الذين هُـمُ
يهابُ اللئامُ حَلْقَةَ الباب قعقعُوا

فالكلام فيه محمول على المعنى كأنه قال : الذين قعقعوا هاب اللئامُ[2] .

وهكذا فالحمل على المعنى كما يذكر ابن جنى « واسع فى هذه اللغة جداً »[3] و « كثير فى كلامهم »[4] كما يقول ابن الأنبارى :

وما أكثر هذا النحو فى لغة الشعر على وجه الخصوص ولم يكن مرادنا استقصاءه وإنما قصدنا إلى ذكر بعض صور الإجراء فيه للتدليل على أن هذه النحوية الخاصة تتجلى خصوبتها فى بناء الشعر ، وأنها وسيلة تفيد كثيرا إذا ولج منها نقاد الشعر غنيت قراءاتهم الشعرية بالقيم التى يمكن الإمساك بها .

---

(١) الخصائص ٣ /١٧٥ .
(٢) كتاب الشعر ٢ /٤٠٧ .
(٣) الخصائص ٢ /٤٤٣ .
(٤) الإنصاف ٢ /٥٠٦

— ٢ —

التأويل بين الصنعة والفن

عقد ابن جنى فى خصائصه بابا « فى الجمع بين الأضعف والأقوى فى عقد واحد » ولم يكن غرضه من هذا الباب التعرية أو بيان الضعف وتفشّى التطرف فى اللغة ، قال : « وإنما غرضنا أن نُرِى إجازة العرب جمعها بين قوىّ الكلام وضعيفه فى عَقْد واحد »[١] ، والحكم على هذا السلوك اللغوى — عند ابن جنى — أنه جائز عنهم ، وظاهر وجه الحكمة فى لغتهم ، وأن له وجهاً من النظر صحيحا .

ووجه الحكمة فى الجمع بين اللغتين (القوية والضعيفة) فى كلام واحد هو « أن يُروك أن جميع كلامهم — وإن تفاوتت أحواله .... على ذُكْر منهم ، وثابت فى نفوسهم . نعم ، وليؤنّسِوك بذاك ، حتى إنك إذا رأيتهم وقد جمعوا بين ما يَقوى ويضعف فى عقد واحد ولم (يتحامَوه ولم يتجنّبوه) ولم يقدح أقواهما فى أضعفهما ، كنت إذا أفردت منهما بنفسه ولم تضممه إلى القوى فيتبين به ضعفه وتقصيره عنه ، آنس به ، وأقل احتشاما لا ستعماله »[٢] .

فالحكمة فى التآزر هى بدفع الضعف عن الأضعف بخلع قوة الأقوى عليه . ومن ثم أجاز قول الفرزدق[٣] :

كلاهما حين جدّ الجَرْىُ بينهما   قد أقلعا وكلا أنفيهما رابى

يرى ابن جنى فى هذا البيت أن قوله : (كلاهما قد أقلعا)

---

(١) الخصائص ٣ /٣١٥ .   (٢) السابق ٣ /٣١٧ .

(٣) ديوان الفرزدق ٣٤ ، ونوادر أبى زيد ٤٥٣

ضعيف ، لأنه حَمْل على المعنى ، وقوله : (وكلا أنفيهما رابى) قوى لأنه حَمْل على اللفظ[1] .

ولهذا فهو لم يعتدّ فى هذا البيت بالحمل على المعنى لأن الشاعر لم يجعل الضميرين عائدين إلى كلا واحدة . يقول ابن جنى : « لكنه قد أعاد (كلا) أخرى غير الأولى ، فعاملها على لفظها ، ولم يقبح ذلك ، لأنه قد فرغ من حديث الأولى ، ثم استأنف من بعدها أخرى ، ولم يجعل الضميرين عائدين إلى كلا واحدة »[2] .

غير أن أبا على الفارسى كان قد عقد بابا فى « كتاب الشعر » للاسم المفرد الدال على التثنية ، دلّل فيه على أن « كلا » اسمَ مفرد وهى وإن دلت على التثنية فهى محمولة على المعنى دون اللفظ وعنده أن بيت الفرزدق قد حمل مرة على اللفظ ومرة على المعنى[3] وتابعه ابن الأنبارى قال : « أقلعا » حملا على المعنى و « رابى » حملا على اللفظ » أى أعاد الضمير (كلاهما) فى الشطرة الأولى مثنى وذلك قوله « أقلعا » مراعاة لمعنى « كلا » وأخبر عن « كلا » فى الثانية بمفرد وذلك فى قوله « رابى » مراعاة للفظ « كلا » فدل ذلك على أنه يجوز مراعاة لفظ « كلا » ومراعاة معناها[4] .

هذا وإن كان عبد القاهر الجرجانى يرى « أن الحمل على المعنى كثير فى « كل » قليل فى « كلا » والسبب فيه أنه مع كونه مثنى المعنى ، يضرب فى الإفراد من وجه وهو أنه بمنزلة قولنا : كلُّ واحد منهما »[5] ، فإن حكم ابن جنى على بيت الفرزدق فيه شىء من

---

(1) الخصائص ٣ /٣١٤ .
(2) السابق ٢ /٤٢١ .
(3) كتاب الشعر ١ /١٢٨ .
(4) الإنصاف ٤٤٧ .
(5) عبد القادر الجرجانى ـــ المقتصد فى شرح الإيضاح ـــ تحقيق د . كاظم بحر المرجان وزارة الثقافة والإعلام العراقية ، بغداد ١٩٨٢ م ـــ ١٠٥ .

التناقض . إذ يقرر ــ مرة ــ احتذاء لأستاذه أبى على الفارسى، أنه يحمل مرة على اللفظ وأخرى على المعنى وفى موضع آخر ، لا يعده من باب الحمل على المعنى ، وإن كان قد عاد من بعد التثنية إلى الإفراد والعلة ــ عنده ــ أن الضميرين لا يعودان على « كلا » واحدة . ويبدو أن التشبث بفكرة الأصل والعودة إليه هى مصدر حكمه الثانى ــ فى حين كانت نية المتكلم هى مصدر الحمل على المعنى عند أبى على الفارسى وابن جنى فى حكمه الأول وصاحب كتاب الإنصاف ومحققه .

ويشتم من كلام ابن جنى أن نية المتكلم يشوبها بعض المحاذير إن لم تستند إلى دليل حسى ، وإن لم يصرح بذلك فقد وسَّع هذه الفكرة ابن الأنبارى قال : « نحن لا ننكر الحمل على المعنى فى كلامهم ، ولا التنقل من معنى إلى معنى ، ولكن الظاهر ما صرنا إليه ، لأن الحمل على اللفظ والمعنى أولى من الحمل على المعنى دون اللفظ ، وجَرْىُ الكلام على معنى واحد أولى من التنقل من معنى إلى معنى »[1] ولكن يبقى لابن جنى ــ رغم حذره مما يمكن تسميته بوهم المتكلم ــ اعترافه أن العرب إذا حملت على المعنى لم تكد تراجع اللفظ »[2] .

ولهذا ضعف ــ عنده ــ أن يكون (هما) من (مصطلاهما) فى قول الشماخ[3] :

أقامت على ربعيهما جارتا صفا
كُميتا الأعالى جَوْننا مصطَلاهما

---

(١) الإنصاف ٥١٠ ــ ٥١١ (٢) الخصائص ٢ / ٤٢٠ .

(٣) ديوانه ٨٦ والكتاب ١ /١٩٩ والخزانة ٤ /٢١٩

عائداً على الأعالى فى المعنى ، إذا كان أعليين اثنين ، لأنه موضع قد تُرك فيه لفظ التثنية حملا على المعنى لأنه جعل كل جهة منهما أعلى ... أو لأن الأعليين شيئان من شيئين . فإذا كان قد انصرف عن اللفظ إلى غيره ضعفت معاودته إياه لأنه انتكاث وتراجع ، لجرى ذلك مجرى ادغام الملحق وتوكيد ما حذف . على أنه قد جاء شيء منه قال :

رؤوس كبيريهنّ ينتطحان[1]

وكان سيبويه يرى أن عود الضمير فى (مصطلاهما) إلى جارتا صفا[2] . وجعله مثل هند « حسنةُ وَجْهِها » « شبهوه بحسنة الوجه » « وهو ردىء » لأنه « ليس فى العربية مضاف يدخل عليهَ الألف واللام غير المضاف إلى المعرفة فى هذا الباب »[3] . والبيت تقديره على ذلك « جونتا مصطلاهما » بمنزلة « حسنتا أوجهُهما »[4] .

ولكن غيره أنكره عليه ورأى أن الضمير فى المصطلى يعود إلى الأعالى لا إلى الجارتين غير أن صاحب هذا الرأى قد أدرك أن الأعالى جمع ولكنه فى معنى الأعليين فرد الضمير إلى الأصل وقد استحسن أبو بكر بن ناهض القرطبى هذا التأويل لولا ما يدخل البيت من فساد المعنى وذلك أنك إذا قلت كميتا الأعالى جونتا مصطلاهما إن معناه اسودّت الجارتان واصطلى أعاليهما فبإعادة الضمير إلى الأعالى يعنى الأعالى قد اصطلت ، وإذا اصطلت الأعالى فقد اسودت وهو يخبر أنهما لم يسودّا لأنهما لم يصل الدخان إليهما ، والدليل على ذلك أنه وصف الأعالى بالكُمتْة ولم يصفها بالسواد كما وصف الجارتين ، فيجب أن يرفع ضمير الأعالى بفعله ، فيكون على هذا الأعالى قد اصطلت بالنار ، وهذا خلاف ما أرداه الشاعر لأنه ذكر أنه لم يصطل

(١) الخصائص ٢ /٤٢٠ ــ ٤٢١ .
(٢) الكتاب ١ /١٩٩ .
(٣) السابق ١ /١٩٩ ــ ١٢٠ .
(٤) ما يحتمل الشعر من الضرورة ٢٥٤

منها غير الجارتين وأن الأعالى لم يصل إليها الدخان . وهذا خلاف ما نظره النحويون ولهذا رأى أنه لا بد من العودة إلى ما ذهب إليه سيبويه من أن الضمير فى مصطلاهما يعود على الجارتين[1] وهذاالكلام قد ردّه ابن جنى من قبل واعتبر عود الضمير فى مصطلاهما إلى الأعالى ضعيفا لأنه موضع قد ترك فيه لفظ التثنية حملا على المعنى .

وفى شرح المفصل قال ابن يعيش : « فجونَتا مثنى بمنزلة (حسناً) وقد أضيف إلى (مصطلاهما) ، فمصطلاهما بمنزلة (وجوههما) إذا قلت : جاءنى رجلان حسنا وجوهما ، فالضمير الذى فى (مصطلاهما) يعود إلى قوله (جارتا صفا) أعاده بعد إسناد الصفة إليه ، فلذلك كان رديئا . يصف الأثافى والصفا والجبل ، لأن كلتا الأثفيتين تبنى فى أصل الجبل فى موضعين والجبل الثالث . وقوله (كميتا الأعالى) يعنى أن أعالى الأثفيين لم تسود لبعدها عن مباشرة النار »[2] .

فالتأويل مختلف لاختلاف الفهم لمعنى البيت هذا من ناحية وللاختلاف فى تقدير الأصل الذى يقاس عليه من ناحية أخرى . هذا فضلا عن اختلاف المؤولين وبيئاتهم الثقافية والاعتقادية . وقد ينشأ عند المؤول الواحد أكثر من إجراء حسبما يعتمد الأسلوب على الأصل أو على الحذف . يوضح هذه المسألة أبو على (فى المسائل البغداديات) يقول : « فأما قوله : جونتا مصطلاهما ؟ فقد قدّره سيبويه تقدير حسنة وجهها وجعل قياسه كقياسه ، وكان حكمه عنده ـــ إن أجراه على الأصل دون الحذف . أن يقول : جارتا صفاً جونٌ مصطلاهما فيُجرَى جونٌ على الجارَتين فيرتفع بجرْيه عليهما ، لأنهما مرفوعتان ثم يرتفع المصطلَى بجون ويعود ضمير التثنية على

(١) الخزانة ٤ /٢٢٤ ـــ ٢٢٥ .

(٢) ابن يعيش ـــ شرح المفصل ـــ عالم الكتب ـــ بيروت ٦ /٨٣ .

الجارتين ، فيكون كقولك الهندان حسنٌ ثوبُهما وهند حسنٌ وجهها ، وإن أجراه على الحذف دون الأصل أن يقول أقامت على ربعيهما جارتا صفاً جونتا المصطليات فيمن قال الهندان حسنتا الوجوه وفيمن قال صفا رجليهما ، جونتا المصطلين فيصير كقولك الهندان حسنتا الثوبين . فلم يستعمله على الإتمام والأصل ولا على الاختصار والحذف ، ولكن جعله كقولك هذه امرأة حسنة وجهها ، فمثنى الجونة وهما وَصفا الجارتين وإضافة مثنى إلى المصطلى ، وهما فى المعنى إلا أنه وضع الواحد موضع الجمع فيمن قال حسان الوجوه ، وموضع التثنية فيمن قال صفا رجليهمَا وهو المصطلى ، ألا ترى أن لكلٍ واحدة من الجارتين مصطلى ، وإن وجّهته على أن المصطلى يكون مصطلى إلى ضمير الجارتين كما أضاف الوجه فى قوله هذه امرأة حسنةُ وجهِها إلى ضمير المرأة بعد إضافة حسن الذى هو الوجه فى المعنى إلى الوجه فعلى هذا وضع سيبويه هذا البيت ، وقد يحتمل غير ما تأوله »[1] .

فافتراض مجموعة من الأنظمة العميقة والانطلاق منها واحدة واحدة هو أساس الإجراء التأويلى عند سيبويه — فى هذا البيت — كما يشرح أبو على هذه التحويلات ، وهى بلاشك تدل على جدل المعنى فى ذهن سيبويه متبنية لبعض الأنظمة النحوية على مستوى السطح فى التعبير الشعرى .

ولا يضير تأويل سيبويه ومن تبعه احتفال آخرين بعودة الضمير فى مصطلاهما إلى الأعالى بإعتباره مجموعاً فى اللفظ واثنين فى المعنى ، وكما وجه الطعن لتأويل سيبويه يمكن أن يوجه كذلك إلى هذا التأويل لأن فى حمل التثنية على الجمع غرابة لا يسوغها عدم اطراد هذا الأسلوب

(١) الخزانة ٤ /٢٢٥ .

والخلاف فى حد ذاته حول هذا البيت وغيره إنما يعود إلى تصارع أفكار ، وتباين فى طرق التفكير ومن ثم فى تنوع القراءة وتعددها ، وتعدد القراءة يحمل من أثر الشعر عطاءه الذى لا ينضب حسبما تجلّيه الأنظمة النحوية المبتكرة التى لا يمكن أن تكون مضموناً لشكل أو شكلا لمضمون ، كما نرى فى تأويل أبى على الفارسى لقول الأعشى[1] :

مابُكاءُ الكبير بالأطلال وسؤالى وما يَرُدُّ سؤالى
دمنةٌ قَفْرةٌ تعاورها الصيف بريحين من صَبا وشمالِ

وقد أراد بالكبير نفسه وعذلها بالوقوف على الأطلال وسؤاله إياها . يقول أبو على : « اعلم أن قوله « سؤالى » بعد قوله : « بُكاء الكبير » حَمْلٌ للكلام على المعنى ، وذاك أنّ « الكبير » لمّا كان المتكلم فى المعنى ، حمل « سؤالى » عليه ، ألا ترى أن « ما بكاء الكبير » إنما هو : ما بكائى وأنا كبير ، وبكاء الكبير بالأطلال ، ممّا لا يليق به ، لأنه اهتياج لصبا أو تصابٍ »[2] .

فالإختلاف فى تقدير المعنى لا يرجع فقط إلى اختلاف طرائق المؤولين حسب اختلاف ثقافاتهم وفهمهم للسياق وإنما كما يقول فيش فى كتابه « علم الأسلوب الانفعالى » : « تقوم البنية العميقة بدور مهم فى تحقيق المعنى ، ولكنها ليست كل شيء : فنحن نفهم لا على أساس البنية العميقة وحدها ، بل على أساس العلاقة بين البنية السطحية التى تكشف عن نفسها فى الزمن والتقييد المستمر لها استناداً إلى قواعد التكهن عندنا لا على أساس البنية العميقة »[3] .

---

(١) مطلع قصيدة مدح بها الأسود بن المنذر اللخمى . ديوانه ٣٧ وما يحتمل الشعر ٣٨ ـ ٣٩ .
(٢) كتاب الشعر ٢ /٥٠٨ .
(٣) ذكره وليم راى ـ المعنى الأدبى ـ من الظاهراتية إلى التفكيكية . ترجمة د . يوئيل يوسف عزيز ـ دار المأمون للترجمة والنشر ـ بغداد ص ١٧٦ ـ ١٧٧ .

فالمعنى ــ طبقاً لنظرية فيش ــ إنما هو فى الحقيقة أثر يوازى القصد الذى ينتجه ، بمعنى أن أساس التحليل يعتمد على الإدراك أو التفسير حينما يدخل المفسر فى علاقة جدلية مع البناء اللفظى للمعنى أقول : البناء اللفظى لكى يكون هناك قدر مشترك حول طبيعة البناء الشكلى لدى النحاة « فالقصد والفهم غايتان لفعل عرفى واحد . كل منهما يشترط بالضرورة وجود الآخر ، فبناء صورة القارىء المطلع الخبير يعنى فى الوقت نفسه تحديد سمات قصد المؤلف . ويصح عكس ذلك أيضاً . فالقيام بأى منهما يعنى تحديد الظروف المعاصرة للقول »[1] .

وقصد الشاعر ــ المعنى الشعرى ــ ليس معنى ناجزاً ، كما أنه ليس معنى أصليا ، إنما هو دلالة ينتجها التأويل طبقا للظروف المحايثة للهيئة الشكلية إذ المعاصرة صنو الملازمة للعمل ولسنا أبداً فى معزل عن ظرف معين « ولما كنا دائما غير معزولين عن فعل التفسير ، فلا توجد إمكانية لبلوغ مستوى من المعنى خارج أو دون التفسير . ولكن فى كل ظرف لا بد أن يظهر لنا معنى معين يبدو لنا أنه لا يمكن تفسيره لأنه مشابه تمام الشبه لبنية الظروف التأويلية (ومن ثم ادراكنا) »[2] .

فذاتية المخاطب ــ هنا ــ تكاد تنعدم إزاء الحقيقة الموضوعية للمعنى ــ حسب رأى فيش ــ مما يبعد هذا القياس النقدى عن الإبداع الفنى ، وهذا هو نفسه ما لا حظه عبد القاهر الجرجانى من قبل إذ فرَّق بين « المفسَّر » و « التفسير » جاعلا مزية المفسَّر فى « كون الدلالة فى المفسَّر دلالة معنى على معنى ، وفى التفسير دلالة لفظ على معنى »[3] .

(١) السابق ص ١٨١ .

(٢) فيش : نقلا عن : المعنى الأدبى ص ١٨٤ .

(٣) الدلائل : بتحقيق شاكر ص ٤٤٥ .

والعلة فى ذلك كما يقول د . عز الدين اسماعيل : « أن عملية التفسير تأخذ فى الحسبان سياق النص ، وسياق الموقف ، فضلا عن الأعراف والتقاليد فى المجتمع ، والمعطيات الحضارية بصفة عامة ، وأن هذه العناصر جميعها متضافرة ، حتى إن غياب واحد منها قد يفسر عملية التفسير أو يعطلها »[1] .

ولعل عبد القاهر — هنا — يقصد بالتفسير « فك الشفرة » التى تفصح عن الغرض ، فى حين يعنى بـ « المفسَّر » المعنى الأدبى ، وهذا الأخير مؤسس على الاختلاف « ولا يغرنك قول الناس « قد أتى بالمعنى بعينه ، وأخذ معنى كلامه فأداه على وجهه » فإنه تسامح منهم » ولا يعقل أن يكون المؤدى واحداً فإن عقل ذلك فإنهظن يفضى بصاحبه إلى جهالة عظيمة . ولقد ربط هذا البلاغى العربى ربطا صريحاً بين التأويل والتفسير قال : « واعلم أن الفائدة تعظم فى هذا الضرب من الكلام إذا أنت أحسنت النظر فيما ذكرت لك من أنك تستطيع أن تنقل الكلام فى معناه عن صورة إلى صورة من غير أن تغير من لفظه شيئا أو تحول كلمة عن مكانها إلى مكان آخر ، وهو الذى وسَّع حد التأويل والتفسير حتى صاروا يتأولون فى الكلام الواحد تأويلين أو أكثر ويفسرون البيت الواحد عدة تفاسير »[2] فعلى الرغم من أنه يفسح المجال لتعدد المعانى فى البناء الواحد فإن المزية لا تزال « للمفسَّر » لتضمنه « معنى المعنى » الذى يرتبط بمعنى اللفظ لا باللفظ .

بهذا يكون عبد القاهر قد أدرك الحدَّ الفاصل فى « التأويل » بين المعنى « الإبلاغى » و « المعنى الأدبى » وهو ما يحكمه القياس —

(١) فصول : المجلد السابع — العددان · الثالث والرابع ١٩٨٧ ص ٤٤ .

(٢) الدلائل

عادة ــ على نموذج سابق ، فإذا وافقه كان محاكاة له ، وإذا عدل عنه كانت المسافة فى العدول هى شكل الإبداع الذى يتجلى فيه البصر بشأن البلاغة ، وإحداث الصور فى المعانى ، والحذف الذى يجلب الغموض الفنى . فـ « سبيل المعانى سبيل أشكال الحلى ، كالخاتم والشَّنف والسوار ، فكما أن من شأن هذه الأشكال أن يكون الواحد منها غفلا ساذجا ، لم يعمل فيه صانعه شيئا ، أكثر من أن يأتى بما يقع عليه اسم الخاتم إن كان خاتما ، كذلك سبيل المعانى ، أن ترى الواحد منها غفلا ساذجا عاما موجوداً فى كلام الناس كلهم ، ثم تراه فى نفسه وقد عمد إليه البصر بشأن البلاغة ، وإحداث الصور فى المعانى ، فيصنع فيه ما يصنع الصانع الحاذق ، حتى يغرب فى الصنعة ، ويدق فى العمل ، ويبدع فى الصياغة ، وشواهد ذلك حاضرة ، لك كيف شئت ، وأمثلته نصب عينيك من أين نظرت »[1] .

فالمعنى « الإبلاغى » محكوم بالاتفاق ، وهو ما لا يستدعى تأويلا ، أما المعنى « الأدبى » فهو حقل التأويل ومسرحه وكما أن التحديد الفارق بين المحاكاة والأدبية منوط بعمل القياس أو حرية الخروج عن النموذج لدى المتلقى فإن دور المبدع (المتكلم) لا يقل أهمية فى مقدار خصوصية بنائه للنظوم التى تتجلى فيها معانى النحو تجليا أدبيا فنحن « إذا أضفنا الشعر . أو غير الشعر من ضروب الكلام ــ إلى قائله ، لم تكن إضافته له من حيث هو كلم وأوضاع لغة ، ولكن حيث توخى فيها « النظم » الذى بيَّنا أنه عبارة عن توخى معانى النحو فى معانى الكلم ... وإذا كان الأمر كذلك ، فينبغى لنا أن ننظر فى الجهة التى يختص منها الشعر بقائله ، وإذا نظرنا وجدناه يختص به من جهة توخيه فى معانى الكلم بمعزل عن الاختصاص ، ورأينا حالها

(١) السابق ص ٢٤٣ .

معه حال الإبريسم (خيوط الحرير) مع الذى ينسج منه الديباج وحال الفضة والذهب مع من يصوغ منهما الحلى ، فكما لا يشتبه الأمر فى أن الديباج لا يختص بناسجه من حيث الإيسم والحلى بصائغها من حيث الفضة والذهب ، ولكن من جهة العمل والصنعة ، كذلك ينبغى ألا يشتبه أن الشعر لا يختص بقائله من جهة أنفس الكلم وأوضاع اللغة »[1] ولعل الاحتراز الأخير فى النص السابق هو ما يتضمن الإشارة إلى دور البناء اللغوى الخاص وأهمية مشاركته فى تحديد الدلالة بالاشتراك مع كل من المبدع والمتلقى .

---

(١) السابق ص ٣٦٢ .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

ـ ٣ ـ

التأويل بين الوهم والخيال

الخيال ملكة إرادية واعية بها يصنع المبدع عالما رمزياً يوازى به عالم الشهادة ، أو عالما فنيا أسمى من العالم الواقعى المادى . وهو عند « كو لردج » ثلاثة أنماط :

الخيال الأولى :

وهو عبارة عن تلك القوة الحيوية أو الأساسية التى تجعلَ الإدراك الإنسانى ممكنا . وهذا النوع من الخيال هو تكرار فى الفكر المحدد لعملية الخلق المطلق .

الخيال الثانوى :

هو صدى للخيال الأساسى يشبهه فى نوع فاعليته ولا يختلف عنه إلا فى الدرجة والوظيفة ، التى تحلل وتركب وتذيب لكى تعيد خلق العمل الأدبى فى هيئة جديدة ، وهو أيضاً القوة التى بواسطتها تستطيع صورة معينة أن تستحوذ على سائر صور العمل المبدع .

وهذا النمط من الخيال هو أساس سر العبقرية فى الفن بل فى الشعر على وجه الخصوص إذ يجعل الداخلى خارجيا والخارجى داخليا من خلال العلاقة الجوهرية التى تقوم بين الذات الإنسانية والصيغة الخارجية .

الوهم :

وينشأ حينما لا يكون الخيال نشيطا ، ويعمل وفق قانون التداعى

لذا فإنه يخلو من النشاط الإبداعى وطبيعته آلية ميتة . « ويمكن النظر إلى الخيال بوصفه مفهوماً أساسيا فى شبكة المفاهيم التى تتكون منها أية نظرية أدبية ، كما يمكن النظر إليه بوصفه فاعلية أساسية فى أى ممارسة إبداعية للأدب »[1] . فالخيال ـــ فضلا عن كونه أسس الإبداع الشعرى ـــ هو أيضا ذلك النشاط الرئيسى الفاعل فى أى نظرية أدبية ، وخاصة هذا النشاط المسمى بالتأويل .

فـ « التأويل » ملكة ذهنية تتسم بالإرادة والوعى والقدرة على تحليل الشعر ـــ خاصة ـــ وتفكيكه إلى أنظمته الأساسية العميقة من أجل الالتقاء بالقاعدة التى تتصف بالمثالية والشمول .

وإذا كان الخيال يتصف بالإبداع المحاكى للمثال ، فالتأويل كذلك ، وإذا كان الخيال الثانوى بالذات يتميز بالنشاط والحركة ، فالتأويل فاعلية متنامية ، فى قراءة النص تؤول إلى خلق صور من التفكير متعددة . إذاً بين « التأويل » الفعّال و « الخيال الثانوى » وشائج قربى تؤنسنا فى تطوير وسائل بحثنا واكتمال أدواته فى معرض التفريق بين ما نطلق عليه « التأويل الخلاق » و « التأويل الوهمى » لأن « هذا الموضع كثيراً ما يستهوى من يضعف نظره إلى أن يقوده إلى إفساد الصنعة »[2] ، فمن خلال القول (أهَلَك والليلَ) ومعناه إلحقْ أهلك قبل الليل ، يرى ابن جنى أن النظرة السكونية التى تتعامل مع النحو تعاملا آليا تدعو « من لا دربة له إلى أن يقول (أهَلَك والليل) فيجره » وهذا هو ما يماثل الوهم عند كولردج وهو ما أطلقنا عليه « التأويل الوهمى » ولكن مراعاة المعنى عند التقدير تصادر هذا النمط

(١) د. جابر عصفور ـــ الخيال الشعرى لدى الشابى ـــ مجلة الفكر التونسية عدد ٢ نوفمبر ١٩٨٤ ـــ ١٩٧ .

(٢) الخصائص ١ /٢٧٩

التأويلى ليكون التقدير « إلحق أهَلَك وسابق الليلَ »[1] . وهذا هو ما أطلقنا عليه « التأويل الخلاّق » والفارق بينهما فى الدرجة والوظيفة أو كما يرى ابن جنى فى باب « الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى » يقول : « ... فإن أمكنك تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه ، وإن كان تقدير الإعراب مخالفا لتفسير المعنى تقبّلت تفسير المعنى على ما هو عليه ، وصححت طريق تقدير الإعراب ، حتى لا يشذّ شىء منها عليك ، وإياك أن تسترسل فتفسد ما تؤثر إصلاحه »[2] .

إذاً « التأويل الخلاّق » هو ما يتضافر فيه التقدير مع المعنى أما « التأويل الوهمى » فهو ما يخالف فيه المعنى التقدير ، وهو مردود عند ابن جنى وإلا حكم عليه بالشذوذ والفساد . وإدراك الفرق بين النمطين هو الذى سوّغ له قبول ما أنشده الأصمعى فى جملة أراجيزه شعرا من مشطور السريع طويلا ، ممدوداً مقيداً التزم الشاعر فى قوافيه كلها الجر إلا بيتا واحداً :

يستمسكون من حِذار الإلقاء ... بتَلعات كجذوع الصيصاء
رِدِى رِدِى وِرْدَ قطاة صّماء ... كُدْرِيَّةٍ أعجبها بَرْدُ الماء

تطّرد قوافيها كلّها على الجر إلا بيته :

كأنها وقد رآها الرؤاء

يقول ابن جنى : « والذى سوّغه ذاك — على ما التزمه فى جميع القوافى — ما كنّا على سَمْته من القول . وذلك أنه لمّا كان معناه : كأنها فى وقت رؤية الرؤاء تصور معنى الجر من هذا الموضع ، فجاز

(١) الخصائص ١ /٢٧٩ .
(٢) السابق ١ /٢٨٤ .

أن يخلط هذا البيت بسائر الأبيات وكأنه لذلك لم يخالف »[1] فى حين كان بيت الفرزدق [2] :

وعض زمان يا ابن مروان لم يدع من المال إلا مسحتاً أو مجلف

مما استفاضت فيه أوهام المؤولين قال البغدادى : « وهذا البيت صعب الإعراب »[3] وذكر الزمخشرى أن هذا البيت « لا تزال الركب تصطك فى تسوية إعرابه »[4] وقال ابن قتيبة : « رفع الفرزدق آخر البيت ضرورة وأتعب أهل الإعراب فى طلب الحيلة فقالوا وأكثروا ولم يأتوا فيه بشىء يرتضى ، ومن ذا يخفى عليه من أهل النظر أن كل ما أتوْا به احتيال وتمويه »[5] وذكر العلامة الشيخ محمود شاكر أن بيت الفرزدق « مما اشتجرت عليه ألسنة النحاة ، ولكنه بقى مرفوعا حيث هو وقد تناقل الرواة سؤال عبد الله بن أبى إسحاق للفرزدق حين قال : بم رفعت « أو مجلفُ » ؟ فقال : بما يسؤك وينوءك علينا أن تقول وعليكم أن تتأولوا »[6] .

وفى « الانتصاف من الإنصاف » ذكر الشيخ محمد محى الدين عبد الحميد أربعة تأويلات هى :

الأول :

أن قوله « مجلف » مبتدأ حذف خبره وتقدير الكلام : أو مجلف كذلك .

---

(١) الخصائص ١ /٢٨٠ .

(٢) ديوانه ٥٥٦ .

(٣) الخزانة ٥ /١٤٤

(٤) المحصول للرازى ٥٦٠

(٥) طبقات فحول الشعراء . وراجع هذه الأقوال : هامش كتاب الشعر ١ /٣١٣ .

(٦) كتاب الشعر ١ /٣١٣ .

الثانى :

أن « مجلف » فاعل بفعل محذوف دل عليه سابق الكلام ، والتقدير : أو بقى « مجلف » لأن قوله (لم يدع إلا مسحتا) معناه بقى مسحت .

الثالث :

أن قوله « مجلف » معطوف على قوله « عض زمان » فى أول البيت وهو مصدر ميمى بمعنى التجليف ، وليس اسم مفعول وتقدير الكلام على هذا : وعض زمان وتجليفه لم يدع من المال إلا مسحتا .

الرابع :

أن قوله « مسحتا » اسم مفعول منصوب على أنه مفعول به لقوله لم يدع ، وفيه ضمير مستتر نائب فاعل ، وقوله « أو مجلف » معطوف على الضمير المستتر فى مسحت[1] .

ولقد قال شارح المفضليات « ويروى أن عيسى بن عمر كان يروى بيت الفرزدق :

وعض زمان يا ابن مروان لم يدع   من المال إلا مسحتٌ أو مجلف

كما روى أبو جعفر بن حبيب البيت فى كتابه النقائض برفع مسحت ومجلف جميعا من غير تغيير فى صدر البيت وخرجها ابن الأعرابى على أن التقدير : لم يدع من المال إلا أن يكون مسحت أو مجلف وخرجه على ذلك ابن جنى[2] .

---

(١) الإنصاف فى مسائل الخلاف ١٨٨ — ١٨٩ .
(٢) راجع : الإنصاف ١ /١٨٩ والخصائص ١ /٩٩

غير أن الحمل على المعنى كان وراء التأويل الذى عزاه صاحب الانتصاف إلى أبى على الفارسى، وقد نقل هذا الأخير البيت من « التأويل الوهمى » إلى « التأويل الإبداعى » بقوله : « قد أنشد : « إلا مسحنا وإلا مسحتُ » نصبا ورفعا ، فمن نصبه كان « يَدَعُ » من التَّرْك ، و « مُسْحَت » مفعول الترك ، وحمل مجلف بعده على المعنى ، لأن معنى « لم يدع من المال إلا مسحتا » تقديره : لم يبق من المال إلا مسحتٌ ، فحمل « مجلف » على ذلك »[1] .

(١) كتاب الشعر ٢ /٥٣٨ .



الخاتمـــة

لم يكن منطلقى فى درس التأويل أفكار هيدجر أو غادامير أو دريدا نفسه ، إنما كان المنطلق الأساسى لبسط هذه الفكرة وتجليتها هو جهود النحاة العرب ذاتها واضعا فى اعتبارى عاملين واقعيين : الظرف التاريخى ، والسياق الثقافى الذى ورد فيه النص .

وقد تمخضت هذه الدراسة الأولية عن نتائج عديدة أبرزها ما يلى :

١ ــ أن دلالة الشعر هى ناتج التفاعل بين قصد المبدع وإدراك المتلقى والنص ، وأن خبرة النحوى فى هذه الحالة تتجلى فى قدرته على إعادة بناء هذا المقصد الإبداعى .

٢ ــ توصلنا من خلال هذه التقليبات التأويلية إلى أن الكشف عن المعنى لا يتحقق إلا بأدوات لغوية وهنا تكمن الفلسفة اللغوية التى نشأت فى أحضان الإجراء اللغوى ذاته .

٣ ــ ومن خلال هذه التقليبات والاحتمالات النحوية يكشف النقاب عن تنوع الأساليب ويفصح من ثم عن النشاط الإنسانى فى إنتاج دلالة الشعر ، فضلا عن كون الخبرة النحوية ــ بتنوع الأداء ــ برهانا على فطنة الشعراء وفقههم النحوى فى إبداع الشعر .

٤ ــ تبيّن أيضا أنه من خلال مقارنة الأنظمة النحوية بعضها ببعضها الآخر وربط ما يتمخض عن ذلك بالواقع الحضارى كان يتم عن وعى بمفهوم الشعر ووظيفته المتنوعة .

٥ ــ وأخيراً ــ برهنت أساليب النحاة فى التحاور مع تجارب المبدع اللغوية على أن اسطاطيقية الشعر لا تكتمل إلا فى التحقق الأسلوبى الذى ــ بدوره ــ يمثل نقطة الالتقاء بين المبدع والمتلقى .

المصادر والمراجع

★ الآمدى (سيف الدين أبو الحسن على بن أبى على بن محمد) :
ـــ الإحكام فى أصول الأحكام ـ مطبعة المعارف بمصر ١٩١٤ م .
★ د . ابراهيم أنيس :
ـــ من أسرار اللغة ـــ الأنجلو المصرية ، الطبعة الخامسة والطبعة السادسة .
★ ابن أبى الإصبع :
ـــ بديع القرآن ـــ تحقيق د . حفنى محمد شرف ـــ دار نهضة مصر للطبع والنشر ـــ القاهرة ـــ الطبعة الثانية .
★ ابن الأنبارى :
ـــ الإنصاف فى مسائل الخلاف ـــ مطبعة السعادة بمصر ١٩٨٠ .
ـــ الإنصاف ، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف للشيخ محمد محى الدين عبد الحميد ـــ دار الفكر .
★ ابن تيمية :
ـــ منهاج السنة النبوية فى نقض كلام الشيعة والقدرية ـــ المطبعة الأميرية ببولاق ١٣٢١ هـ .
★ ابن جنى :
ـــ الخصائص ـــ تحقيق محمد على النجار ـــ مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة ١٩٥٢ .
ـــ الخصائص : الطبعة الثانية ـــ دار الهدى ـــ بيروت .
ـــ الخاطريات ـــ تحقيق على ذو الفقار ـــ دار الغرب الإسلامى ـــ بيروت ـــ لبنان ١٩٨٨ .

★ ابن السراج :
— الأصول فى النحو — تحقيق عبد المحسن الفتلى — مطبعة النعمان والنجف ١٩٧٣ .

★ ابن القيم الجوزية :
— إعلام الموقعين — إدارة الطباعة المنيرية بالقاهرة .

★ ابن كثير :
— تفسير القرآن العظيم — دار المعرفة بيروت ١٣٨٨ — ١٩٦٩ .

★ ابن مضاء :
— الرد على النحاة — تحقيق د . محمد ابراهيم البنا — دار الاعتصام — الطبعة الأولى ١٣٩٩ — ١٩٧٩ .

★ ابن منظور :
— لسان العرب — دار صادر بيروت ١٩٥٦ .

★ ابن هشام الأنصارى :
— شرح شذور الذهب فى معرفة كلام العرب — المكتبة التجارية الكبرى بمصر .
— مغنى اللبيب — تحقيق وتعليق د . مازن المبارك ومحمد على حمد الله ، مراجعة سعيد الأفغانى — دار الفكر ١٩٧٢ .

★ ابن يعيش :
— شرح المفصل — إدارة الطباعة المنيرية .
— شرح المفصل — عالم الكتب — بيروت .

★ أبو جعفر النحاس :
— شرح أبيات سيبويه — تحقيق د . زهير غازى — النهضة العربية .

★ ابو حيان النحوى :
ـ البحر المحيط ـ مطابع ومكتبة النصر الحديث بالرياض .
★ أبو زيد الأنصارى :
ـ النوادر ـ تحقيق د . عبد القادر أحمد ـ دار الشروق بيروت ١٤٠١ ـ ١٩٨١ .
★ أبو سعيد السيرافى :
ـ ما يحتمل الشعر من الضرورة ـ تحقيق د . عوض بن حمد القوزى مطابع الفرزدق التجارية ـ الرياض ـ ١٤٠٩ هـ/١٩٨٩ م .
★ أبو على الفارسى (الحسن بن أحمد بن عبد الغفور) :
ـ كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب ـ تحقيق وشرح د . محمود الطنانى ـ مكتبة الخانجى بالقاهرة ـ الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ/١٩٨٨ م .
★ أبو القاسم الزجاجى :
ـ الإيضاح فى علل النحو ـ تحقيق مازن المبارك ١٩٥٩ م .
★ أحمد بن مصطفى :
ـ مفتاح السعادة ـ تحقيق كامل بكرى وآخر ـ دار الكتب الحديثة .
★ د . أحمد السيد :
ـ التصور اللغوى عند الأصوليين ـ دار المعرفة الجامعية ـ الاسكندرية .
★ الأزهرى :
ـ تهذيب اللغة ـ تحقيق ابراهيم الإبيارى ـ دار الكاتب العربى ١٩٦٧ .

★ الأشمونى :
ـــ شرح الأشمونى على ألفية بن مالك ـــ دار الفكر للطباعة والنشر الطبعة الثالثة ١٣٩٤ ـــ ١٩٧٤ .

★ الأصفهانى :
ـــ المفردات فى عزيب القرآن ـــ تحقيق سيد كيلانى ـــ مطبعة ومكتبة الحلبى وأولاده ١٩٦١ .

★ الأعلم الشنتمرى (يوسف بن سلمان بن عيسى) :
ـــ النكت فى كتاب سيبويه ـــ تحقيق د . زهير عبد المحسن سلطان ـــ منشورات معهد المخطوطات العربية الكويتية ١٤٠٧ ـــ ١٩٨٧ .
ـــ شرح الشواهد (المسمى تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب) على حاشية الكتاب لسيبويه .

★ الإمام الرازى :
ـــ التفسير الكبير ـــ العامرية الشرفية بالقاهرة ١٣٠٨ هـ الاسكندرية .

★ د . تمام حسان :
ـــ مقالات فى اللغة والأدب ـــ مطبوعات معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة ١٤٠٥ هـ ـــ ١٩٨٥ م .

★ د . جابر عصفور :
ـــ الخيال الشعرى لدى الشابى ـــ مجلة الفكر التونسية عدد (٢) نوفمبر ١٩٨٤ .

★ الجرجانى (عبد القاهر) :
ـــ المقتصد فى شرح الإيضاح ـــ تحقيق د . كاظم بحر المرجان وزارة الثقافة العراقية بغداد ١٩٨٢ .

ـــ دلائل الإعجاز ـــ تحقيق محمد رشيد رضا ـــ القاهرة ١٩٦١ م .
ـــ دلائل الإعجاز ـــ تحقيق د . محمد خفاجي ـــ القاهرة ١٩٦٩ م .
ـــ دلائل الإعجاز ـــ تحقيق د . محمود شاكر ـــ الخانجي ـــ القاهرة ١٩٨٤ م .
ـــ أسرار البلاغة تحقيق د . عبد المنعم خفاجي ـــ الطبعة الثالثة ـــ مكتبة القاهرة ١٩٧٩ م .

★ الجوهري :
ـــ الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ـــ تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ـــ دار العلم للملايين ـــ الطبعة الثالثة ١٩٧٩ م .

★ دائرة المعارف الاسلامية ـــ الترجمة العربية .

★ دائرة المعارف الإسلامية ـــ إعداد ابراهيم خورشيد وآخرين ـــ طبعة الشعب ـــ القاهرة ١٩٣٣ م .

★ الراغب الأصفهاني :
ـــ مقدمة التفسير (ملحقة بكتاب تنزيه القرآن عن المطاعن) مطبعة الجمالية ـــ القاهرة ـــ الطبعة الأولى ١٣٢٩ هـ .

★ الزبيدي :
ـــ تاج العروس ـــ منشورات دار مكتبة الحياة ـــ بيروت ـــ الطبعة الأولى ١٣٠٦ .

★ الزركشي :
ـــ البرهان في علوم القرآن ـــ تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ـــ عيسى البابي الحلبي وشركاه .

★ الزمخشرى :
ـــ أساس البلاغة ـــ كتاب الشعب ١٩٦٠ م .

★ سيبويه :
ـــ الكتاب طبعة المطبعة الأميرية ـــ بولاق .
ـــ الكتاب ـــ تحقيق عبد السلام هارون ـــ دار القلم ١٣٨٥ هـ ـــ ١٩٦٦ م .

★ السيوطى :
ـــ الأشباه والنظائر ـــ تحقيق عبد الرؤوف سعد ـــ مكتبة الكليات الأزهرية ١٣٩٥ هـ ـــ ١٩٧٥ م .
ـــ همع الهوامع ـــ تحقيق عبد السلام هارون ـــ دار البحوث العلمية ـــ بيروت .
ـــ همع الهوامع ـــ دار المعرفة بيروت .
ـــ بغية الوعاة ١٣١٥ هـ مصر .
ـــ الاقتراح فى علم أصول النحو تحقيق أحمد قاسم ـــ مطبعة السعادة بمصر ١٣٩٦ هـ ـــ ١٩٧٦ م .

★ الشافعى :
ـــ الرسالة ـــ تحقيق أحمد شاكر ـــ الحلبى بالقاهرة ١٩٤٠ م .

★ الشاطبى :
ـــ الموافقات فى أصول الأحكام ـــ تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ـــ مطبعة المدنى ـــ القاهرة ١٩٦٩ م .

★ شرح ديوان عمر بن أبى ربيعة :
ـــ محمد محيى الدين عبد الحميد ـــ مطبعة السعادة ١٩٦٠ م .

★ د . شكرى محمد عيّاد :
ــ اللغة والإبداع ــ طبعة دار إلياس بالقاهرة ١٩٨٨ م .
★ د . شوقى ضيف :
ــ المدارس النحوية ــ دار المعارف بمصر .
★ د . طه حسين :
ــ مقدمة كتاب النثر بالقاهرة ١٩٣٩ م .
★ عباس حسن :
ــ اللغة والنحو بين القديم والحديث ــ الطبعة الثانية ــ دار المعارف بمصر .
★ د . عبد الحميد طلب :
ــ تاريخ النحو وأصوله ــ مكتبة الشباب بالقاهرة .
★ عبد القادر البغدادى :
ــ خزانة الأدب ــ المطبعة السلفية ــ القاهرة ١٣٤٨ هـ .
ــ خزانة الأدب ــ تحقيق عبد السلام هارون ــ دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ١٣٨٧ هـ ــ ١٩٦٧ م .
★ د . على أبو المكارم :
ــ أصول التفكير النحوى ــ منشورات الجامعة الليبية ١٩٧٣ م .
★ على النجدى ناصف :
ــ من قضايا اللغة والنحو ــ مكتبة نهضة مصر بالفجالة .
★ الغزالى :
ــ المستصفى من علوم أصول الدين ــ الأميرية بالقاهرة ١٣٢٢ هـ .

★ الفرزدق :
ـــ ديوانه ـــ نشر الصاوى ١٣٥٤ هـ .
★ الفيروز آبادى :
ـــ القاموس المحيط ـــ دار الفكر ـــ بيروت .
★ القرطبى :
ـــ تفسير القرطبى (الجامع لأحكام القرآن) عن طبعة دار الكتب المصرية ـــ الطبعة الثالثة ـــ دار الكاتب العربى ١٣٨٧ هـ ـــ ١٩٦٧ م .
★ الماتريدى :
ـــ تأويلات أهل السنة ـــ تحقيق ابراهيم عوضين وآخر ـــ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ـــ القاهرة ١٩٧١ .
★ المبرد :
ـــ المقتضب ـــ تحقيق عضيمة ـــ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية القاهرة ١٣٨٨ هـ .
★ د . مهدى المخزومى :
ـــ مدرسة الكوفة ومنهجها فى دراسة اللغة والنحو ـــ الطبعة الثانية ـــ مصطفى البابى الحلبى ١٣٧٧ هـ ـــ ١٩٥٨ م .
★ د . محمد عيد :
ـــ أصول النحو العربى ـــ عالم الكتب ـــ القاهرة ١٩٧٣ م .
★ د . مصطفى ناصف :
ـــ اللغة بين البلاغة والأسلوبية ـــ النادى الأدبى بجدة ١٤٠٩ هـ ـــ ١٩٨٩ م .

★ د . محمود خفاجي :
ــ فى العقيدة الإسلامية والاعتزال ١٣٣٩ هـ ــ ١٩٧٩ م .

★ وليم راى :
ــ المعنى الأدبى ــ من الظاهراتية إلى التفكيكية ــ ترجمة يوئيل يوسف عزيز ــ دار المأمون للترجمة والنشر ــ بغداد ١٩٨٧ م .



الفهــرس

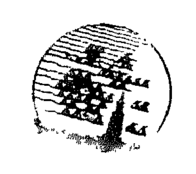
الموضــوع	رقم الصفحة

القسم الثانى

الإجراء والفلسفة

رقم الصفحة





رقم الإيداع ٧٤[illegible] / ٩٢

I.S.B.N. 977-00-3830-6

مركز الدلتا للطباعة

٢٤ شارع الدلتا ـ اسبورتنج

تليفون : ٥٩٥١٩٢٣




Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)